سعيد منتظري

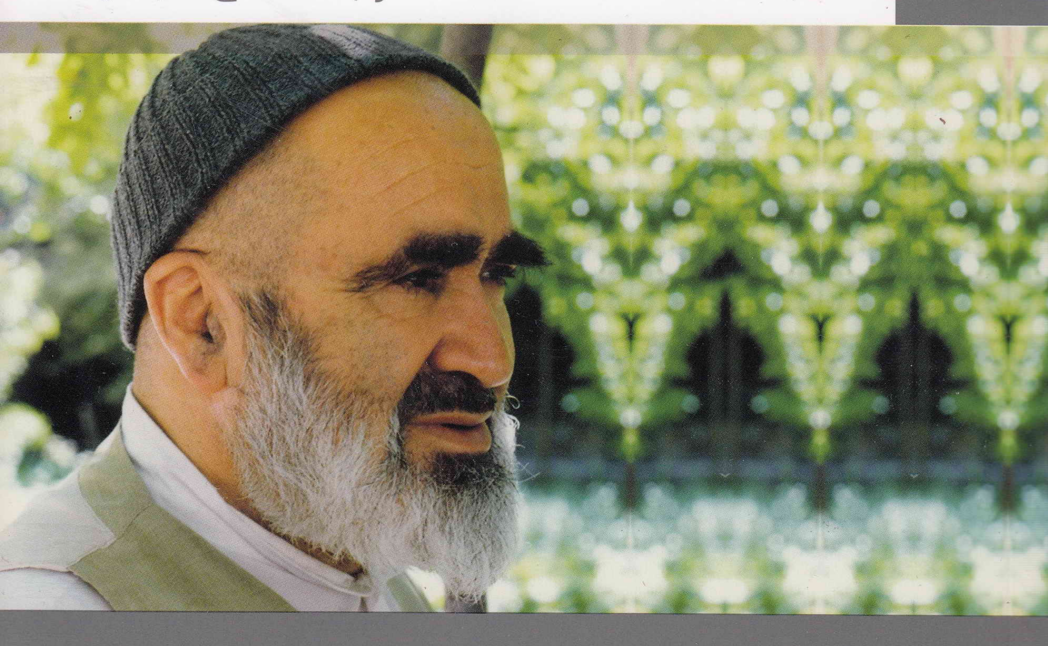
نقد الذات

آية الله حسين علي منتظري في حوار نقد ومكاشفة للتجربة الإيرانية

ترجمان

ترجمة: فاطمة الصمادي

مراجعة: صادق العبادي



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

نقد الذات

آية الله حسين علي منتظري

في حوار نقد ومكاشفة للتجربة الإيرانية

هذه السلسلة

في سياق الرسالة الفكرية التي يضطلع بها «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات»، وفي إطار نشاطه العلمي والبحثي، تُعنى «سلسلة ترجمان» بتعريف قادة الرأي والنخب التربوية والسياسية والاقتصادية العربية إلى الإنتاج الفكري الجديد والمهم خارج العالم العربي، من طريق الترجمة الأمينة الموثوقة المأذونة، للأعمال والمؤلفات الأجنبية الجديدة أو ذات القيمة المتجددة في مجالات الدراسات الإنسانية والاجتماعية عامة، وفي العلوم الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسية والثقافية بصورة خاصة.

وتستأنس «سلسلة ترجمان» وتسترشد بآراء نخبة من المفكرين والأكاديميين من مختلف البلدان العربية، لاقتراح الأعمال الجديرة بالترجمة، ومناقشة الإشكالات التي يواجهها الدارسون والباحثون والطلبة الجامعيون العرب كالافتقار إلى النتاج العلمي والثقافي للمؤلفين والمفكرين الأجانب، وشيوع الترجمات المشوَّهة أو المتدنية المستوى.

وتسعى هذه السلسلة، من خلال الترجمة عن مختلف اللغات الأجنبية، إلى المساهمة في تعزيز برامج «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات» الرامية إلى إذكاء روح البحث والاستقصاء والنقد، وتطوير الأدوات والمفاهيم وآليات التراكم المعرفي، والتأثير في الحيز العام، لتواصل أداء رسالتها في خدمة النهوض الفكري، والتعليم الجامعي والأكاديمي، والثقافة العربية بصورة عامة.

نقد الذات

آية الله حسين علي منتظري
في حوار نقد ومكاشفة للتجربة الإيرانية

إعداد

سعيد منتظري

ترجمة

فاطمة الصمادي

مراجعة

صادق العبادي





الفهرسة في أثناء النشر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

منتظري، سعيد

نقد الذات: آية الله حسين علي منتظري في حوار نقد ومكاشفة للتجربة الإيرانية/ سعيد منتظري؛ ترجمة فاطمة الصمادي؛ مراجعة صادق العبادي.

196 ص.؛ 24 سم. - (سلسلة ترجمان)

يشتمل على ببليوغرافية (ص. 183-188) وفهرس عام.

ISBN 978-614-445-347-6

1. منتظري، آية الله حسين علي، 1933-2009. 2. الأحزاب السياسية - إيران. 3. إيران - السياسة الخارجية. 4. الإسلام والسياسة - إيران. 5. إيران - تاريخ - الثورة الإسلامية. 6. إيران - السياسة والحكومة. 7. الإمامة عند الشيعة. أ. الصمادي، فاطمة. ب. العبادي، صادق. ج. العنوان. د. السلسلة.

320.955

هذه ترجمة مأذون بها حصريًا من المؤلف لكتاب

«انتقاد از خود، عبرت و وصيت»

الطبعة الرابعة

الناشر: مكتب آية الله العظمى منتظري، قم، 1398ش (2019)

الناشر

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

شارع الطرفة - منطقة 70
وادي البنات - ص. ب: 10277 - الظعاين، قطر
هاتف: 0097440356888

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174
ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان
هاتف: 8 991837 1 00961 فاكس: 1991839 00961
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى

بيروت، تموز/ يوليو 2020

المحتويات

مقدمة المترجمة .... فاطمة الصمادي 13

آية الله حسين علي منتظري (1922-2009): تعريف 19

سعيد منتظري (1963-): تعريف 25

مقدمة .... سعيد منتظري 27

حول الكتاب بخط آية الله الشيخ حسين علي منتظري 29

رسالة سعيد منتظري إلى والده آية الله الشيخ حسين علي منتظري 31

نص رد حسين علي منتظري على رسالة ابنه سعيد 33

السؤال الأول: مسائل اعتقادية ومبحث الإمامة والولاية 35

أولًا: في تقديم كتاب **الشهيد الخالد** 36

ثانيًا: قضية فدك 40

ثالثًا: منشأ مشروعية الحاكمية الإسلامية 41

السؤال الثاني: نظرية ولاية الفقيه 45

أولًا: الدفاع عن حرية التعبير وحرية الأحزاب وحقوق الناس 46

ثانيًا: عدم تطابق نظرية ولاية الفقيه المطلقة
مع المرتكزات الفكرية لآية الله منتظري 46

1 - الإشكاليات الموجودة في مسوّدة الدستور 47

2 – نفي إملاء نظرية ولاية الفقيه من حسن آيت 49
3 – نقد نظرية التعيين وتقديم نظرية الانتخاب في فترة التصدي لمنصب نائب القائد 51
ثالثًا: نقد تعيين القائد من مجلس........................ 52
السؤال الثالث: العلاقة مع الولايات المتحدة ... وسفر ماكفارلين........................ 53
أولًا: أسئلة ونقاط مبهمة بشأن الزيارة........................ 54
1 – ترتيبها من جهات غير مسؤولة........................ 56
2 – عدم علم أركان الدولة........................ 56
3 – عدم مراعاة المصالح الوطنية 56
4 – السذاجة في التعامل مع الدوافع الأميركية في قضية ماكفارلين 57
5 – محادثات سرّية ومن خلف الستار 57
6 – معاملة نواب المجلس بصفتهم غرباء........................ 57
ثانيًا: ما ادّعاه هاشمي رفسنجاني بعيد عن الواقع........................ 59
ثالثًا: التحذير من السعي للسلطة والمكانة السياسية والمكانة الاجتماعية........................ 66
السؤال الرابع: محاصرة المراجع الدينية شريعتمداري وقمي وروحاني........................ 67
أولًا: موجة عظيمة معادية لـ السيد شريعتمداري ومعارضة منتظري لها 67
ثانيًا: معارضة وضع المرجع قمي والمرجع روحاني في الإقامة الجبرية... 71
ثالثًا: تأليب روحاني ضد منتظري........................ 72
السؤال الخامس: خلفيات اعتقال السيّد مهدي هاشمي وإعدامه 73
أولًا: التاريخ النضالي للسيد مهدي هاشمي 74

1 - دور السافاك في موضوع كتاب **الشهيد الخالد**
والدكتور علي شريعتي.. 74
2 - موقف الإمام الخميني من دور السافاك 77
ثانيًا: تعاون السيّد مهدي مع الشهيد محمد منتظري
في تأسيس الحرس الثوري... 82
ثالثًا: بدء الحساسيات تجاه السيّد مهدي 85
رابعًا: أسباب حساسية الشيخ منتظري تجاه قضية السيّد مهدي 86
1 - محاكمة السيّد مهدي بشكل غير قانوني وغير شرعي........ 86
2 - اتخاذ السيّد مهدي ذريعة لتصفية الحسابات
مع قوى الثورة... 88
3 - انتزاع اعترافات كاذبة من السيّد مهدي
ورفاقه المعتقلين.. 91
4 - عدم حياد المحكمة.. 91
5 - عدم تمكين السيّد مهدي من الدفاع عن نفسه
والردّ على التهم.. 92
6 - دور الشيخ ري شهري في تحريض الإمام
على آية الله منتظري.. 96
السؤال السادس: **أداء أسد الله لاجوردي وقُضاة محاكم الثورة**............ 99
أولًا: الحيلولة دون تمكين لاجوردي
في مجلس القضاء الأعلى.. 100
ثانيًا: التحقيق في التعذيب والعنف في سجن إيفين من لجنة مبتعثة... 100
ثالثًا: تشكيل لاجوردي مجموعة مسلحة مستقلة 101
رابعًا: صداقة بعض الأشخاص لا تعني الموافقة على أدائهم 102
1 - مسؤولية انتخاب القُضاة.. 103
2 - الدعم المادي والدعم المعنوي للقُضاة 104

3 – فلسفة تشكيل المحكمة العليا للثورة وهيئة العفو العام 105

السؤال السابع: أداء المُقرّبين ومسؤولي مكتب نائب القائد 107

أولًا: القبول بوجود النقص والخطأ
وبيان عدد من الأمثلة على ذلك 107

ثانيًا: الحوادث التي خُطّط لها مسبقًا في فترة النيابة عن القائد 108

**السؤال الثامن: غياب التناسب بين الإصرار على إنهاء الحرب
وتقديم الدعم إلى الجبهات** 111

أولًا: دعم الجبهات لم يكن يستلزم الدفاع عن إدامة الحرب 113

ثانيًا: الإصرار على إنهاء الحرب بعد فتح خرمشهر وعدم صحة ما نسبه
هاشمي رفسنجاني إلى منتظري 114

ثالثًا: نسبة قرار إدامة الحرب إلى الإمام الخميني
من بعض المسؤولين 115

السؤال التاسع: الإمام الخميني والقائد الحالي [السيد خامنئي] 117

أولًا: سوابق علاقات آية الله منتظري بالإمام الخميني 118

ثانيًا: تثبيت مرجعية الإمام الخميني وقيادته 120

ثالثًا: شخصية الإمام الخميني العالية وغير المعصومة 121

رابعًا: العلاقات القديمة بين منتظري وخامنئي 122

خامسًا: اقتراح منتظري اسم السيّد خامنئي على الإمام
لعضوية المجلس الثوري 125

سادسًا: أسباب ترشيح السيّد خامنئي لإقامة صلاة الجمعة في طهران 126

سابعًا: انتقادات إشكاليات الشيخ منتظري مع السيّد خامنئي 128

1 – فقدان شرط الاجتهاد المطلق 128

2 - عدم قانونية انتخابه لمنصب القيادة 129

3 - عدم اهتمامة بوجهات نظر المراجع 130

4 - بطلان الدور في تعيين صلاحيات
(مجلس) خبراء القيادة 131

5 - أداؤه تجاه الأفراد والأجنحة السياسية في البلاد 132

أ- نظرة الشيخ منتظري إلى أداء السيّد خامنئي
خلال العقدين الأخيرين 132

ب- سعي الشيخ منتظري للحفاظ على الوحدة وسعي
السلطة السياسية للتحريف والإهانة 134

ج- الإهانة في صلاة الجمعة والمدرسة الفيضية
ومقابل المنزل 134

د- الصدام مع الشهيد الحاج داود كريمي ورفاقه في عام
1371ش (1992م) 135

هـ- مداهمة أمنية ليلية للمكتب والاستيلاء
على الأرشيف 136

و- الحيلولة دون إدخال منتظري
إلى مشفى لقمان 137

ز- توبيخ من يقابل منتظري 137

ح- عدم الرد على التعزية بوفاة والدته 137

ط- عدم السماح لممثلي منتظري
بدخول مستشفى دار الشفاء 137

ي- إغلاق الحسينية والمكتب في أصفهان ومشهد
وإيذاء الطلاب المعتقلين 137

ك- إرسال الشيخ منتظري رسالة سرّية
إلى السيّد خامنئي وردّه الحاد عليها 138

ل- ضغوطات لا مثيل لها بعد خطبة الثالث عشر من رجب وخمسة أعوام من الإقامة الجبرية 140

م- إدامة الضغوط بعد رفع الإقامة الجبرية 141

السؤال العاشر: المواقف الحادّة في زمن الإصلاحات السياسية 143

أولًا: عدم إمكان الإصلاحات السياسية مع القبول بولاية الفقيه المطلقة 143

ثانيًا: الإصلاحات السياسية تعني نقد المفاسد السياسية والانحراف في مراكز السلطة 144

ثالثًا: نقد المحور الأصلي للانغلاق السياسي في خطبة الثالث عشر من رجب 144

رابعًا: السيّد محمد خاتمي وحرق الفرص 146

خامسًا: نسبية التطرّف 147

السؤال الحادي عشر: مواقف متباينة لحفظ منزلة المرجعية الشيعية 149

أولًا: عدم التساوي في المرتبة بين السيّد خامنئي ومدعو المرجعية 149

ثانيًا: دور طرح مرجعية السيّد خامنئي في عدم انضباط المرجعية 150

ثالثًا: دور الأجهزة الحكومية في طرح موضوع مرجعية السيّد خامنئي 150

1 - تأكيد الإمام الخمينى استقلال الحوزة الدينية عن السلطة السياسية 151

2 - إحراز أعلمية الإمام الخميني من آية الله الشهيد مرتضى مطهري والشيخ منتظري 152

السؤال الثاني عشر: انتقادان لكتاب المذكرات 153

السؤال الثالث عشر: تجاهل مشورة المقربين 157

السؤال الرابع عشر: نقد الماضي ... إصلاح المستقبل 159

أولًا: نقد الماضي.. 159

1 - التقصير في الاهتمام بحقوق الإنسان
في الأبحاث الفكرية.. 159

2 - الآثار السلبية للنظرة الأحادية البعد إلى الإسلام.............. 160

3 - عدم الانتباه إلى مشكلات ما بعد سقوط نظام الشاه......... 161

4 - التعجيل في تدوين الدستور والمصادقة عليه................... 162

5 - منح صلاحيات كثيرة لمنصب القائد في الدستور.............. 163

6 - عدم القبول بحمل مسؤولية تعديل الدستور.................... 164

7 - خطورة الصوت الواحد داخل السلطة السياسية................ 166

8 - تأييد اقتحام السفارة الأميركية في طهران....................... 167

9 - عدم الإصرار على إرسال لجان
حُسن النيّات إلى الدول... 168

10 - (خطط ثورية) غير ناضجة وغير محسوبة....................... 168

أ- إقامة مؤسسات موازية وغير قانونية............................. 168

ب- عدم مواجهة استحواذ بعض المسؤولين
بصورة قاطعة.. 169

ج- التعامل غير المنطقي مع المعارضين............................. 170

د- التعامل المنفعل دفاعًا عن مقترح ولاية الفقيه.................. 171

11 - ضعف العلاقة مع الإمام الخميني................................. 172

12 - عدم الحيلولة دون المصادقة على المادة
الخاصة بنائب القائد.. 174

13 - عدم الرقابة الكافية على حُسن تطبيق
المقترحات المقدمة... 174

14 - الغفلة عن ذوي الوجهين ووضع الثقة فيهم 175
ثانيًا: حلول للمستقبل 175
1 - ضرورة التناسب بين السلطات والمسؤوليات 176
2 - ضمان حق تقرير المصير في هيكلية الحكم 177
3 - تجنّب الإجبار في ميادين الفكر والأمور الشخصية........... 177
4 - التخطيط للوصول إلى المعايير العالمية المطلوبة
في الاقتصاد 177
5 - تجنّب القول والفعل المثير للتوتر
في السياسة الخارجية 178
6 - الاستفادة من آراء الخبراء في كل تخصص 178
7 - عدم إعطاء وعود غير واقعية 179
8 - تجنّب الإسراف في الإنفاق من بيت المال..................... 179
9 - ضمان حقوق الجميع ومداراة المعارضين 180
المراجع 183
فهرس عام 189

مقدمة المترجمة[1]

فاطمة الصمادي

في السادس والعشرين من آذار/ مارس 1989، خاطب آية الله الخميني تلميذه ونائبه آية الله حسين علي منتظري الذي كان يصفه بأنه «ثمرة حياته»، برسالة[2]، عزله فيها من منصبه بصفته خليفةً لقائد الثورة ونائبًا له. افتتح آية الله الخميني الرسالة بقوله: «أخاطبك بفؤاد دامٍ وقلب مُحطّم»، وشرح أسباب العزل بالقول: «اتّضح تمامًا أنكم ستُسلّمون من بعدي، البلاد والثورة الإسلامية العزيزة والشعب الإيراني، إلى أيدي الليبراليين، وعن طريقهم إلى المنافقين (إشارة إلى منظمة مجاهدي خلق)، لذا فقدتم أهلية قيادة النظام في المستقبل ومشروعيتها». وردّ آية الله منتظري برسالة يقدم فيها استقالته من منصبه بصفته خليفة للخميني، ويؤكد فيها التزامه بطاعته وحرصه على الثورة والجمهورية الإسلامية، مع طلب بأن يتفرغ للتدريس في قم[3]. وعلى الرغم من مُضيّ ثلاثة

(1) جميع الهوامش في هذا الكتاب هي من وضع مؤلفه، سعيد منتظري، ما عدا ما وضع إلى جانبه (المترجمة) أو (المراجع)، وكذلك النصوص الثلاثة الموقعة باسم المترجمة (مقدمة المترجمة وتعريفَي آية الله حسين علي منتظري وسعيد منتظري).

(2) روح الله الخميني، **صحيفة الإمام**: **تراث الإمام الخميني (قدّس سرّه) (خطابات، نداءات، مقابلات، أحكام، وكالات شرعية، رسائل شخصية)**، ترجمة منير مسعودي، 22 مج (طهران: مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني، 2009)، ج 21، ص 300-302.

(3) المرجع نفسه، ص 303.

عقود على ذلك، فإن القراءات والقراءات المضادّة والتفسيرات والردود ما زالت تتفاعل داخل إيران وخارجها بشأن ملابسات ما حدث. ووصل الجدل إلى التشكيك في صحة أن يكون آية الله الإمام الخميني هو نفسه من كتب الرسالة، وانبرت مؤسسة نشر آثاره (مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني) للدفاع عن أصالتها وصحّتها، في الصحف وأمام القضاء.

وضع آية الله منتظري مسألة العلاقة بآية الله الإمام الخميني وثلاث عشرة مسألة أخرى في معرض المراجعة والنقد، لنفسه وللآخرين، وهو المضمون الأساس الذي يقوم عليه هذا الكتاب الذي نضعه بين أيديكم. ولعل المسائل الأخرى التي تناولها منتظري بالنقد، لا تقل أهمية، في إشكاليتها وحساسيتها، عن قضية الخلافة والعزل، وهي مهمة بوصفها شهادةً ورواية لأحداث شهدتها إيران قبل الثورة وبعدها، وتأتي أهميتها من أهمية صاحب الرواية ودوره المحوري في تاريخ الثورة، بصفته رجل دين، كان تلميذًا للخميني ونائبًا له، قدّم طروحات سياسية وفكرية بشأن ولاية الفقيه والحكم الإسلامي، إضافة إلى دوره المؤثر في تدوين الدستور وبناء المؤسسات في العقد الأول من عمر الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ورفضه لاحقًا ولاية علي خامنئي والتشكيك في مرجعيته. وبقي حتى وفاته ناقدًا طريقة إدارة الدولة وما آلت إليه الثورة.

يتضمن هذا الكتاب إجابات عن أربعة عشر سؤالًا مهمًا، ترتبط بمسائل سياسية واجتماعية، كانت، ولمّا تزل مثار جدل وأخذ ورد على الساحة السياسية الإيرانية. وهي أسئلة طرحها سعيد منتظري على والده، الشيخ حسين علي منتظري، ونُشرت في عام 2012، أي بعد عامين على وفاته. ولعل من أهم ما يتضمّنه هذا الكتاب هو رواية الشيخ منتظري لملابسات زيارة المبعوث الأميركي ماكفارلين[4] إيران وبيع الأسلحة وقضية الرهائن، ومراجعته موقفه من اقتحام السفارة الأميركية والعلاقة مع الولايات المتحدة الأميركية، ومجريات الحرب العراقية - الإيرانية

(4) روبرت ماكفارلين (1937-)، ضابط مارينز متقاعد، عمل مستشارًا للرئيس الأميركي الأسبق رونالد ريغان، في شؤون الأمن القومي، في الفترة 1983-1985، تعرض للمساءلة وأُدين بتهم تتعلق بفضيحة «إيران - كونترا» في عام 1988، لكن أُعفي عنه في عهد الرئيس جورج بوش في عام 1992.

والموقف من استمرارها، ويفصل في موقفه من شخصية علي خامنئي وأسباب معارضته تولّيه منصب قيادة الثورة، على الرغم من شهادته بأنه حسن الفكر وتزكيته له لتولّي أكثر من منصب في عهد آية الله الخميني، وأهمها إمامة جمعة طهران، ويشرح مسوّغات رفض تنصيبه مرجعًا دينيًا، وكيف جاء تنصيبه متعارضًا وأحكام الدستور، حتى بعد تعديله في عام 1989. وقادت هذه المعارضة إلى توتر كبير في العلاقة، أدّى إلى اقتحام بيت منتظري ومصادرة ممتلكاته وأرشيفه وملاحقة طلابه وأنصاره وفرض الإقامة الجبرية عليه أعوامًا، حدث ذلك كله في فترة حكم الإصلاحيين الذين ينتقدهم الكتاب؛ إذ يصف منتظري الرئيسَ الإيراني محمد خاتمي بأنه «حرق الفرص وأصاب الناس باليأس».

ويتضمن أيضًا شهادة مهمة بشأن ما شهدته إيران عقب الثورة من تصفيات سياسية، أقصت كثيرين من أبناء الثورة، من بينهم رجال دين وسياسيون وحزبيون، وعبّرت عن نفسها بمحاكمات وتعذيب وإعدامات، طاولت كثيرين من الناس، لعل أبرزها قضية إعدام مهدي هاشمي، وهو أحد مؤسسي الحرس الثوري، بتهم تعود إلى عهد الشاه محمد رضا بهلوي، وأشيع أنه هو من سرّب خبر زيارة ماكفارلين إلى الإعلام اللبناني، على الرغم من أنه كان في السجن وقتها، وما زالت قضية مهدي هاشمي الذي كان أخوه هادي هاشمي صهرًا لمنتظري، ملفًا مفتوحًا للنقاش إلى اليوم. ويكشف الكتاب عن أن حل وحدة «حركات التحرر» في الحرس الثوري، التي كان يُديرها هاشمي، جاء بفعل المحادثات السرية مع الولايات المتحدة الأميركية، التي أجراها فريق مرتبط بالشيخ هاشمي رفسنجاني رئيس مجلس الشورى وقتذاك.

يختم الشيخ منتظري الكتاب بتوجيه النقد إلى أدائه فكريًا وسياسيًا، ويتوقف عند بعض المسائل المتعلقة بالحريات العامة والفردية وطريقة تدوين الدستور والموقف من المختلفين معه فكريًا، من دون أن يغفل تدوين مجموعة من الوصايا لقادة المستقبل.

في الخلاصة، أهم القضايا التي تناولها الشيخ منتظري بالنقاش والمراجعة والنقد، يمكن وضعها تحت العناوين الآتية:

- حرية تكوين الأحزاب على اختلاف توجّهاتها.

- حرية التعبير، أي أن تتّسع وسائل الإعلام لمختلف الأفكار والتوجّهات، وألّا تكون حكرًا على فئة أو مجموعة دون أخرى.

- القابلية للنقد والإعلاء من مكانة المساءلة.

- استقلال الحوزة الدينية.

- الحريات العامة والفردية.

- الانتخاب ودور الناس في منح السلطة المشروعية.

تعرّض هذا الكتاب للكثير من النقد والهجوم داخل إيران، وانبرى مؤرخون لتعداد نقائصه، وشاركت شخصيات مهمة ممن كانت لها علاقة بمجريات الأحداث، من أمثال وزير الاستخبارات السابق محمد ري شهري، ومدير مؤسسة وثائق الثورة روح الله حسينيان وغيرهما في تقديم روايات مغايرة عبر الصحف والمواقع الإيرانية[5]، وأشارت المترجمة في هوامش الكتاب إلى عدد من هذه الروايات.

لتعظيم الفائدة وتسهيل الإحاطة بزوايا المسائل المطروحة بالنسبة إلى القارئ العربي، أضافت المترجمة عددًا من الهوامش لتوضيح بعض القضايا، أو التعريف ببعض الشخصيات الواردة أسماؤها في الكتاب، والإشارة أيضًا قدر

---

(5) في أيار/ مايو 2019، هاجم روح الله حسينيان، رئيس مركز وثائق الثورة، آية الله منتظري بصورة غير مسبوقة، ونسب إلى الإمام الخميني قوله إن: «منتظري فاسد، وكذلك تلامذته». وجاءت هذه التصريحات في مقابلة بُثّت عبر شبكة الإنترنت، أجريت معه في برنامج «رو در رو/ وجهًا لوجه)، ينظر: «افشاگرى حسينيان عليه منتظرى ومنافقين»، (إفشاء حسينيان ضد منتظري والمنافقين)، برنامج «رو در رو»، آبارات، 14/ 2/ 1398ش، شوهد في 2/ 12/ 2019، في: https://bit.ly/2VSx142

أثارت هذه المقابلة ردات فعل غاضبة من عائلة الشيخ منتظري، حيث وجّه ابنه سعيد رسالة مفتوحة إلى قائد الثورة الإسلامية علي خامنئي، استنكر فيها السكوت على مثل هذه الإهانات، وقال فيها إن «أحدهم يتّهم الشيخ منتظري بأنه فاسد، وكذلك تلامذته، علمًا أن جنابكم كنتم من تلامذته». (المترجمة)

المستطاع إلى الردود والروايات المضادّة. كما حرصت على تحويل التواريخ الواردة في الكتاب، وفي معظمها شمسية، وفق التقويم الفارسي المعتمد في إيران، إلى التقويم الميلادي ليسهل على القارئ معرفة الفترة التاريخية التي يجري الحديث عنها.

يُشار هنا أيضًا إلى أن معظم المصادر التي وضعها المؤلف في حواشي الكتاب كان يفتقد إلى بيانات النشر (مكان النشر والناشر وتاريخ النشر ...)، وحاولت المترجمة مُعالجة هذا النقص ما أمكن وبما توافر لديها من مراجع، ورأت أن يبقى بعضها كما ورد في الكتاب أصلًا، لتجاوز مشكلة اختلاف ترقيم الصفحات.

بقي أن نشير إلى أن العنوان الأصلي للكتاب كان: **انتقاد الذات «العبرة والوصية» حوار مكاشفة مع الوالد، الأستاذ والمرجع العالي القدر، حضرة آية الله العظمى منتظري (رضوان الله تعالى عليه)**، وقد وجدنا ضرورة في تغييره ليصبح أكثر دقة في التعبير عن محتويات الكتاب.

ختامًا، نرجو أن يكون هذا الكتاب معينًا للباحثين والمهتمين من أجل فهم الحالة الإيرانية بعد الثورة، خصوصًا مجريات العقد الأول من عمر الجمهورية الإسلامية، الذي ساهم من حيث الخطاب والوقائع في تشكيل ملامح الجمهورية الإسلامية الإيرانية ونظام الحكم فيها، وامتدت تأثيراته في الفترة اللاحقة، وإلى اليوم. وعلى الرغم مما يمكن أن يُوجَّه إلى الكتاب من نقد تعداد نقاط ضعفه، فإنه شهادة ورواية مهمة تُضاف إلى عدد كبير من الروايات، يمكن المتابع أن يقارن بينها ويُحاكمها، ولعل هذه المقارنة والإحاطة، تُمكّنانه من تشخيص غثّها من سمينها.

آية الله حسين علي منتظري (1922-2009)
تعريف

فاطمة الصمادي

هو واحد من أهم المفكرين والثوريين الإسلاميين في النصف الثاني من القرن العشرين، بسبب دوره الفاعل في الثورة الإسلامية في إيران، ومواقفه العلمية والسياسية طوال تلك الفترة. مرجع ديني يتبعه عددٌ كبيرٌ من الشيعة في إيران والعالم. كان له دور محوري بعد انتصار الثورة الإسلامية في عام 1979 في إنشاء نظام الجمهورية الإسلامية وصوغ دستورها. وأصبح الرجل الثاني في الثورة بعد آية الله الخميني، وبقي أعوامًا نائبًا له، وكان مرشّحًا أيضًا لخلافته قبل أن يُعزل من منصبه في عام 1989.

وُلد في عام 1922 في مدينة نجف آباد الواقعة غرب أصفهان. كان والده يعمل في الزراعة إلى جانب تدريس القرآن ومباحث الأخلاق. ويُرجِع تعلّقه بالقرآن إلى والدته التي كانت تصحبه، في طفولته، إلى مجالس تحفيظ القرآن الكريم. توفيت والدته بعد فترة قصيرة من خروجه من سجن الشاه في عام 1970[1].

بدأ بتعلّم الأدب الفارسي وقواعد اللغة العربية منذ السابعة من عمره، وفي الثانية عشرة، دخل الحوزة الدينية في أصفهان وأمضى فيها سبعة أعوام، درس خلالها الكثير من كتب الفقه والأدب والفلسفة، إما بمفرده أو على أيدي أساتذة معروفين من علماء المدينة. وفي التاسعة عشرة، غادرها قاصدًا قم لمواصلة

(1) «السيرة الذاتية»، الموقع الرسمي لآية الله منتظري، شوهد في 1/ 12/ 2019، في:
https://bit.ly/2Y2mEgG

تحصيله العلمي، وهناك تعرف إلى صديقه في الحياة والنضال العلّامة الشهيد مرتضى مطهري. ويروي منتظري أن علاقتهما بل تعارفهما بدأ في دروس آية الله محمد محقق المعروف بـ «محقق داماد»، ليتلازما بعدها في السكن في المدرسة الفيضية الدينية في قم. وعلى الرغم من قسوة الحال وشظف العيش لكليهما، وفق ما يورده منتظري نفسه، فإنهما كانا يستلذّان بمتعة الدرس، خصوصًا درس الأخلاق على يد آية الله الخميني. وعلى الرغم أيضًا من تعدّد رجال الدين الذين تتلمذ على أيديهم في قم، فإنه يُعلي كثيرًا من شأن آية الله حسين بروجردي الذي جاء إلى قم من بروجرد بدعوة من الخميني، ليواظب منتظري برفقة مطهري على حضور دروسه في أصول الفقه.

رافق الخميني في حركته ضد نظام الشاه منذ البداية، وتحمّل في هذا المسير السجن والإبعاد والتعذيب، وكان مؤثرًا في تثبيت مرجعية الإمام الخميني بعد رحيل آية الله بروجردي في عام 1961، حيث نشط مع الشيخ مرتضى مطهري في تأكيد زعامة الخميني وأعلميته، على الرغم من مخاطر ذلك أمنيًا ومعارضة عدد من رجال الدين الخميني وتوجّهاته السياسية. في حزيران/ يونيو 1963، وبعد انتفاضة 15 خرداد [5 و6 حزيران/ يونيو 1963]، اعتقل السافاك آية الله الخميني، وكانت السلطات تتّجه إلى محاكمته وإعدامه، فنظّم الشيخ منتظري فاعليات مؤيدة للخميني، من بينها اعتصام لرجال الدين مدة أسبوع، وتوجّه عدد كبير منهم إلى طهران، وجمع تواقيع من رجال دين معروفين على عريضة تقول بمرجعية آية الله الخميني، ما أجهض مخطط نظام الشاه الذي اعتقل منتظري على خلفية هذا التحرك[2].

منذ ذلك التاريخ وحتى انتصار الثورة، تعرّض الشيخ منتظري للسجن والإبعاد أكثر من مرة، قبل أن يُسجَن في إيفين بعد صدور الحكم بسجنه عشرة أعوام، بتُهم عدة، منها تأييده الحركة الإسلامية ومساعدته السجناء السياسيين والسعي لإقامة الحكومة الإسلامية، لكن فترة السجن لم تَحُل دون مواصلة مسيرته، وكانت مباحثات الثورة تجري مع آية الله طالقاني ورجال آخرين من رموز الثورة في السجن. ومع تصاعد الثورة ضد النظام

(2) المرجع نفسه.

أُفرِج عنه مع طالقاني في تشرين الأول/ أكتوبر 1978. وخلال المدة التي كان فيها الخميني مُبعدًا خارج إيران، كان الشيخ منتظري ممثّلًا له[3].

مع انتصار الثورة وإجراء انتخابات مجلس خبراء الدستور، فاز منتظري بعدد كبير من الأصوات، فعُيّن رئيسًا[4] لمجلس خبراء الدستور[5] الذي صاغ دستور الجمهورية الإسلامية، وكان له دورٌ مؤثرٌ في إدراج منصب ولاية الفقيه في مواد الدستور[6] الذي صودق عليه في عام 1979 باستفتاء شعبي بنسبة تأييد تجاوزت 98 في المئة. لكن، لم تُذكر في هذا الدستور ولاية الفقيه المطلقة التي أُدخلت في تعديل الدستور في عام 1989، أي بعد رحيل آية الله الخميني. وفي فترة عمله نائبًا للإمام الخميني، أدّى منتظري دورًا كبيرًا في استحداث الكثير من المؤسسات في الجمهورية الإسلامية، منها بناء النظام القضائي وتشكيل لجنة للتفتيش على السجون. وكان له فضلٌ في تأسيس لجنة العفو التي أنقذت عددًا كبيرًا من المحكومين بالإعدام. كما كان صاحب اقتراح «أسبوع الوحدة» الذي يتخذ من تاريخ ولادة النبي (ص) مناسبةً للوحدة بين المسلمين، سُنّة وشيعة[7].

طوال هذه الفترة، كان الشيخ منتظري صوتًا ناقدًا لأداء المسؤولين والمؤسسات، الأمر الذي ولّد له كثيرًا من الخصوم، خصوصًا النقد المتعلق بالتعامل مع المعارضين والممارسات التي تُتّخذ داخل السجون وحرية الأحزاب والحريات الفردية. كما انتقد انتهاج السرّية في التفاوض مع واشنطن وعارضه، وعارض استمرار الحرب العراقية - الإيرانية بعد استعادة

---

(3) المرجع نفسه.

(4) يميل بعض الآراء، إلى التقليل من دور آية الله منتظري، إلى القول إنه وإن كان رئيسًا لمجلس خبراء الدستور، فإن نائبه آية الله بهشتي هو من كان يُدير المجلس فعليًا، ويصفه رفيع بور بأنه كان «شخصية ذات كاريزما عالية، أنيق الملبس، وبارعًا في بيان السياسة الغربية»، ينظر: فرامرز رفيع بور، **توسعه وتضاد (التنمية والتضاد)** (تهران: انتشارات دانشگاه شهيد بهشتى، 1376ش)، ص 121-122.

(5) ديلب هيرو، **ايران در حكومت روحانيون (إيران تحت حكم رجال الدين)**، ترجمة محمد يعقوبي (تهران: انتشارات باز، 1386ش)، ص 178.

(6) يحيى فوزي، **تحولات سياسى اجتماعى ايران بعد از انقلاب اسلامى در ايران (التحولات السياسية والاجتماعية في إيران بعد الثورة الإسلامية)** (تهران: نشر عروج، 1384ش)، ج 1، ص 265.

(7) «السيرة الذاتية».

مدينة خرمشهر، وقال إن آية الله الخميني كان مقتنعًا أيضًا بضرورة وقف هذه الحرب، لكن قادة في الحرس ومسؤولين أقنعوه باستمرارها[8].

في عام 1364 شمسي الموافق 1985 ميلادي، طُرح اسمُه خليفة للإمام الخميني، وصادق مجلس خبراء القيادة على القرار، طبقًا للمادة 107 من الدستور، وورد في نصّه أن تعيين آية الله منتظري يأتي بالرأي القاطع لغالبية الشعب، ولذلك كان آية الله منتظري يعتقد أن تولّيه هذا المنصب لم يكن تعيينًا بقدر ما كان انتخابًا من الناس، أيّده مجلس خبراء القيادة[9].

على الرغم من إيمانه بولاية الفقيه، فإنه أجرى مراجعات لطروحاته الفكرية على هذا الصعيد، فبعد أن كان مؤمنًا بنظرية تعيين الولي الفقيه في المرحلة الأولى، صار يدافع عن الانتخاب، مُرجّحًا هذه النظرية في الحكم على غيرها[10]، وقال إنه ليس بالضرورة أن يكون الوليّ الفقيه مُعمّمًا [أي رجل دين معتمرًا العمامة]، بل يُمكن غير المُعمّم، العالِم بالإسلام، أن يكون الولي الفقيه. وجاءت هذه المراجعة، على عكس ما يُشاع، سابقةً على عزله من منصبة بصفته نائب الخميني وخليفته. وناقش في دروس الفقه ما يعرف بالخارج في الحوزة، حين كان في هذا المنصب، أهمية الانتخاب؛ إذ كان يرى أن مشروعية الفقيه، وإن كان جامعًا الشروط، لا تتحقق من دون رأي الناس[11].

ما كانت آراء الشيخ منتظري ومواقفه التي أعلنها ودافع عنها لتُبقيه في هذا المنصب [نائب الخميني وخليفته]، ويَتّهم في مذكراته مجموعةً أوغلت صدر الإمام الخميني عليه، ويعتقد أن عزله جاء بمخطط حاكته شخصيات سياسية ودينية وبمساعدة شخصيات أمنية، ويصف منتظري الرسالة التي وصلته من الإمام الخميني[12]، وحملت هجومًا مُمهّدًا لعزله، بأنها من حيث المحتوى غريبة عن ثقافة

---

(8) المرجع نفسه.

(9) المرجع نفسه.

(10) حسين علي منتظري، **مبانى فقهي حكومت إسلامي (المباني الفقهية للحكومة الإسلامية)** (تهران: نشر كيهان، 1367ش)، ج 1، ص 146-147.

(11) حسين علي منتظري، **دراسات في ولاية الفقيه وفقه الدولة الإسلامية** (قم: المركز العالمي للدراسات الإسلامية، 1408هـ)، ج 2، ص 549.

(12) الخميني، **صحيفة الإمام**، ج 21، ص 300-302.

الإمام الخميني وخطابه، ولذلك أثيرت شكوك كثيرة في ما يتعلق بصحة نسبتها إلى مؤسس الجمهورية الإسلامية[13]، وأجاب الشيخ منتظري برسالة في اليوم التالي لاستلامه الرسالة من الخميني، يقول فيها أن يوكَلَ أمر انتخاب القائد المقبل إلى مجلس الخبراء[14]. ومع ذلك، شكّلت رسالة الخميني إلى منتظري في 26 آذار/ مارس 1989 نقطةَ تحوّلٍ في تاريخ الجمهورية الإسلامية؛ إذ صدر أمر العزل في 28 آذار/ مارس 1989، وهو العزل الذي وصفته وسائل الإعلام حينذاك بالاستقالة.

بعد العزل مباشرة لم يُعَيَّن خليفة للإمام الخميني ثم، عُيّن السيد علي خامنئي مرشدًا وقائدًا للثورة بعد رحيل الخميني وتعديل دستوري. وتواصلت الضغوط على منتظري، حيث دفع ثمن موقفه الرافض مرجعية خامنئي وموقفه من ولاية الفقيه المطلقة، وفي عقب هذا الإجراء مباشرة، حوصر بيته وحُذفت الفقرات التي تتحدث عن دوره من الكتب المدرسية وأُزيلت صوره من المكاتب الحكومية والأماكن العامة، وأُعيدت تسمية الشوارع والأماكن المسماة باسمه[15]، إضافة إلى مهاجمته في الصحف ووسائل الإعلام ومن على منابر المساجد. وفي واحدة من خطبه، تحدث فيها عن مخاطر الدين الخارجي، انتقد الشيخ منتظري اللجوء إلى الاستدانة المالية من خارج البلاد، وقال إنها تُعرّض استقلال إيران سياسيًا واجتماعيًا للخطر، وأعقبت تلك الخطبة مهاجمة مكتبه وقذفه بالحجارة. وانتقد أيضًا أجواء الانغلاق السياسي والتضييق على الحريات، ليُفرض عليه بعد ذلك الإقامة الجبرية مدة زادت على خمسة أعوام. وبعد اعتراضات من عدد من المراجع الدينية داخل إيران وخارجها، ورسالة موقعة من أكثر من 110 نواب في مجلس الشورى، احتجوا على طريقة معاملته، صدر قرار بإنهاء الإقامة الجبرية المفروضة عليه. ليعود بعدها إلى مقابلة مراجعيه ومواصلة دروسه في مكتبه، فيما بقيت حسينيته موقوفة. وطوال فترة الإقامة الجبرية، تعرّض كثيرون من عائلته وتلامذته للاعتقال والسجن، وصودرت أملاكه وأُغلقت مكتبته و«حسينية الشهداء» التي كان يلقي

(13) «السيرة الذاتية».

(14) الخميني، **صحيفة الإمام**، ج 12، ص 303.

(15) «السيرة الذاتية».

فيها دروسه، ولا تزال مغلقة إلى اليوم. في عام 2009، أيّد منتظري الحركة الخضراء وانتقد تعامل السلطات مع المحتجين الذين خرجوا رفضًا لإعادة انتخاب محمود أحمدي نجاد رئيسًا للجمهورية[16].

توفي في العشرين من كانون الأول/ ديسمبر 2009، ونعاه مهدي كروبي ومير حسين موسوي في بيان مشترك، أعلنا فيه الحداد العام[17]. وتحدثت تقديرات عن مشاركة مئات الآلاف في تشييعه، ووصفت تقديرات أخرى الحضور الجماهيري بـ «المليوني»[18]. ترك الشيخ منتظري ما يقرب من خمسين مؤلفًا، بين منشور وغير منشور، تتنوّع موضوعاتها بين السياسة والفقه والفلسفة والمذكرات، من أهمها: **دراسات في ولاية الفقيه وفقه الدولة الإسلامية**، و**جزء من المذكرات**، متوافرة كلها على الموقع الرسمي على شبكة الإنترنت[19]. وعلى الرغم من مرور عشرة أعوام على وفاته، لم يهدأ الجدل بشأنه في الساحة الإيرانية، وفيما لا يزال مؤيّدوه يروّجون لخطابه ويسوقون الأدلّة على بُعد نظره ونفاذ بصيرته، يواظب خصومه على القدح بشخصيته وينشرون ما يطلقون عليه وثائق تؤكد أن قرار عزله كان صائبًا[20].

---

(16) «ديدگاه‌هاى آيت‌الله منتظرى وجنبش سبز» (آراء آية الله منتظري والحركة الخضراء)، مقابلة أجراها حميد دباشي مع محسن كديور، الموقع الرسمي لمحسن كديور، 18/ 1/ 2014، شوهد في 1/ 12/ 2019، في: https://bit.ly/3bvi8ez

(17) «موسوى وكروبى دوشنبه را عزاى عمومى اعلام كردند» (موسوي وكروبي أعلنا الاثنين يوم حداد عام)، موقع جرس (الناطق باسم الحركة الخضراء)، 29 آذر 1388ش (20 كانون الأول/ ديسمبر 2009)، شوهد في 1/ 12/ 2019، في: https://bit.ly/2KILDUr

(18) «گزارش عصرايران از قم: درگيرى محدود بعد از مراسم ومداخله پليس براى برقرارى آرامش» (تقرير موقع عصر إيران من قم: مواجهة محدودة وتدخل للشرطة لإعادة الهدوء)، **موقع عصر إيران**، 30 آذر 1388ش (21 كانون الأول/ ديسمبر 2009)، شوهد في 1/ 12/ 2019، في: https://bit.ly/34ZBeqP

(19) ينظر: الموقع الرسمي لآية الله العظمى منتظري على الإنترنت، ضمن تبويب «كتاب ها»: https://amontazeri.com

(20) «انتصاب وعزل آيت الله منتظرى» (تنصيب وعزل آية الله منتظري)، مؤسسة مطالعات تاريخ إيران معاصر، شوهد في 1/ 12/ 2019، في: https://bit.ly/3bu5BrR؛ ينظر أيضًا: سهراب مقدمى شهيدانى وميثم عبداللهى چيرانى، **نقدى بر مدخل «خمينى، روح الله» در دايره المعارف بزرگ اسلامى (نقد على مقالة «الخميني، روح الله» في دائرة المعارف الإسلامية الكبرى)** (تهران: بنياد تاريخ پژوهى ودانشنامه انقلاب اسلامى، 1395ش)، ص 107-127.

سعيد منتظري (1963-)

تعريف

فاطمة الصمادي

هو الابن الثالث لآية الله الشيخ حسين علي منتظري، وُلد في عام 1963، رافق والده في مختلف مراحل حياته حتى وفاته، وكان يقيم في منزل ملاصق لمنزله. رجل دين يحمل مرتبة حجة الإسلام. أُصيب خلال مشاركته في الحرب مع العراق (1980-1988)، وفقَدَ إحدى عينيه وإحدى أذنيه.

اعتُقل في كانون الأول/ ديسمبر 2000[1]، ووُضِع في زنزانة انفرادية مدة عام على خلفية طباعة 100 نسخة من كتاب مكوّن من 1600 صفحة، يوثق مذكرات والده، وامتلاكه فيلمًا يوثق انتزاع محققي وزارة الاستخبارات الإيرانية اعترافات من السجناء تحت التعذيب، في القضية المعروفة بقضية «القتل المتسلسل» التي راح ضحيتها عدد من المثقفين والسياسيين الإيرانيين، إضافة إلى أمور أخرى تتعلق بالإقامة الجبرية التي فُرِضَت على والده.

تعكس تصريحات سعيد منتظري، تأييده القوي للحركة الخضراء في إيران، ويؤكد في تصريحاته أنه لا يسعى لتولي أي منصب، ولا يدعو إلى تغيير النظام السياسي في إيران، إنما يرى «دوره كناشط مُدافع عن حقوق الإنسان وليس كمسؤول سياسي»[2].

---

(1) Afshin Valinejad, «Iran Dissident Cleric's Son Arrested,» *AP News*, 10/12/2000, accessed on 2/12/2019, at: https://bit.ly/2Kux5lb

(2) «Saeed Montazeri on Protests in Iran 'It Can't Go On Like This',» *SPIEGEL*, 5/1/2010, accessed on 2/12/2019, at: https://bit.ly/2wVcljs

في أيار/مايو 2019، خاطب سعيد منتظري، قائد الثورة الإسلامية ومرشدها، آية الله علي خامنئي برسالة[3] مفتوحة، طالبه فيها برفع القيود المفروضة عليه وعلى عائلة آية الله حسين منتظري، ووقف إغلاق حسينيته وحجز ممتلكاته، وانتقد ما سمّاه حملة دعائية للنيل من والده على الرغم من مرور عشرة أعوام على وفاته. إضافة إلى منع طباعة مذكراته. وقال سعيد منتظري إن مطبوعات كثيرة تصدر لتكذيب المذكرات الممنوعة طباعتها من مسؤولين وجهات رسمية، وتُبث برامج تلفزيونية مختلفة لمهاجمة الراحل من دون رادع.

اشتكى منتظري أيضًا في رسالته من الحظر المفروض على سفره هو وأفراد عائلته، قائلًا: «بعد تحمّل ما يقرب من عام من السجن الانفرادي الطويل المضني خلال عامي 2000-2001، حتى هذه الساعة، لم تُعقد أية محكمة للبتّ في أيام الاعتقال غير القانوني الطويلة، وطبقًا للقانون، أُغلق الملف، إلّا أنّ آثار الاعتقال لا تزال نافذة، مثل حظر السفر. كما أن كثيرين من أفراد العائلة الذين لم يوجه إليهم حتى اللحظة أي اتّهام، هم أيضًا ممنوعون من السفر».

(3) «نامه سرگشاده سعيد منتظرى خطاب به آيت الله خامنه اى» (رسالة مفتوحة من سعيد منتظري إلى آية الله خامنئي)، موقع زيتون، 7 خرداد 1398ش، شوهد في 2/ 12/ 2019، في:
https://bit.ly/3arXgnn

مقدمة

يشتمل هذا الكتاب على أربعة عشر سؤالًا وجوابًا، ترتبط بمسائل سياسية واجتماعية شديدة الإبهام في تاريخ [إيران] المعاصر. وكنتُ قد طرحت الأسئلة على الوالد العزيز، سماحة حضرة آية الله العظمى منتظري (رضوان الله تعالى عليه)، وأجاب عنها، لكنه لم يرَ مصلحةً في نشرها في ذلك الحين، وحيث إن ذلك العزيز ما عاد بيننا اليوم، ولأن حديثه أمانة باقية عندي، وجدتني مُلزمًا بإزاحة هذه الأمانة عن عاتقي، لأسلّمها إلى أصحابها الأصليين، عموم الناس والرأي العام.

محور هذا الكتاب الأساس وخاصيته، هما النقد الذاتي وما اشتمل عليه من وجهات نظر إصلاحية تتعلق بمسائل مفتاحية وأساسية في فترة ما بعد انتصار الثورة. وعندما كان (آية الله منتظري) حيًّا، طالع أفرادٌ وشخصياتٌ، بطلب منه، هذا الكتاب وبيان وجهات نظرهم بشأنه. وكان تأجيل نشره إلى وقت آخر، أحد المقترحات الذي تقدَّمتْ به هذه المجموعة، وهو ما وافق عليه والدي المكرم.

من الجدير ذكره، أن الهوامش الموجودة في هذا النص لم تصدر عن آية الله العظمى منتظري (طاب ثراه)، وجاءت للتوضيح فحسب، وهي مستندات أُضيفت إلى أجوبته، وطالعها ونظر فيها مرات عدة.

في أوائل [أيام] انتصار (الثورة)، وبسبب الخوف من استغلال الأوضاع من المعارضين ومناهضي الثورة، والخشية من توجيه ضربة للثورة، ساد نوع

من التقصير وجرى التغاضي عن الشفافية والنقد ومناقشة الأفكار و[أداء] الشخصيات المؤثرة في المجتمع والنظام. وللأسف، فإن هذه الرؤية البغيضة لا تزال مستمرةً، وألحقت ضررًا جدّيًا بالثورة، وأوجدت حالةً من الانقسام الشديد بين القوى المؤمنة بها.

الآن أيضًا، يمكن بعض المدفوعين، بنيّة سيّئة وبهدف حرف الأنظار عن الموضوعات المطروحة وتشويهها، تضخيم نقاط نقد مطروحة في هذا النص متعلقة بشخصيات إصلاحية وجعلها عناوين بارزة. وقد يطاول هذا التضخيم شخصيات، لقيت، على الرغم من النقد الموجّه إلى بعض أدائها السابق، دعم والدي وتأييده المعلنين، مرات عدة. وأولت هذه الشخصيات والدي عناية خاصة في الشهور الأخيرة من حياته. وبصفتي ابن المرحوم، وبقيت أعوامًا إلى جانبه، شاهدًا على الآلام والمعاناة، وبصدر مليء بالحزن، أُقبّل أيادي جميع المناصرين والمؤيدين من الشعب الإيراني، وكذلك قادة الحركة الخضراء الإصلاحية، كما أُقبّل أيادي جميع مقاومي الاستبداد والظلم. وأضع نفسي خالصةً في خدمة العوائل والأصدقاء ومُحبّي والدي المُبجّل.

أدعو بالرحمة والمغفرة الإلهية والحشر مع النبي الأكرم (ص) وأهل بيته الطاهرين (ع) للأحباب الذي غادرونا، ولوالدتي التي عانت الاضطهاد، والتحقت بديار الحق بعد فترة قصيرة من رحيل والدي.

سعيد منتظري
إيران - قم
تاريخ 2010

حول الكتاب بخط آية الله الشيخ حسين علي منتظري

بسم الله الرحمن الرحیم

الحمد لله رب العالمین، والصلوة والسلام علی خیر خلقه محمد وآله الطاهرین.

جزوه حاضر که حاوی سؤالات چهارده گانه و پاسخهای اینجانب می باشد در سال ۱۳۸۵ تنظیم گردید ولی برحسب مصالحی منتشر نگردید. اینجانب ضمن تأیید مجدد آن امیدوارم در اولین فرصت مناسب جهت تنویر افکار عمومی انتشار یابد. والسلام علیکم ورحمة الله وبرکاته.

۲۲ صفر ۱۴۳۰ - ۱۳۸۷/۱۲/۱

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين.

والصلاة والسلام على خير خَلقِه محمد وآلِه الطاهرين

يحتوي هذا الكراس على أسئلة من أربعة عشر فرعًا، أجبت عنها في عام 1385ش[1]، ولم تُنشَر رعاية للمصلحة. من جانبي؛ وإذ أؤيّد مُجدّدًا ما جاء فيها، آمل، ولتنوير الرأي العام، أن تُنشر في أقرب فرصة ممكنة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

22 صفر 1430–1/ 12/ 1387ش[2]

حسين علي منتظري

---

(1) تمتد سنة 1385 وفق التقويم الشمسي بين 21 آذار/ مارس 2006 و20 آذار/ مارس 2007. (المترجمة)

(2) 19 شباط/ فبراير 2009.

رسالة سعيد منتظري
إلى والده آية الله الشيخ حسين علي منتظري

بسمه تعالى

حضرة الوالد الجليل، والأستاذ العظيم الشأن آية الله العظمى منتظري دامت بركاته العالية.

بعد السلام وأمنيات السلامة وطول العمر لكم، أبارك لكم ميلاد صاحب السعادة قدوة البشرية الكبير ومعلمها، الإمام الحسن العسكري عليه آلاف التحايا والثناء.

إن الصدق والجهر بقول الحق وطلبه، صفتان بارزتان إلى جانب طلب الحرية والعدالة والمقاومة، جعلت من مقامكم العالي أسوة للباحثين عن الحق، والقائلين باحترام القيم. وعلى الرغم من أن الظروف الخاصة بهذه الفترة وتلك، الأشدّ أثرًا من ذلك الامتناع عن تمجيدكم، لتحلّيكم بهاتين الصفتين؛ إذ كُسرت أقلامنا وعُقدت ألسنتُنا، فإني على يقين بأن أبناء المستقبل سيمجدون هذه الصفات، وسيعترفون بحقيقة أنكم الشخصية السياسية الأكثر محافظة في التاريخ المعاصر، التي قدّمت نفسها ثمنًا للدفاع عن الناس، خصوصًا الدفاع عن حقوق المعارضين.

تعلّمنا منكم أن عظمة الكبار ومحبّتنا الوافرة لهم، ينبغي ألّا تجعلانا نغضّ الطَرف عن انتقادهم، أو نمتنع عن أن نناقش معهم ما يعتمل في أذهاننا من

شكوك واعتراضات بحقهم. وتقول التجارب السابقة إن أخطاء العظماء التي سُكت عنها والإحجام عن انتقادها وهم أحياء بفعل هالة القداسة، ستكون في معرض بحث الأجيال المقبلة، وسوف تتناولها كتب التاريخ، تمحيصًا وتحليلًا؛ أما السيرة العملية لحضرتكم، فتمنحنا الجرأة لنطرح أسئلتنا ونعرض شكوك الآخرين وشبهاتهم أمامكم بصورة مباشرة، لنستمع منكم توضيحاتكم بشأنها. وأنا على يقين بأن خرق العادة هذا، سيجعل الوصول إلى الحقيقة أسهل، ويمنح استدامةً لتحليل أهل المستقبل، وستكون بإذن الله سُنّةً حسنةً لباقي الشخصيات البارزة.

من هنا، أستأذنكم لأطرح عليكم أسئلةً، بعضُها يعتمل في ذهني، وبعضها الآخر في أذهان الأصدقاء، وشكوكًا يثيرها المعارضون أحيانًا. وآمل أن تمثّل الإجابات عنها خطوةً على طريق الإمساك بالحقيقة في أسرع ما يمكن، وأن تُزيل سوء الفهم والإبهام وتُقرّب القلوب إلى بعضها بعضًا.

مُقدّمًا، أُسجّل امتناني الكامل لصبركم وتحمّلكم وسِعة صدركم.

ابنك سعيد منتظري
تاريخ 8 ربيع الثاني 1427 هـ
16/ 2/ 1385 شمسي
الموافق 6 مايو 2006م

نص رد حسين علي منتظري على رسالة ابنه سعيد

بسم الله الرحمن الرحيم

بعد السلام، والاعتذار عن التأخر في الإجابة عن الأسئلة المطروحة، بفعل كثرة المراجعين والمشاكل الصحية التي ألمّت بي، وتعرف عنها أكثر من غيرك، أدوّن في البداية موضوعات ذات صلة بالأسئلة التي طُرِحت:

يعرف الجميع أن الإنسان غير معصوم من الخطأ والسهو، ويحتاج دائمًا إلى التذكير وإعمال النقد للعمل والقول. وبهذا النقد وهذا الانتقاد يدرك الإنسان أخطاء نفسه، ويسعى لإصلاحها إن كان مُحبًّا للكمال والعلوّ. إن من الأسباب المهمة لرُقيّ المجتمعات المتقدمة هو فتح باب الانتقاد، خصوصًا نقد أولئك الممسكين بزمام السلطة.

إضافة إلى ذلك، تأتي سيرة الأئمة المعصومين (ع) على هذه الشاكلة. وعلى الرغم من حيازتهم مقام العصمة، فإنهم كانوا مُرحّبين بالنقد. يقول الإمام الصادق (ع): «أَحبُّ إخواني إليَّ من أهدى إليَّ عيوبي»[1]، واستخدام تعبير «الهدية» دليل على نظرة الإمام (ع) المقدِّرة إلى النقد والتذكير.

---

(1) محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي الشيخ المفيد، **الاختصاص**، ط 1، تصحيح وتعليق علي أكبر الغفّاري، ط 2 (قم: منشورات جمعية المدرّسين في الحوزة الدينية، نشر وتصوير المؤتمر العالميّ لألفيّة الشيخ المفيد، 1413هـ)، ص 240. (المترجمة)

في هذا السياق، جميعنا يجب أن يضع نفسه في معرض النقد من الآخرين، وأن يُرحّب بقولهم وفعلهم؛ وبدلًا من أن يثير ذلك امتعاضنا، أو لا سمح الله، يكون سببًا لتستوطن البغضاء قلوبنا، وتراودنا فكرة الانتقام، يجعلنا نتقدم منهم بالشكر، ونشجّع المجتمع على ذلك. من جانبي، واتّباعًا لهذه السُنّة الحسنة، أعلن استعدادي لقبول نقد أدائي السابق والحالي، من المؤيدين والمعارضين، وأُرحّب بذلك بوجه طلق؛ وأدعو الجميع، خصوصًا الأصدقاء، إلى أن يُنبّهوني إلى أخطائي، وألّا يتردّدوا في إظهار ذلك لي، بدلًا من التمجيد والمجاملات التي باتت تمسك بخناق المجتمع وصفوته. بدوري سأوضح، بالمقدار الذي يمكن الدفاع عنه وتفسيره، وإلّا فإنني أقبل أن أسير باتجاه إصلاح هذه الأخطاء. بهذه المقدمة، أجيب عن الأسئلة الآتية.

السؤال الأول

مسائل اعتقادية ومبحث الإمامة والولاية

اسمحوا لي بأن يكون سؤالي الأول حول مسائل اعتقادية ومبحث الإمامة والولاية. كما تعرفون، وجّهت إليكم طبقة من علماء الدين في الحوزة [الدينية في قم]، قبل الثورة، انتقادات حادّة، تصاعدت وتيرتها حينًا وتراجعت حينًا آخر، يتعلق بعضها، كما بيّنوا بأصول العقيدة، ويظهر أن هذه الحساسيات تجاهكم بدأت مع كتابة مقدمة على كتاب [الشيخ نعمت الله صالحي نجف آبادي] شهيد جاويد (الشهيد الخالد)[2] في عام 1349ش

(2) صدر كتاب **شهيد جاويد (الشهيد الخالد الحسين بن علي)**، لمؤلفه الشيخ نعمت الله صالحي نجف آبادي، المولود في عام 1923، في مطلع سبعينيات القرن العشرين، ويتناول سيرة الإمام الحسين وواقعة كربلاء، ينظر: نعمت الله صالحي نجف آبادي، **شهيد جاويد حسين بن علي** (ع) (**الشهيد الخالد الحسين بن علي** (ع))، ط 4 (تهران: اميد فردا، 1378ش). تُرجم إلى العربية: نعمت الله صالحي نجف آبادي، **الشهيد الخالد الحسين بن علي** (ع)، ترجمة وتقديم سعد رستم (بيروت: الانتشار العربي، 2013). (المترجمة)

وأثار الكتاب حين صدوره، ضجة كبرى في الأوساط الشيعية لما حمله من أفكار تصطدم مع بعض الأفكار السائدة بشأن واقعة كربلاء، وصدر ما يزيد على عشرة كتب تُهاجم الكتاب وترد على ما جاء فيه، من بينها ما صدر عن عدد من آيات الله في قم، من أبرزهم آية الله صافي غلبايغاني. وكان نعمت الله صالحي قد ألّف كتابًا آخر يردّ فيه على ثمانية ممن هاجموا كتابه **الشهيد الخالد**، تحت عنوان **عصاي موسى (ع)، يا، درمان بيماري غلو (عصا موسى (ع) أو علاج مرض الغلو)** في عام 1972، ولأنه كان وقتذاك مُبعدًا وملاحقًا من حكومة الشاه، استخدم اسمًا مستعارًا لنشر الكتاب، هو عبد الله مظلوم، لكن، ما لبث السافاك أن اهتدى إلى اسم مؤلفه الأصلي، حيث اقتحم المطبعة واستولى على مسوّدة الكتاب تحت تهديد السلاح، وبذلك لم يجد الكتاب طريقه إلى القرّاء إلّا في عام 2001، حيث صدرت طبعته الأولى عن دار نشر أميد فردا في طهران. وقال صالحي إن الغرض من تأليف هذا الكتاب =

(1970م)، واستمدت استمراريتها في ما بعد من موضوعين آخرين: «قضية فدك وملكية السيدة فاطمة الزهراء لها» و«منشأ مشروعية حاكمية الرسول الأعظم (ص) والأئمة المعصومين (ع)».

أخذ المنتقدون عليك مدخك كتاب الشهيد الخالد الذي يدعي إنكار مؤلفه علم الإمام (الحسين) بالغيب؛ وفي مسألة فدك، يدعي النقاد أن مؤلف الكتاب ينكر ملكية السيدة فاطمة (ع) هذه الأرض، ويرى أن ملكيتها تعود إلى سلطة ذلك الوقت. أما المبحث الثالث فيتعلق بما يقولونه عن أن سماحتكم ترون أن منشأ المشروعية للحاكمية أو السلطة الإسلامية - التي تشمل حاكمية الرسول الأكرم (ص) والأئمة المعصومين - رأي الناس وبيعتهم، وليس التعيين الإلهي؛ قطعًا، هناك على الطرف الآخر من يقول إنك ترى أن منشأ مشروعية الحكم هو التعيين الإلهي، وليس رأي الناس. وإن كانت إجابات سماحتكم بمنهجكم الفقهي في ما يتعلق بهذه الشبهات واضحة إلى حدٍ ما بالنسبة إلى تلامذتكم والعارفين بكم، لكن هناك ما يستدعي، إذا رأيتم مصلحة في ذلك، بيان توضيحاتكم لأولئك الذين وقعوا، وعلى مدار العقود الأربعة الأخيرة، تحت تأثير الدعاية المضادّة لكم، ولم تصل إجابتكم إليهم.

الجواب:

أولًا: في ما يتعلق بمقدمتي لكتاب **الشهيد الخالد**، أشير إلى مجموعة من النقاط:

1. إن الهدف الأساس، للكاتب والكتاب، هو أن الثورة المقدسة للإمام أبي عبدالله الحسين بن علي [في عام 60] (ع) مطابقة للقواعد والأصول العقلية والاجتماعية للجيل الشاب الذي لا يملك اطّلاعًا جيدًا على الأبعاد

= هو التصدّي للإفراط والتفريط، مستشهدًا بمقولة للإمام علي في **نهج البلاغة**، يقول فيها: «سيهلك فيَّ صنفان: محب مفرط، يذهب به الحب إلى غير الحق، ومبغض مفرط يذهب به البغض إلى غير الحق. وخير الناس فيَّ حالًا النمط الأوسط فالزموه». ينظر: مقدمة الكتاب في: نعمت‌الله صالحي نجف آبادي، **عصاي موسى (ع)، يا، درمان بيماري غلو (عصا موسى (ع) أو علاج مرض الغلو)** (تهران: انتشارات أميد فردا، 2001)، ص 15-19. (المترجمة)

المنوّعة لهذه الثورة التي يُشرّحها الكتاب، كما يتصدّى الكتاب، بالتوضيح، لعدد من الجوانب المُبهمَة التي جرى اختلاقها على أيدي بعض المستشرقين والمعادين للإسلام، ويثبت أن هذه الثورة، إضافة إلى جوانبها المعنوية الإلهية، تأتي متّسقة مع المعايير العقلية والاجتماعية ومقتضيات الزمان والمكان.

طالعتُ الكتاب، ووجدته كتابًا ذا منهج علمي جديدًا من حيث الأسلوب، حتى وإن كان لدي بعض النقد والتأمل في ما يتعلّق ببعض الموضوعات، وهو ما أراه أمرًا طبيعيًا؛ إذ إن أي أثرٍ مكتوبٍ، باستثناء كتاب الوحي وما صدر عن النبي الأكرم (ص) وعترته الطاهرين (ع)، لا يمكن أن يكون خاليًا من العيب والنقص. لكن، وللخصائص المذكورة، وجدتُ الكتابَ مفيدًا، وأعتقد أنه خطا خطوة إيجابية في هذا الخصوص، واستطاع إلى حدٍ كبيرٍ، تبيان الأبعاد الاجتماعية لثورة سيّد الشهداء [الإمام الحسين] (ع)، وأن لدى حركته قابليةً لتكون نموذجًا يُحتذى به. في مقدمتي لهذا الكتاب، فإن ما حاز تأييدي وتأكيدي بصورة واضحة، هو النقاط والخصائص التي أشرت إليها[3]؛ ولا يُخفى على أهل المعرفة، أن كتابة مقدمة ومدح مؤلَّف علمي تحقيقي بصورة كلية، لا يُعدّ بأي شكل من الأشكال

---

(3) تاليًا، نص مقدمة (الشيخ منتظري) لكتاب **الشهيد الخالد**:

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

هذا الكتاب حول موضوع الانتفاضة المقدسة لسيد الشهداء سلام الله عليه، قام بتدوينه صاحب الفضيلة حجة الإسلام الشيخ نعمت الله صالحي نجف آبادي دامت إفاضته، هو واحد من أكثر الكتب قيمة في العصر الحاضر. قرأت الكتاب بدقة، ووصلت إلى أنه، إضافة إلى المعلومات التاريخية العميقة، يحمل فوائد مهمة، أُدرجها في الآتي:

1- يردّ على الاعتراضات التي لاحقت انتفاضة الإمام (ع) على أكمل وجه.

2- ألقى الضوء بشكل واضح على أخطاء بعض المستشرقين التي تركت أثرًا في أفكار المتغربين والمتأثرين بالغرب.

3- بشكل غير مسبوق جرت مطابقة انتفاضته (ع) مع الموازين العقلية والاجتماعية، بشكل جعل الإشكالات المستقرة في أذهان الناس تُحل تلقائيًا.

4- في هذا البحث التاريخي الدقيق، اختار المؤلف أسلوبًا جديدًا، واستطاع بالاستفادة من المنهج العلمي الخالص والتتبع الواسع أن يدل على الطريقة الصحيحة لتجزئة هذا النوع من القضايا وتحليله.

أتوجّه إلى الله تعالى بالدعاء للمؤلف المحترم بأن يوفقه على طريق خدمة الإسلام والمسلمين.

والسلام على جميع إخواننا المسلمين ورحمة الله وبركاته

15 صفر 1390 - حسين علي منتظري نجف آبادي

تأييدًا مطلقًا للآراء والنظريات التي يطرحها، ومن حيث الأساس في مجال الدراسة، فإن تطابق وجهات النظر عند الباحثين في ما يتعلق بالمباحث المطروحة في كتاب أو مجموعة كتب، هو أمر غاية في النُدرة.

2. جاء تأليف الكتاب ونشره، في فترة كانت الأمة الإيرانية تخوض نضالًا ضدّ حكومة مستبدّة وغير شرعية، وكان موضوع الحكومة الإسلامية بوصفه المطلب الأساس للنضال، بحاجة إلى التبيين والشرح والتأصيل الديني. ومن هذا الجانب، كان الكتاب يحاول إثبات أن الهدف الأساس والنهائي للإمام الحسين (ع) هو تأسيس الحكومة الإسلامية، الأمر الذي يصب بشكل كامل في اتجاه نضالات الناس وتأكيد الهدف الذي يقودها؛ لذلك، فإن أحد أسباب حساسية السافاك[4] هو هذه القضية، وبصرف النظر عن عدد قليل من رجال الدين المناضلين، فإن النواة الأساسية لمعارضي هذا الكتاب، تتشكل من أولئك الذين يعارضون النضال والحكومة الإسلامية، أو ممن ليست لديهم علاقات جيدة مع شخصية آية الله الخميني (رحمه الله). واستفاد النظام في ذلك الوقت من هذه الحساسيات ليبثّ الفرقة في الصفوف. أكيد، إن كثيرين من المعارضين لم يكونوا على علم مُسبق بمخطط السافاك، وكان هدفهم الواقعي، ومدفوعين بنيّة حسنة، هو الدفاع عن الإمام الحسين (ع)[5].

---

(4) السافاك (ساواک) هو جهاز الاستخبارات في عهد الشاه، والاسم اختصارًا لـ «سازمان امنيت واطلاعات كشور» (منظمة (جهاز) الاستخبارات وأمن الدولة)، أسّسه محمد رضا بهلوي شاه إيران، بمساعدة وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (CIA) والموساد الإسرائيلي. ولهذا الجهاز سجل سيئ في ما يتعلق بحقوق الإنسان. وتحول أحد معتقلاته في طهران، التي سُجن فيها علي شريعتي وآية الله منتظرى وطالقانى وهاشمي رفسنجاني وسياسيون آخرون إلى متحف يحمل اسم «متحف العبرة»، يتضمن مجسمات تصور طرائق التعذيب. ومع انتصار الثورة الإسلامية، سارعت المجموعات الثورية إلى القبض على عدد من قادة هذا الجهاز ومسؤوليه وأُعدموا على الملأ. ونُشرت آلاف الوثائق السرية للجهاز بعد حلّه، من أهمها ما يتعلق بعلاقاته مع الولايات المتحدة وإسرائيل، إضافة إلى وثائق تخص الأحزاب والمجموعات السياسية في فترة الحكم البهلوي. (المترجمة)

(5) نشر الشيخ نعمت الله صالحي نجف آبادي كتابًا تحت عنوان **توطئه شاه بر ضد إمام خمينى (مؤامرة الشاه ضد الإمام الخميني)**، يحوي مجموعة من وثائق السافاك تتعلق بهذا الخصوص، كما أعدّ كتابًا آخر تحت عنوان **توطئه شاه بر ضد آيت الله خمينى وآيت الله منتظرى (مؤامرة الشاه ضد آية الله الخميني وآية الله منتظري)**، لكن أسبابًا حالت دون طباعته.

3. يُعدّ أصل (العلم بالغيب) عند الرسول الأكرم (ص)، والسيدة فاطمة (ع) والأئمة المعصومين (ع) واطّلاعهم عليه بإذن من الله تعالى، من الأمور القطعية لدينا [نحن الشيعة الإمامية]، وتُدلّل عليه روايات معتبرة ومتواترة. كما يمكن التدليل عليه بآيات من القرآن الكريم. وأعتقد أن مؤلف كتاب **الشهيد الخالد**، لم يكن بصدد الإنكار الكلّي لعلم الإمام (ع) بالغيب، بل إن هدفه الأساس، وهو ما يُصرّح به أيضًا، بحث انتفاضة الإمام الحسين وحركته على أساس الموازين والطرائق العادية، بصرف النظر عن أن الإمام (ع) مطلع على الغيب. ومن جانب آخر، الكثير من وجهات النظر المثيرة للجدل في هذا الكتاب، مستقى من آراء لكبار علماء الشيعة، مثل الشيخ المفيد [ت.413] والسيّد المرتضى [ت.436] والشيخ الطوسي [ت.460] (رضوان الله عليهم).

4. إن مصدر فخر مدرسة التشيّع الحقّ وأصولها العقلية القطعية، إضافة إلى اتّباع كتاب الله وسُنّة النبي الأكرم (ص)، هو التمجيد والتكريم والاتباع لعترته المعصومين، وفي حديث الثقلين - المنقول متواترًا من مصادر الشيعة والسُنّة - نجد استحالة الفصل بين كتاب الله وعترة النبي (ص)، وإن اتّباعهم طريق نجاة الأمة وهدايتها[6].

إن مماحكة الأئمة المعصومين، العلمية والمنطقية، مع مخالفي عقيدتهم، وحتى مع أولئك منكري وجود الله، من المسلّمات التاريخية. ومطالب أولئك الذين يدعون إلى الاقتداء بالأئمة، أكثر من غيرهم، بأن يتمثّلوا هذا النموذج في أقوالهم وأفعالهم. وعلى فرض أن مؤلف كتاب **الشهيد الخالد**، اتّخذ مسارًا خاطئًا وكتبَ باطلًا، فإن الرد عليه يجب أن يكون بأسلوب علمي ومنطقي، عن طريق الاستدلال، وأن يراعي الأدب والأخلاق، وهذا ما نهج عليه الكبار،

---

(6) جاء في حديث الثقلين: «تَركتُ فِيكم الثَّقلين، ما إن تمسَّكتُم بهما، لن تضلُّوا: كِتابَ اللهِ، وعِترتي أهلَ بيتي"، وتتعدد الروايات بشأن متن هذا الحديث، لكنها في المجمل تأتي تارةً بالأمْر بالتمسُّك بالكتاب والسُّنَّة، وتارةً بالتمسُّك بالكتاب والعِترة، وتارةً أخرى بالتمسُّك بالكتاب والوصيةِ بأهلِ بيت النبيِّ (ص)، ينظر: علوي بن عبد القادر السقاف، «حَديثُ الثَّقلَينِ (كتاب الله وعترتي) (كتاب الله وسنتي): دِراسة حديثية فقهية»، **الدرر السنية**، شوهد في 2/ 12/ 2019، في: https://bit.ly/2RZZwvB (المترجمة)

وما ينص عليه دين الله والمعارف المتعالية لأهل البيت (ع) التي ما زالت باقية ومنتشرة، لا بالتكفير والاتهام والفضح من على المنابر واستغلال مشاعر العموم الدينية؛ والأسلوب الأخير مدعاة لفرار طبقات ومجموعات من الدين وتكوين نظرة سلبية عنه.

ثانيًا: أما موضوع أرض فدك، فقمت مرات عدة، ومن ضمنها ما تضمنه كتاب **ولاية الفقيه** (ص 329)، وبصورة أكثر تفصيلًا في كتاب يشتمل على خطبة السيدة الزهراء (ع) بطرح هذه المسألة والإجابة عن الشكوك في شأنها.

خلاصة ذلك، أن منح أرض فدك من الرسول الأكرم (ص) للسيدة الزهراء (ع) بعد نزول الآية الشريفة ﴿وَآتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ﴾ (الإسراء: 26) قطعي، تُدلّل على قطعيته الروايات السُنّية والشيعية. وما يثير التساؤلات، ويُعدّ مدعاة للدعاية ضد الإسلام من معارضيه أيضًا، هو هدف النبي الأكرم (ص) الأساس من منح ابنته فدك، والرد على هذه الشبهة هو، هل كان هذا العطاء رأسمال كبيرًا مُنح للزهراء (ع) لأنها ابنة الرسول فحسب، في وقت يعيش عدد كبير من المسلمين في فقر شديد، إلى درجة أن منهم من كان يتّخذ من مسجد المدينة سكنًا له لأنه لا يملك مسكنًا؟!

أقول لإزالة الريب، ومن خلال الاستفادة من الروايات والمصادر التاريخية، إن سبب إعطاء الرسول الأكرم (ص) أرض فدك للسيدة الزهراء (ع)، إضافة إلى علم الرسول اللدني [الربّاني]، أنه استشرف غصب الخلافة والانحراف عن مسير أهل البيت (ع)، وأراد ألا يقع بيت الإمامة في ضيق اقتصادي ومالي إذا ما جرى غصب الخلافة؛ ولو أعطى أرض فدك للأمير (علي) (ع) لكان أكبر، كما جرى غصب الخلافة وأخذها منه.

بناء عليه، فإن فدك بصفتها «نِحلة»، لا إرثًا بالاصطلاح الفقهي، أُعطيت للسيدة الزهراء (ع) بوصفها أم الأئمة ومحور الإمامة وأهل البيت، لمنع الأذى عن حريمها، حتى وإن انتُزعَت منها، فهي مدعاة لكشف عملهم القبيح. إذًا في الحقيقة، إعطاء فدك للسيدة الزهراء (ع) كان لتقوية بيت الإمامة وحفظه من الأخطار، كما أن سلبه من الخلفاء كان لإضعاف ذلك البيت العزيز. وبناء

عليه، فإن فدك كانت رمز الخلافة الحقّ وإمامة العترة؛ لذا، ردّ الإمام موسى بن جعفر [ت.182] (ع) على هارون الرشيد [ت.193]، عندما قال له أن يُعيّن حدود فدك ليردّها عليه: «لن تفعل ذلك مطلقًا»، وأصرّ هارون الرشيد على بيان حدودها، فحدّدها الإمام موسى بن جعفر بحدود العالم الإسلامي في ذلك الوقت، وقال: «هذه حدود فدك»، فعلّق الرشيد: «إذًا لم يبقَ لنا شيء»[7].

ثالثًا: في ما يتعلق ببحث منشأ مشروعية الحاكمية الإسلامية، فإنني صرّحتُ وأكّدت في أكثر من عشرة مواضع من كتاب **ولاية الفقيه**[8] وفي كتابات وأحاديث أخرى أيضًا، أن بحث حاجة مشروعية الولاية والحاكمية إلى انتخاب الناس وبيعتهم - وهو ما يجري بحثه والاستدلال عليه في المجلد الأول من الكتاب - مرتبط بغير الرسول الأكرم (ص) والأئمة المعصومين (ع)؛ لأن مشروعيتهم وجعل الولاية فيهم بما يُطابق نظر الشيعة، وبالاستناد إلى الأدلّة القطعية من الله، فليس لبيعة الناس دور في إيجاد مشروعيتهم وولايتهم. أما التحقق العملي والظاهري لحاكمية هؤلاء الكبار وبسط أيديهم وإمساكهم بزمام السلطة الظاهرية بغية إعمال الحاكمية، فيحتاج إلى بيعة الناس وإطاعتهم الأئمة، وهو أمر بدهي. أما في ما يتعلق بحكم غير الرسول (ص) والأئمة المعصومين (ع) وقيادتهم، فمنشأ مشروعيتهم وتفعيلها مشروط برأي الناس وطلبهم لها.

---

(7) محمد باقر المجلسي، **بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار**، تاريخ الإمام موسى بن جعفر (ع)، الباب السادس (باب مناظراته)، الحديث 20، المجلد 48، ص 144، (سعيد منتظري) ينظر: محمد باقر المجلسي، **بحار الأنوار لدرر أخبار الأئمة الأطهار** (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1983). (المترجمة)

(8) ينظر: حسين علي منتظري، **دراسات في ولاية الفقيه وفقه الدولة الإسلامية** (قم: المركز العالمي للدراسات الإسلامية، 1408 هـ)، ج 1، ص 33-81، 399، 405-406، 408، 445، 460، 504، 511، 525-526 و...؛ ينظر أيضًا: حسين علي منتظري، **ديدگاهها پيامها ونظريات منتشره فقيه عاليقدر حضرت آيت الله العظمي منتظري در زمان حصر غير قانوني (وجهات نظر الرسائل والنظريات المنشورة للفقيه العالي القدر حضرة آية الله العظمى منتظري في فترة الإقامة الجبرية غير القانونية)**، ط 3 (قم: مكتب آية الله العظمى منتظري، 1383ش)، الجزء الأول، ص 33-34.

رابعًا وختامًا، أُسجّل الملاحظات التالية:

1. مسألة الإمامة وخلافة الرسول الأكرم (ص) لا تُختزل في الإدارة السياسية للمجتمع؛ بل إن الإدارة السياسية نفسها هي فرع من فروع المقامات والمناصب الواقعية والتكوينية للإمام[9]. وكما أن عترة النبي، كالنبي، تمتلك مقامات روحية عالية واتصالًا بعالم الغيب نتيجة السير المعنوي[10] إلى الله والفناء[11] في ذاته وصفاته، فهم أكثر الناس كمالًا، وهم سبب نظام التكوين

---

(9) تُعرّف الولاية التكوينية بأنها: «ولاية التصرف في الأمور الكونية أي الطبيعية تبديلًا من حقيقة إلى أخرى، أو من صورة إلى غيرها، بغير أسباب طبيعية متعارفة ...، بحيث تكون اختياراتها بيد المتصرف فيها من هذه الجهات». ولهذه الولاية «مراتب بحسب السالكين إلى الله»، فبحسب التوجّه من العبد، يتوجّه إليه المولى تعالى ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾ [البقرة: 148]، والولاية التكوينية «غير متقوّمة بشيء، لا بالزمان ولا بالمكان»، ينظر: السيّد علي عاشور، **الولاية التكوينية لآل محمد (ع)** ([د. م.]: مؤسسة تحقيقات ونشر معارف أهل البيت، [د. ت.])، ص 27-30. (المترجمة)

(10) مصطلح السير، مصطلح عرفاني يُقصد به سير الخلق إلى الحق، وهو من العرفان العملي. ويرى أهل العرفان أنّ الوصول إلى المقصد الأعلى يقتضي اجتياز المنازل والمراحل والمقامات، وهو ما يسمّى، في لسان العرفاء السير والسلوك، ينظر: خليل رزق، **العرفان الشيعي**: **أبحاث السيّد كمال الحيدري** (بيروت: دار الهادي، 2008)، ص 307. (المترجمة)

والسلوك هو العلم والبرنامج الذي يُبْحث فيه عن كيفية منازل السير نحو القرب الإلهي وخصائصه. والسلوك بهذا المعنى هو طيّ الطريق. أمّا السير كما يعبّر صاحب **لبّ اللباب** فهو: «مشاهدة آثار وخصائص المنازل والمراحل أثناء الطريق». ينظر: السيّد محمد حسين الحسيني الطهراني، **رسالة لبّ اللباب في سير وسلوك أولي الألباب**، ترجمة عباس نور الدين (بيروت: دار المحجة البيضاء، 1412هـ)، ص 19؛ السير والسلوك: «هيئة نفسية روحية للترقّي والتكامل، والانتقال في الأصول والمقامات»، كما ورد في كتاب: خنجر حمية، **العرفان الشيعي** (بيروت: دار الهادي، 2004)، ص 532. (المترجمة)

(11) الفناء مصطلح صوفي يُعبّر عن حالة من الحالات التي تعتري السالك أو العارف في مسيرته السلوكية والمعرفية، وهو ظاهرة روحية وسيكولوجية، وإحدى الكرامات التي يمنّ الله بها على من يشاء من العارفين، وعادة ما تصحب أطوار العرفان الصوفي في أشكاله المختلفة من مجاهدات ورياضة وتأمل عالم روحي من أجل تطهير النفس وتزكية الروح بالفضائل والفناء يقابله البقاء؛ إذ الفناء هو سقوط الأوصاف المذمومة، أما البقاء فهو قيام الأوصاف المحمودة به، ينظر: الإمام أبو القاسم القشيري، **الرسالة القشيرية** (القاهرة: مطابع مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، 1989)، ص 133. ورد عند الهجويري أن «الصوفي هو الفاني عن نفسه، والباقي بالحق، قد تحرر من قبضة الطبائع، واتصل بحقيقة الحقائق، والمتصوّف هو من يطلب هذه الدرجة بالمجاهدة ...». ينظر: أبو الحسن علي بن عثمان الهجويري، **كشف المحجوب**، دراسة ترجمة وتعليق إسعاد قنديل (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2007)، ص 231. (المترجمة)

وغايته ووسيلة للفيض الإلهي وببركة وجودهم (الأئمة)، تتنزل البركات الإلهية.

من هذه الناحية، فإننا في الزيارة الجامعة الكبرى[12]، المروية بسند معتبر عن الإمام الهادي [ت.254] (ع)، نخاطبهم، فنقول: «بكم فتح الله وبكم يختم وبكم ينزّل الغيث وبكم يمسك السماء أن تقع على الأرض إلّا بإذنه وبكم يُنفّس الهم ويكشف الضرّ».

بناء عليه، الإمام، إضافة إلى تنصيبه من الله تعالى للحاكمية والإدارة السياسية للمجتمع، فهو بعد النبي حافظ أسس الإسلام ومُفسّر الكتاب الإلهي والسُنّة النبوية وشارحهما، وهو معلم ومربٍ للناس ودليلهم إلى معرفة طريقة الوصول إلى الهدف الذي خُلقوا من أجله؛ ويُستفاد من ظاهر بعض الروايات أن الرسول الأكرم (ص) وعترته (ع)، يحوزون، إضافة إلى الولاية التشريعية، نوعًا من الولاية التكوينية، وهم أهل تدخّل ووساطة في خلق نظام التكوين وتحويله (حول هذا الموضوع بصورة عامة، وضعت استدلالًا وتوضيحًا في كتاب **از آغاز تا انجام** (من البداية إلى النهاية)، في الفصل المتعلق بالإمامة (ص 176-179).

يجدر الانتباه هنا إلى أنه بمحبة أهل البيت وحدها، من دون التقرّب إلى الحق تعالى، لا يتحقق التولّي، لذلك، أي شخص يتقرّب إلى الله، تتضاعف ولايته إلى أهل البيت وقربه منهم، لذا على محبّي أهل البيت ومُدّعي القول بولايتهم، أن يقتدوا بهم في أقوالهم وأفعالهم، خصوصًا في مواجهة الظلم، وألّا يقفوا ساكتين في مواجهة الجبابرة، وأن يسيروا على طريق المقاومة والجهاد في

---

(12) الزيارة الجامعة الكبرى هي نصٌ من نصوص الشيعة الإماميَّة المرويَّة عن كثير من أئمتهم، ونجدها عند أبي جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي [ت.329] الشيخ الصدوق في كتابيه **عيون أخبار الرضا** (بيروت: مطابع مؤسسة الأعلمي، 1984)، ص 308؛ وكتاب **من لا يحضره الفقيه** (قم: من منشورات جماعة مدرسي حوزة قم الدينية، [د. ت.])، ج 2، ص 609، وتُنسَب إلى الإمام علي بن محمد الهادي، وتُتلى عند قبور الأئمة وفي المساجد والحسينيات. (المترجمة)

سبيل الله بطرائق وأشكال مختلفة - تتلاءم والظروف المحيطة - على غرار ما فعلوا. أما أن يقوم بعض الراكنين إلى الدعة وطالبي الراحة والسكون بالتذرع، بالقول إن الأئمة آثروا، بعد عصر الإمام الحسين (ع)، السكوت، فذا، قبل كل شيء، جفاء كبير بحقهم، لأن كلًّا من الأئمة العظام، انتهج أسلوبًا لمواجهة طغيان كل عصر ومستبدّيه، وفقًا للظروف السياسية والاجتماعية الحاكمة في فترة كل منهم؛ وإلّا ما كانوا يثيرون حساسية الحكام ويتعرّضون للمحاصرة والسجن، وما كانوا يسقطون شهداء.

2. لا أجد مناصًا، من الإشارة إلى هذه الحقيقة بصورة سريعة، وهي أن وجهات نظري وأفكاري المتعلقة بمبحث الإمامة وولاية أهل البيت (ع) موجودة في كتبي وآثاري العلمية بصورة واضحة ومشهودة، وقمت بالبحث والاستدلال في موضوعها بشكل مستفيض. وباستثناء مجموعة من البسطاء الذين وقعوا، من دون بحث أو تمحيص، تحت تأثير ما أُمليَ عليهم من غير الصواب، فإن من الواضح أن البحث عن دوافع هذه الحساسية والدعاية المسمومة، يجب أن يجري في ساحة الأخلاق والسياسة، لا في مجال الاعتقاد. ومذ كنتُ طالبًا شابًا، ثم أصبحت صاحب كرسي للتدريس في حوزة قم الدينية، أحظى برعاية خاصة من المرحوم آية الله [السيد حسين] بروجردي [ت.1961م]، وأنا أواجه قليلًا وكثيرًا من هذه الحساسيات؛ وتضاعف مقدارها منذ أن سلكت طريق النضال السياسي وأعلنت دعمي لمرجعية المرحوم آية الله الخميني. وإلى الآن أيضًا، فإن فريقًا يختلف معي في الأفكار والمنشأ الفكري، يتّخذ من قداسة اسم أهل البيت (ع) وسيلة وذريعة للدعاية الكاذبة ضدّي. وإنني أوكل حساب جميع هؤلاء يوم القيامة إلى الله أحكم الحاكمين في المرتبة الأولى، وإلى رسول الله وعترته (ع) في المرتبة الثانية.

السؤال الثاني

نظرية ولاية الفقيه

من المآخذ التي ركّز عليها بعضهم، ما يتعلّق بموقفكم من ولاية الفقيه، وتتلخّص بأنكم عندما كنتم تتولّون منصبًا في السلطة، كنتم تدافعون دائمًا عن ولاية الفقيه خصوصًا ولاية الفقيه المُطلقة[1]، وترفضون وضع حدود لصلاحيات القائد[2] [المرشد] أو إنشاء مجلس للقيادة، بل قلتم إن السلطات الثلاث هي

---

(1) المقصود بولاية الفقيه في الاصطلاح الفقهي الشيعي، النيابةُ العامة لـ الفقيه الجامع الشرائط عن الإمام المعصوم في زمان غيبة قيادة الأمة وتدبير شؤونها في ما كان للإمام المعصوم عليه ولاية، أي ولاية عامة في جميع شؤون الأمة، تلك الولاية التي كانت للإمام المعصوم في زمن حضوره، وهي رئاسة الدين والدنيا.

ما الفرق بين ولاية الفقيه (بمعنى المطلقة والعامة) وولاية الفقيه في الفقه التقليدي؟ صلاحيات الولي الفقيه في محورين، محور الأفراد الذين للولي الفقيه ولاية عليهم كالمجانين والقُصّر والأيتام، ومحور القضايا التي للفقيه الحق في التصرف فيها. فإذا لم نحصر صلاحيات الولي الفقيه في دائرة الولاية على المجانين والقُصَّر والأيتام، ولا في دائرة القضاء والفتوى وحسب، نكون قد ذهبنا إلى القول بولاية الفقيه المطلقة والعامة، أما إذا حصرنا تلك الصلاحيات في دائرة خاصة كالولاية على المجانين والقُصَّر والأيتام، فهنا نكون من القائلين بولاية الفقيه المحدودة، وهذا هو الخلاف بين الفقهاء التقليديين والفقهاء من دعاة التجديد الفقهي.

ولا بد من الإشارة إلى أنه حصل خلط بين مفهومين في المراحل الآتية، عندما أطلق الإمام الخميني صفة (المطلقة، لم يطلقها على الولي الفقيه، وإنما أطلقها على السلطة لكي يبسط يدها السياسية، من أجل حل المشاكل السياسية والاجتماعية للبلاد، وكان رأيه جر النظام السياسي في إيران في اتجاه النظام المدني، أكثر من جرّه نحو الفقه والفقهاء، لكن فقهاء الدستور حملوها على الولي الفقيه، ثم أُضيفت صفة المطلقة على الدستور الجديد في عام 1988، ما أدّى إلى عكس الغرض (المراجع).

(2) ترى المترجمة أن نقل كلمة «رهبر» إلى العربية باستخدام كلمة «المرشد»، وهي الكلمة التي درجت في العالم العربي، غير دقيق، لذلك تعتمد كلمة «قائد»، لأنها أكثر دقة ودلالة، حيث إن المعادل الفارسي لكلمة «مرشد» هو كلمة «راهنما»، وليس «رهبر». (المترجمة)

المساعد التنفيذي للولي الفقيه؛ يقولون: إنكم اليوم، بعد أن أصبحتم خارج السلطة، تُقدّمون نظريات جديدة بشأن هذا الموضوع.

الجواب:

أشير هنا إلى عدد من النقاط:

أولًا: طوال الفترة التي كنت فيها نائبًا وخليفة للمرحوم آية الله الخميني (طيّب الله ثراه)، لم يحدث أن دافعت عن ولاية الفقيه بالشكل الذي يُقدّم الآن. وكنتُ في تلك الفترة، قبل جميع المسؤولين، أُدافع عن حرية التعبير وحرية الأحزاب - حتى المعارِضة منها - وأؤكد الدفاع عن حقوق الناس، بل وكنتُ معترضًا على طريقة التعامل مع الذين يرفضون أصل ولاية الفقيه والحكومة الدينية. وكان نهجي طوال فترة قيادة المرحوم الإمام (الخميني) شاهدًا على هذا القول؛ ذلك لأنني وجّهت إليه الكثير من الرسائل التي تشتمل على نقد، يُراد به الخير، للنحو الذي تُدار به الأمور من الإمام المُعظّم أو مسؤولين يعملون تحت إمرته؛ وكنت في الكثير من خطاباتي واجتماعاتي مع المسؤولين، أؤكد هذه المسائل.

ثانيًا: إضافة إلى ذلك، لا تتطابق ولاية الفقيه المطلقة والأصول الفقهية التي اعتمد عليها لأنني رفضتُ نظرية التعيين اللازمة لولاية الفقيه المُطلقة في الوقت نفسه، وقلتُ في دروسي الرسمية التي كانت تُطبع وتُنشر في حينها، إنها مردودة.

إن أولئك الملتزمين بولاية الفقيه المطلقة، حيث يجري تعيين الفقهاء في زمن الغيبة من الإمام المعصوم (ع)، ملزمون بقبول الثبوت والإثبات[3]؛ وعندما كنتُ في منصبي كنائب للإمام الخميني، فصّلت في المجلد الأول من كتاب **دراسات في ولاية الفقيه**[4] بشأن هذه النظرية، وقلتُ تشوبها عيوب في مقام الثبوت، وفي مقام الإثبات أيضًا، ورحّبتُ بنظرية الانتخاب. وطبقًا لنظرية الانتخاب، فإن المشروعية، والتحقق الموضوعي للحكومة الدينية أيضًا، مُناط

---

(3) الثبوت من حيث الدليل العقلي، والإثبات من حيث الدليل النقلي. (المراجع)

(4) ينظر: حسين علي منتظري، **دراسات في ولاية الفقيه وفقه الدولة الإسلامية** (قم: المركز العالمي للدراسات الإسلامية، 1408 هـ)، ج 1، ص 397-529.

برأي الناس وبيعتهم. وفي عام 1358ش (1980م)، قلتُ في خطبة جمعة طهران إنه ليس بالضرورة أن يكون الولي الفقيه رجل دين يعتمر عمامة، بل يمكن بغير أزياء رجال الدين، العالِم بالإسلام وأصوله، أن يكون في منصب الولي الفقيه.

للانتقاد المطروح مستندُه؛

1 -فكما بيّنت سابقًا، عند تدوين الدستور [الإيراني في عام 1979]، كنتُ ميّالًا أكثر إلى نظرية التعيين، وقبلتُ باستدلال المرحوم آية الله بروجردي في ما يتعلق بهذا. إضافة إلى ذلك، كان البُعد المعنوي في شخصية المرحوم آية الله الخميني (قدس سره) وتأثيره الواسع، مؤثرين في هذا المجال، أي في منح القائد صلاحيات أوسع. وأجد من اللازم أن أوضح أن مدوّني مسوّدة الدستور الأولى[5]، وضعوا، وإن لم يأتوا على ذكر ولاية الفقيه، صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية، بشكل يوفّر عمليًا الأرضية اللازمة لجعل استبداد فرد أو دكتاتوريته أمرًا قانونيًا[6]. وبالنظر إلى الظروف التي حكمت بداية الثورة،

---

(5) جاءت فكرة صوغ المسوّدة الأولى للدستور في أثناء إقامة الإمام الخميني في باريس، قبل انتصار الثورة الإسلامية، حيث أوكل الإمام الخميني هذه المهمة إلى الدكتور حسن حبيبي. وصيغت المسوّدة الأولية هناك، لكنها لقيت بعد انتصار الثورة الكثير من الاعتراض، خصوصًا في ما يتعلق بالإشارة إلى وجود «صبغة علمانية في نصوصه»، و«غياب الإشارة إلى القيادة وولاية الفقيه في زمن الغيبة»، وجرت مراجعتها. وعلى هذا الأساس، التقى أعضاء الحكومة الموقتة (حكومة مهدي بازركان) والمجلس الثوري، بالإمام الخميني لمناقشة الأمر. وبموافقة الغالبية وبمباركة من الإمام الخميني، تقرر تشكيل مجلس لصوغ الدستور والتعامل مع المواد محل الاعتراض، على أن يطرح الدستور المقترح للاستفتاء العام. بعد ذلك، صودق على القانون الانتخابي للمجلس الدستوري من المجلس الثوري في 16 تير 1358ش، الموافق 7 تموز/يوليو 1979. وبموجب المادة الأولى من القانون المذكور، عقد مجلس خبراء الدستور في طهران من أجل تقديم رأيه النهائي في دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وفي النهاية وقعه أعضاء المجلس، وتضمن 175 مادة. واستقالت حكومة بازركان قبل أسبوع من انتهاء عمل مجلس الخبراء في ما يخص الدستور، حيث أوكلت مهماتها إلى المجلس الثوري، ودعت الناس إلى المشاركة بفاعلية في الاستفتاء على الدستور، وبعد الانتهاء من عمل المجلس جرى الاستفتاء العام على الدستور بتاريخ 11 و12 آذر ماه 1358ش، الموافق 2 و3 كانون الأول/ديسمبر 1979، حيث حظي الدستور المقترح بموافقة الغالبية، ينظر: سيد جواد ورعي، **مبانى ومستندات قانون أساسى (أصول ومستندات الدستور)** (قم: دبيرخانه مجلس خبرگان رهبرى (الأمانة العامة لمجلس الخبراء)، 1385ش)، ص 54-133. (المترجمة)

(6) من بين الصلاحيات الواسعة التي أعطتها المواد الواردة في مسوّدة الدستور لرئيس الجمهورية، وأوجدت أرضية قانونية لحكم الفرد وتجاهل حقوق الناس، يمكن الإشارة إلى المواد التالية:

المادة 89: في أي وقت يقع خلاف بين السلطة التنفيذية ومجلس الشورى الوطني، وعندما لا يصلان =

حيث لم تكن مرارة الاستبداد قد نُسيت بعد، كان لدى الجميع خوف من وجود سلطة قضائية مستبدّة، ولذلك سعى كثيرون من أعضاء مجلس خبراء الدستور لإضافة السلطة القضائية إلى صلاحيات القائد، الذي تبلور في ذلك الوقت في شخصية المرحوم آية الله الخميني. وفي تلك الفترة أيضًا، ونظرًا إلى غياب الخبرة في سنّ القوانين، وضعف الاهتمام بعد الإمام الخميني، ظهرت

= إلى توافق، فإن رئيس الجمهورية يمكنه، ومن خلال الاستفتاء، حل مجلس الشورى، وفي حال جرى حل المجلس، يجب بلا أي فاصل زمني التحضير لانتخاب مجلس جديد على أن يباشر عمله في ظرف ستة أسابيع من تاريخ الحل. ويمكن أن يُمارس رئيس الجمهورية هذا الحق مرة واحدة في كل دورة رئاسية.

المادة 95: إعلان الحرب ووقفها ومعاهدة الصلح مناط برئيس الجمهورية، بعد تصديق مجلس الشورى الوطني، إلّا في الحالات العاجلة والاضطرارية، فالقرار راجع إليه بالتشاور مع هيئة الوزراء [هذا الاستثناء، رفع إلى درجة كبرى، قدرة رئيس الجمهورية على اتخاذ القرار].

المادة 127: السلطة القضائية مستقلة، ورئيس الجمهورية هو الضامن لاستقلالها. وعلى مجلس القضاء الأعلى طبقًا لما حدّدته المادة 139 من القانون، توفير لوازم هذه الاستقلالية ومقتضياتها، وأن يتعاون مع رئيس الجمهورية للمحافظة على ذلك.

المادة 140: يصدر حكم تنصيب [تعيين] رئيس المحكمة العليا [الذي يرأس مجلس القضاء الأعلى طبقًا للمادة 139 ويرأس واقعًا السلطة القضائية]، وحكم تنصيب رؤوساء الشعب والمستشارين والمدعين العامين لكل الدولة بتوقيع رئيس الجمهورية؛ وتحول الأحكام كلها إلى وزير العدل لتوقيعها.

هذه السعة في الصلاحيات، إضافة إلى أمور أخرى، مثل: إعلان العفو العام بعد تصديق المجلس، وتخفيف الأحكام عن المحكومين (من دون تصديق المجلس) طبقًا للمادة 90، ويمكن رئيس الجمهورية رد مُقرّرات المجلس وإرجاعها في فترة التوقيع في حال رأى أنها تعارض الدستور، أو أصول الشرع المسلّم بها (قطعًا في حالة إصرار المجلس، فإنه مكلف التوقيع مع إمكان أن يبلغ مجلس صيانة الدستور بمعارضته) طبقًا للمادة 84. يجري تعيين جميع القادة الأمنيين والعسكريين وتعيين القائد الأعلى للقوات (الجيش) (بوصفه أعلى منصب عسكري بعد رئيس الجمهورية) بترشيح من هيئة الوزراء وتصديق رئيس الجمهورية طبقًا للمادة 93.

من البدهي والطبيعي، أن يُوجد ذلك أرضيةً للاستبداد لدى شخص، إضافة إلى كونه يتقلّد أعلى منصب في الدولة، برئاسته السلطة التنفيذية، فهو أيضًا يملك حق طلب حل المجلس وإعلان الحرب ووقفها في حال الضرورة، وتوقيع حكم تعيين أعلى منصب قضائي والمدعي العام للدولة ورؤساء الشعب والمستشارين في الديوان العالي للقضاء (يشترط توقيع وزير العدل على سائر الأحكام الصادرة عن السلطة القضائية التي تخضع لرقابته وإشرافه)، وفي الوقت ذاته هو الضامن لاستقلال السلطة القضائية. من الممكن القول إن وسائل الرقابة على رئيس الجمهورية والسلطة التنفيذية من المجلس موجودة في مسوّدة الدستور وجرى استشرافها؛ لكن التجربة تثبت أن منح القدرة المطلقة لشخص ما، يرافقها دائمًا آثار مدمّرة، وهذه السلطة العليا تستطيع أن تستفيد من أدوات قانونية ظاهريًا، لإجهاض الرقابة وجعلها بلا تأثير. كما في الدستور الحالي أيضًا، فمجلس خبراء القيادة المنتخب شعبيًا، قُصد منه الرقابة على القيادة، ويملك سلطة عزل القائد؛ لكننا كنا شاهدين كيف جرى، ومن خلال طرائق، ظاهرها قانوني، إبطال تأثيره وتحويله إلى مجلس غير مجدٍ ويتبع القائد ويتملّق له، بدلًا من أن يكون مراقبًا لعمله ورقيبًا عليه.

إشكاليات عند تطبيق القانون، وللأسف مع إعادة النظر في الدستور في عام 1368ش (1989م)، وبدلًا من الاهتمام بإزالة هذا الإشكال، جرت مفاقمته ومنح صلاحيات أكبر للقيادة، وأضافوا لفظ «المطلقة» إلى المادة 57 من الدستور[7].

2 - ما يجدر ذكره هنا، أن مجموعة من أعضاء مجلس الخبراء (خبراء الدستور) في عام 1358ش (1980م)، ومن ضمنها أنا والشهيد المرحوم الدكتور آية الله بهشتي، كانت مصرّة على إدراج مادة ولاية الفقيه في نص الدستور؛ ومنشأ هذا الإصرار هو الأصول والأسس الفكرية التي كنا نؤمن بها واستنباطنا من الكتاب والسُنّة، وهو ما جرى تفصيل بيانه في مقامه. أما ما يصل إلى أسماع بعضهم، أن هذه الفكرة لقّنت لنا من المرحوم الدكتور حسن آيت[8]، بتأثير من الدكتور

---

(7) جاء في المادة 57 من الدستور قبل تعديله: «السلطات الحاكمة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية هي: السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية، السلطة القضائية، التي تعمل طبقًا للأصول تحت رقابة ولاية أمر الأمة. وهذه السلطات مستقل بعضها عن بعض، ولرئيس الجمهورية تنظيم العلاقة بينها».

جرى تغيير هذه المادة بعد تعديل الدستور، لتصبح: «السلطات الحاكمة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية هي السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، وهي تمارس صلاحياتها تحت رقابة ولاية الأمر المطلقة وإمامة الأمة، وفقًا للمواد اللاحقة في هذا الدستور. وتعمل هذه السلطات مستقلًا بعضها عن بعض».

وفي المادة 110 أيضًا من الدستور المعدل، جرى إضافة وظائف وصلاحيات جديدة إلى القيادة، وهي عبارة عن: رسم السياسات العامة لنظام جمهورية إيران الإسلامية بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام، الإشراف على حسن تنفيذ السياسات العامة للنظام، إصدار الأمر بالاستفتاء العام. تعيين رئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون وعزله وقبول استقالته، حل الخلاف وتنظيم العلاقات بين السلطات الثلاث، حل مشكلات النظام التي لا يمكن حلها بالطرائق العادية من خلال مجمع تشخيص مصلحة النظام. وحذف أيضًا شرط «باقتراح من مجلس الدفاع الأعلى» من إعلان الحرب والصلح وتعبئة القوات، وجرى تغيير «تعيين رؤساء السلطات بترشيح من مجلس الدفاع الأعلى» إلى «تعيين القيادة العليا العسكرية والمدنية وعزلها وقبول استقالتها». بينما كان اعتقاد الحاكمية نظريًا وعمليًا بأن الوظائف والصلاحيات المذكورة في المادة 110 تأتي في باب المثال وليست من اختصاصاتها.

(8) كان الدكتور حسن آيت عضوًا في اللجنة المركزية لحزب الجمهورية الإسلامية، وعضوَ هيئة رئاسة مجلس الخبراء المعنية بالدستور، وممثلًا لمدينة أصفهان في الدورة الأولى لمجلس الشورى. أدّى دورًا مهمًا في صوغ مبادئ الدستور، ووَضْع مادة ولاية الفقيه. اغتيل في عام 1981، ووجّه الاتهام بمقتله إلى منظمة مجاهدي خلق. (المترجمة)

بقايي[9] الذي هو الآخر كان متأثرًا بفلان وعلّان [أو زيد وعمر]، وعرض المسألة بنحو يربطها بالخارج، فلا صحة له. صحيح أن الدكتور حسن آيت كان من المدافعين عن ولاية الفقيه في مجلس الخبراء، لكن مسألة ولاية الفقيه لم تكن أمرًا حديثًا وصل إلى ذهني بعد الثورة؛ بل تعود إلى أعوام ما قبل انتصار الثورة، حيث كانت تُطرح في الحوزات الدينية، وطرحها المرحوم آية الله بروجردي في دروسه الفقهية عن صلاة الجمعة[10]، وتناولها آية الله الخميني في اثني عشر درسًا قدّمها في النجف، وهي الدروس التي انتشرت انتشارًا واسعًا في إيران؛ وبعد ذلك أيضًا أكدتها وتحدثت عنها في بعض مجالسي إشارة وتصريحًا، وطرحت هذا أيضًا في كتاب **مجموعة الرسالتين**، في انتقادي مسوّدة الدستور. ويعود هذا الكتاب إلى ما قبل تأسيس مجلس الخبراء، وقبل إجراء الانتخابات أصلًا، وورد نصّه الكامل في المجلد الثاني من كتاب **المذكرات**[11]. وفي تلك الفترة، لم يكن مجلس خبراء (الدستور) قد أسّس

---

(9) سياسي وعضو في البرلمان، ولد في كرمان في عام 1911 لعائلة سياسية، حيث كان والده من مؤيدي الثورة الدستورية (المشروطة)، وكان من المقرّبين من رئيس الوزراء الإيراني الأسبق محمد مصدق، وممن ساهموا بتأسيس «الجبهة الوطنية» التي تزعّمها مصدق، قبل أن يبدأ بمعارضته ويشارك في الإطاحة بحكومته، ويصفه بعض المراجع بأنه من تزعّم تيار الإطاحة بمصدق. أنشأ حزب «زحمتكشان ملت ايران» (كادحو أمة إيران) وقاده. ومع اندلاع الثورة الإسلامية، شارك بقايي في تنظيم التظاهرات، ويُشار إلى اسمه بصفته مؤثرًا في صوغ الدستور الإيراني وإدراج ولاية الفقيه كنص فيه، لكنها رواية عارضها كثيرون ونقضوها، ومن أبرزهم آية الله منتظري. يُشاع أن لديه وصية سياسية محفوظة في مجلس الشورى وغير مُتاحة للاطلاع العام، تعود إلى أيام الاستفتاء على الدستور، أعلن فيها معارضته له لأنه لا يتضمن روح الجمهورية. اعتُقل بقايي وسُجن بتهمة التحريض ضد الثورة، ليعلن بعدها اعتزال الحياة السياسية. توفي في عام 1987، ينظر: مظفر بقايي، «دفاع از كدام قانون اساسى؟» (دفاع عن أي دستور؟)، مجلة **خواندنيها**، العدد 21 (14 بهمن 1357ش) (3 شباط/ فبراير 1979)، ص 20-21.

ينظر أيضًا: على محمدآقا ومحمد صديقى، **افول يک مبارز؛ نقدى بر وصيت نامه سياسى، مواضع وخط مشى دكتر مظفر بقايى (أفول مناضل؛ نقد للوصية السياسية، المواقف والمسار للدكتور مظفر بقايي)** (تهران: المؤلفان، 1365ش)، ص 142-143

(10) كتاب **البدر الزاهر في صلاة الجمعة والمسافر**، تقرير الشيخ حسين علي منتظري لدروس آية الله السيد جسين طباطبائي بروجردي.

(11) ينظر: حسين علي منتظري، **بخشى از خاطرات (جزء من المذكرات)** (قم: مكتب آية الله منتظري، 1379ش)، ج 2، ص 889-903؛ وما يجدر ذكره هنا، أن الرسالة الأولى جاءت في 27 رجب 1399 قمري (1/ 4/ 1358ش، الموافق 22 حزيران/ يونيو 1979). وجاءت الرسالة الثانية في 14 شعبان 1399 قمري (18/ 4/ 1358ش، الموافق 9 تموز/ يوليو 1979).

بعد، ولا عُرفت تركيبته ليجري الزعم بأن أحد أعضائه أثّر فيّ وفي المرحوم الشهيد بهشتي[12].

3 – على أي حال، كانت نظرية ولاية الفقيه تحتل مكانًا من تفكيري قبل الثورة، وإلى أن درّستها في قم في عام 1985، كنتُ أُعزّز نظرية التعيين. لكن، ما إن بدأت بتدريسها في درس الفقه المسمّى درس الخارج، وكنتُ حينذاك في منصب نائب الإمام والقائد، حتى كنت أُفصّل في نقد نظرية التعيين واستدلال المرحوم آية الله بروجردي والآخرين بشأنها، واخترت نظرية الانتخاب. مع مراعاة أن في هذه النظرية، يأتي شكل الحكومة وصلاحيات الحاكم ومدة تولّيه زمام الأمر، استنادًا إلى الميثاق الذي عقده الشعب مع الحاكم؛ وللناس حرية تضييق صلاحياته أو توسيعها، طبقًا لظروف المجتمع ومصالحه، كما يمكنهم أن يُقيّدوا صلاحياته ومسؤولياته، أو يفصلوا في ما بينها، حيث لهم الحق أيضًا، إن رأوا في ذلك صلاحًا، في أن يمنحوه صلاحيات ومسؤوليات أوسع؛ واستدللت وعزّزت في كتاب **دراسات في ولاية الفقيه**، وضمن رد نظرية التعيين وتبيين نظرية الانتخاب، الشكل المتمركز من الحكم الذي جاء نتيجة منح الحاكم صلاحيات واسعة من الشعب، وإن كنتُ أيضًا أؤكد أن يكون تولّيه زمام الأمر موقتًا وضمن مدة محددة[13].

في ما بعد، ونظرًا إلى التجارب الحاصلة وعدم نجاح الشكل المتمركز في مجال العمل، اقترحتُ أشكالًا أخرى من الحكومة الإسلامية، لتكون ولاية الفقيه، نظرًا إلى تعقيد مسألة الحكم والحاجة إلى تخصصات مختلفة، قابلة للتطبيقِ بشكل أكبر؛ وتأتي هذه الأشكال متوائمةً ومنسجمة مع نظرية الانتخاب التي قدمتُها في كتاب **دراسات في ولاية الفقيه**، ولا يأتي تقديمها هذا من منطلق أنني عالم دين فحسب، بل من شخص لديه تجربة ممتدة أعوامًا وكان في خضم الأحداث والتحولات السياسية أيضًا، ويعتبر هذا النموذج أجدى

---

(12) إضافة إلى آية الله منتظري، طالب 110 علماء من علماء الحوزة الدينية في قم، بإدراج ولاية الفقيه في نص الدستور، ينظر: يحيى فوزي، **تحولات سياسي اجتماعي بعد از انقلاب اسلامي در ايران (التغيرات السياسية والاجتماعية في إيران بعد الثورة الإسلامية)**، ط 2 (تهران: چاپ ونشر عروج، 1384ش)، المجلد الثاني، ص 265. (المترجمة)

(13) منتظري، **دراسات في ولاية الفقيه**، ج 1، ص 576.

لضمان حقوق الناس الأساسية والمحافظة عليها؛ ومن هنا أدعو المتخصصين المحترمين ليُقدّموا مقترحات لنماذج في نظرية الحكومة الدينية يكون هيكلها مناسبًا أكثر، وألّا يتردّدوا في إخراجها إلى النور، وفي الأقل طرحها في المحيط العلمي لتقويمها ومراجعتها في الوقت المناسب.

بناء عليه، وعلى الرغم من رغبتي في بداية الثورة وتدوين الدستور في نظرية التعيين، لكن العودة عن هذه النظرية وتقديم نظرية الانتخاب - التي شكلت الأساس لنظرياتي اللاحقة - في الوقت الذي كنت أتولّى منصب نائب [القائد والولي الفقيه] (آية الله الخميني) من جهة؛ وكون نظرية الانتخاب مرنة وقابلة لتطبيق أشكال مختلفة من الحكومة الدينية من جهة أخرى؛ فإنني أرى أنه من حيث الأساس وطبقًا لهذه النظرية، يوكل شكل الحكومة والأمور غير المنصوص عليها، إلى حكماء كل زمان ومتخصّصيه؛ وكما قلت سابقًا، الهدف الأصلي من ولاية الفقيه في مجتمع يرضى أفراده باتّباع الأحكام الإسلامية، هو ذاته أسلمة قوانين الدولة وخطوطها العريضة، وأي شكل، أو أي نموذج للحكم يحقق هذا الهدف، يُعدّ كافيًا.

ثالثًا: أما ما يتعلق بجعل القيادة جماعية في مجلس، وهذا ما انتقدته في المجلد الأول من كتاب **دراسات في ولاية الفقيه**(14)، فإنني، ولله الحمد، ما زلت إلى الآن، وعلى الرغم من ابتعادي عن السلطة، أحمل النظرة نفسها، ومعتقدًا أنه، وبدلًا من مجلس للقيادة، لا بدّ من تفكيك الصلاحيات وجعلها محدودةً مع وضع مدة زمنية لها، وفي المقابل إعطاء أهمية أكبر لحقوق الناس والرقابة على الحكام، وضمان الحريات السياسية وبناء الأحزاب وحرية المطبوعات ووسائل الإعلام.

اليوم، يعتمد العقلاء [أي الحكماء والمفكرين] في العالم - باستثناء الظروف الخاصة والانتقالية - وبدلًا من حصر أمر اتخاذ القرار في جهة واحدة، إلى توزيع هذه المسؤوليات على أشخاص عدة، على شكل مجلس يجري فيه تفكيك المسؤوليات وتقسيمها، وتحديد الصلاحيات والرقابة العامة والخاصة عليها.

---

(14) ينظر: المرجع نفسه، ج 1، ص 414.

السؤال الثالث

العلاقة مع الولايات المتحدة ... وسفر ماكفارلين

من الآراء السياسية التي ما زلتم إلى الآن تؤكدونها، أن إقامة العلاقة مع الولايات المتحدة الأميركية أو المفاوضات معها، لا عيب فيها، بل ضرورية، إذا ما رأى المختصون أنها تنسجم مع المصالح الوطنية وتُطابق الأصول الدينية والإنسانية. السؤال المطروح: في خضمّ حادثة زيارة [المبعوث الأميركي] روبرت ماكفارلين إيران، كنتم من معارضي ذلك، ومن الواضح أن بعض الأصدقاء، أفشى الأمر، ألم تكن المصالح الوطنية الإيرانية (في ذلك الوقت) توجب التفاوض مع أميركا؟

ما يجدر ذكره في هذا الصدد أيضًا، أن الشيخ هاشمي رفسنجاني يقول [حول صفقة شراء الأسلحة] في مقابلة أجرتها معه صحيفة كيهان: «بعد مجيء ماكفارلين وذهابه وظهور بعض العراقيل، وبعد التحقيق في الأمر، تبيّن أن الكلفةَ كانت باهظة، لم يدفعوا ستة ملايين دولار، وهو ما يُظهر تفاوتًا بين القيمة الفعلية التي وضعها الأميركيون وما ادّعوه؛ اشتكى الوسيط السيّد قرباني فر لدى آية الله منتظري، ويبدو أنه (الشيخ منتظري) وبعد أن تسلّم رسالة الشكوى، امتعض [منتظري] لأنه لم يُعلِمه إلّا الآن. وعندما فاتحني (الشيخ منتظري)، سألته: من أين عرفت؟ قال: لماذا لم تخبرني؟ أجبته: وهل هناك قرار بأن أبلغك بكل شيء؟ وهل كان من ضرورة لأن تعرف؟ ... وبعد انتشار الخبر [في الصحافة العربية]، وعندما قمتُ بعد ذلك، وبأمر من الإمام بإعلانه، قال لي آية الله منتظري: «لماذا اعترفتم وفضحتم القضية؟ كان الأجدر أن تستمروا في

الحوار»؛ ما يعني أنه كان من ضمن الموافقين [على الحوار مع أميركا]. بدوري قلتُ للشيخ منتظري: «أنتم قمتم بهذا العمل [إيصال الخبر إلى الصحافة]، والإمام قال لي اذهب وأعلم الناس بكل شيء [عن الحوار مع ماكفارلين]، ولم أستطع عدم تنفيذ أمر الإمام»[1].

يُصرح رفسنجاني أيضًا في المقابلة نفسها، أنه، إضافة إلى الإمام، كانت خمس شخصيات على علم بسفر الوفد الأميركي من حيث الأساس، يذكر منهم أربعة: رفسنجاني نفسه والسادة: هادي[2]، روحاني[3]، ووردي نجاد[4]، ويحجم عن ذكر اسم الشخصية الخامسة. هل تؤيدون حضرتكم تصريحات الشيخ رفسنجاني؟ وهل كنتم في ذلك الوقت عامل تعكير لعلاقات إيران مع الولايات المتحدة الأميركية التي أرادت استئنافها، وهل كان الإمام الخميني على اطلاع منذ البداية بموضوع الزيارة هذه؟

الجواب:

أولًا: ما أزعجني في زيارة ماكفارلين إيران، المفاوضات السرّية التي أجراها المسؤولون الإيرانيون مع الأميركيين من دون إعلام المؤسسات

---

(1) ينظر: قدرت الله رحماني، **پى پرده باهاشمى رفسنجانى (بصراحة مع هاشمي رفسنجاني)** (تهران: انتشارات كيهان، 1382ش)، ص 125. (المترجمة)

(2) محمد علي هادي نجف آبادي، رجل دين وسياسي إيراني. كان ينقل أحاديث آية الله الخميني إلى العربية خلال فترة إقامته في باريس، وبعد الثورة، أصبح عضوًا في مجلس الشورى الإسلامي عن مدينة طهران في دورتيه الأولى والثانية. عمل سفيرًا لإيران لدى السعودية والإمارات في عهد وزير الخارجية كمال خرازي. خلال زيارة ماكفارلين السرّية إيران في عام 1986، كان هادي واحدًا ممن حضروا المحادثات معه، وكان وقتها يرأس لجنة السياسة الخارجية في مجلس الشورى. (المترجمة)

(3) هو الرئيس الإيراني حسن روحاني، كان حينذاك عضوًا في مجلس الدفاع الأعلى، وقائدًا لقوات الدفاع الجوي. (المترجمة)

(4) يشغل فريدون وردي نجاد منصب مساعد الرئيس حسن روحاني للشؤون السياسية. وعمل سابقًا مستشارًا لرئيس مكتب الرئيس محمود واعظي، وسبق له أن كان مديرًا إداريًا لوكالة الأنباء الجمهورية الإسلامية في الفترة 1992-2001، ثم سفيرًا في الصين في الفترة 2001-2005. وقبل الثورة شارك في المواجهات المسلحة ضدّ الشاه، وكان عضوًا في جماعة «المنصورون» التي قادها محسن رضائي، القائد السابق للحرس الثوري. وبعد الثورة انضم إلى الحرس الثوري وشغل أكثر من منصب فيه. (المترجمة)

الرسمية والقانونية ونواب الشعب في المجلس، وشراء الأسلحة من أميركا أيضًا وتدخّل إسرائيل في الأمر.بعد تحرير مدينة خرمشهر[5]، لم أكن موافقًا على الاستمرار بالحرب [العراقية - الإيرانية]، وطرحتُ رأيي في لقاءات لي مع الإمام الخميني (طيّب الله ثراه) ومسؤولي الدولة؛ لكن يبدو أن بعض المسؤولين والقادة العسكريين، أقنع الإمام باستمرار الحرب والسير بها إلى داخل الأراضي العراقية، ولم أرغب في معارضته علنًا.

إضافة إلى هذا، كنت أقول إن أميركا وإسرائيل لا تريدان قطعًا أن تنتصر الجمهورية الإسلامية في الحرب، ولا تبيعان السلاح لإيران في سبيل الله ومن دون مصلحة. وتؤكد ذلك تصريحات الخبراء العسكريين الإسرائيلين السرّية، ووثائقها موجودة؛ إذ كانوا يقولون إن هذه الحرب بدأت لتستمر، ويجب ألّا يكون فيها غالب ومغلوب[6]. وطبقًا للوثائق الموجودة، قال الرئيس الأميركي [رونالد] ريغان، في جوابه لإقناع الكونغرس الأميركي الذي كان يعارض بيع الأسلحة لإيران - والظاهر أن جوابه كان مقنعًا: إن الأسلحة التي نُعطيها لإيران هي قطعًا أسلحة ذات طبيعة دفاعية، ولا يمكن أن تُحدِث تغييرًا جوهريًا في جبهات الحرب[7]. كان قصد ريغان أن الأسلحة التي أُعطيت لنا لا تحقق انتصار إيران، وتساعد في استمرار الحرب وعدم توقفها.

---

(5) تحرير خرمشهر [أو المحمرة]، عبارة عن إعادة السيطرة الإيرانية على مدينة خرمشهر على شط العرب، من احتلال العراقيين بعد 575 يومًا في 24 أيار/ مايو 1982، خلال الحرب العراقية - الإيرانية. وكان العراقيون استولوا على المدينة في بداية الحرب في 26 تشرين الأول/ أكتوبر 1980. وكانت الاستعادة الناجحة للمدينة جزءًا من عملية بيت المقدس، وتُعتبَر بمثابة نقطة تحوّل في الحرب، ويُحتَفَل بالتحرير في إيران في ذكراه السنوية. (المراجع)

(6) ينظر: مجلة **الأسبوع العربي** (17 تشرين الثاني/ نوفمبر 1986): يعكس حديث دافيد كيمحي، أول سفير لإسرائيل في مصر، تأكيد الاستفادة من الحرب الإيرانية - العراقية. وتكتب **الأسبوع العربي** «إن حديث كيمحي يعني ضرورة السعي لإطالة أمد الحرب وتقويتها لإلحاق ضربات أشد تأثيرًا بجسد العراق، بغير ذلك فإن العراق من الممكن مع التجربة التي اكتسبها خلال الحرب أن يشكل خطرًا على إسرائيل».

(7) لقيت تصريحات ريغان هذه انتشارًا واسعًا في المطبوعات والصحف الخارجية، ومن بينها: صحيفة **السفير** اللبنانية، 14/ 11/ 1986، حيث أوردت: «قال ريغان في مواجهة اعتراضات الكونغرس: الأسلحة المرسلة ذات طبيعة دفاعية، وهدفنا من إرسالها أولًا أن نفهمهم استعدادنا لإعادة تطبيع العلاقات، وثانيًا أن نقيم قناة ارتباط مع المعتدلين في الصراع على السلطة بعد الإمام الخميني».

أستَنبطُ من تلك الفترة، ومن خلال النظر إلى الوثائق والشواهد، وأُشير إلى بعضها، أن هدف أميركا من إعطاء الضوء الأخضر لإيران وإرسال عدد من صواريخ تاو عن طريق إسرائيل، هو أن تستمر إيران بالحرب اعتمادًا على السلاح الأميركي، ليتحقق هدفهم النهائي، وهو إضعاف البنية الإنسانية والعسكرية كلّيًا في كلا البلدين اللذين يشكلان قوتين رئيستين في المنطقة. ولأن الجيش العراقي كان متفوقًا من حيث التسليح المتطور والحديث - الذي وُضِع تحت تصرف صدام - كانوا قلقين من أن تبادر إيران، ونظرًا إلى عدم توافر السلاح، إلى القبول بوقف إطلاق النار وترك الحرب؛ ولذلك لجأوا إلى مجموعة حيل ذكية، من بينها زيارة ماكفارلين إيران، حيث سعوا من خلاله لتقديم كمية من الأسلحة المتطوّرة إلى إيران بغية إدامة أمد الحرب.

بشكل كلّي، تُحاط هذه الزيارة بأسئلة ونقاط مبهمة عدة، يجب الانتباه لها؛ منها:

1 - لماذا يجب أن تأخذ هذه القضية في إيران شكلها بوساطة مؤسسات وشخصيات غير مسؤولة، في حين لا يكون هناك دور للسلطة التنفيذية، وتحديدًا رئيس الحكومة ووزارة الخارجية ووزارة الدفاع ومجلس الدفاع الأعلى، والحرص على عدم اطّلاعهم، وهم المُكلّفون رسميًا وقانونيًا مثل هذه المسؤوليات؟

2 - ألم تكن قضية بهذا المستوى من الأهمية - في وقت تتحدث خطاباتنا عن مقارعة أميركا وإسرائيل والاستكبار العالمي - توجب، في الحد الأدنى، طرحها وإقرارها على مستوى رؤوساء السلطات وقادة البلد، وبهذه الصورة يجري أيضًا بحث الحلول العملية، وهل كان يجب ألّا يعلم أركان النظام وجميع القادة والمسؤولين الكبار بهذا العمل المخالف للسياسات الرسمية والاستراتيجية للنظام الإيراني والإمام الخميني؟ بهذه الصورة، ليس هناك ما يُبرّر إخفاء هذا الأمر عن بعض المسؤولين الكبار، إضافة إلى أنه مؤشر على صراع السلطة الخفي بين مستويات عليا في النظام.

3 - ورد في السؤال، إن: موقفكم الفعلي هو إقامة علاقات مع أميركا

على أن تكون ضمن رؤية متخصصة؛ السؤال الذي يجب طرحه هنا: إلى أي حد كانت النظرة المتخصصة حاضرة في زيارة ماكفارلين؟ وإلى أي مدى تدخّلت المصالح الوطنية الإيرانية فيها؟ وهل أوجدتها مصالح إيران الوطنية أم مصالح فئة وتيار خاص؛ والفرق بين وجهة النظر هذه وتلك الزيارة واضح وبيّن.

4 - من السذاجة أن يعتقد شخص ما أن الأميركيين، ومن أجل بيع كميات من الأسلحة أو الإفراج عن عدد من الرهائن في لبنان، سيقومون بالكف عن سياساتهم الثابتة في ما يتعلق بحرب إيران والعراق، ويُرسلون مسؤولًا يتقلد أعلى منصب أمني في البيت الأبيض إلى إيران[8]. وحملت تجربة رهائن السفارة الأميركية دروسًا مهمة إلى كلا الطرفين الإيراني والأميركي، وجاء الإفراج عنهم مع بداية رئاسة ريغان، كما أن زيارة ماكفارلين هي الأخرى، جاءت خلال فترة ريغان الرئاسية.

5 - من ناحية أخرى، أي أسلوب هذا الذي صار متداولًا في إيران، حيث يلتفّون على التفاوض الرسمي المعلن والمنطقي مع أميركا ويصفونه بالخيانة وغياب الحمية، لكنهم يمارسونه بصورة سرّية ومن خلف الستار، حيث لا شيء واضح؟

6 - يدّعي الشيخ هاشمي (رفسنجاني) في المقابلة بأن الإمام قال: «اذهب وأعلِم الناس بكل شيء»؛ والسؤال هنا لماذا إذًا عندما استدعى نوابُ الشعب

(8) كتبت صحيفة **النهار**، في 14/ 11/ 1986: «ريغان وجون بيونكستر في مقابلة صحفية: هدفنا الأصلي من المفاوضات وإرسال أسلحة إلى إيران سرًا، إيجاد ارتباط مناسب مع القادة المحتملين لإيران وموضوع الرهائن موضوع فرعي وجانبي. وعبّرا عن أملهما بأن يمسك المعتدلون بزمام السلطة بعد وفاة آية الله الخميني»؛ أكدت مجلة **المجتمع** الكويتية أيضًا، في عددها 793، الصادر في تشرين الثاني/ نوفمبر 1986: «إن هدف أميركا من زيارة ماكفارلين عبارة عن: 1- ضرورة الاستفادة من تغييرات على وشك أن تحدث في حكم إيران؛ 2- تصادم جناحي منتظري وهاشمي؛ 3- تقوية الجناح المعتدل؛ 4- إيجاد أرضية للتفاهم مع السلطة التي تأتي بعد مرحلة الإمام الخميني»؛ وكتبت صحيفة **السفير** اللبنانية أيضًا، في 19/ 11/ 1986: «علّق وزير الخارجية الأميركي على إرسال سلاح إلى إيران: علينا أن نكون جاهزين لتغيرات في السلطة داخل إيران».

وزيرَ الخارجية في ذلك الوقت[9] ليحضر أمام المجلس ويقدم توضيحات بشأن القضية، خطب الإمام خطبته المعروفة بـ «أين تذهبون»[10]، ووبّخ بشدة وبشكل غير متوقع النواب[11] الذين تقدموا بالاستفسار؟! وما هو السرّ الذي

(9) استجوب ثمانية نواب في مجلس الشورى هم: أحمد حسني سرجاني، جلال الدين فارسي، كمال الدين نيكروش، سيد محمد خامنئي، سيد حسين موسوياني، حسن علي النجفي رهناني، فهيم كرماني وإبراهيم إسرافيليان، وزير الخارجية في ذلك الوقت علي ولايتي وسألوه عن زيارة ماكفارلين. (المترجمة)

(10) تضمن نص حديث الخميني، في 29 آبان 1365ش، الموافق 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1986م تقريعًا شديدًا للنواب الثمانية، حيث قال مخاطبًا: إن اللهجة التي استخدمتموها في المجلس أشد من لهجة إسرائيل، بل هي أحدّ من لهجة ساكني البيت الأبيض. ما الذي حدث وصرتم هكذا؟ ... أنا أعرف بعضكم، ولم تكونوا هكذا، ... لا تحطّموا هذه القوة ... يجب ألّا تفعلوا شيئًا كهذا بإيران. لا أريد كسر قلوبكم، لكن لا تكسروا قلوب شعبنا، وقلوب مسؤولينا، ... ولا تثيروا الشكوك وتوجدوا مسارين، هذا مخالف للإسلام، إنه ضدّ الدين، إنه ضدّ العدالة. ينظر: متن كامل «أين تذهبون»، إمام خميني درباره منتقدان ماجراى مكفارلين» (النص الكامل لـ «أين تذهبون»، الإمام الخميني حول منتقدي حادثة ماكفارلين)، آفتاب نيوز، 29 ارديبهشت 1392ش، شوهد في 13/ 7/ 2019، في: https://bit.ly/3cEGQt8؛ ينظر أيضًا: روح الله الخميني، **صحيفه امام: مجموعه آثار امام خمينى(س) بيانات، پيام ها، مصاحبه ها، احكام، اجازات شرعى ونامه ها (صحيفة الإمام: البيانات، الرسائل، المقابلات، الأحكام، الفتاوى الشرعية والمخاطبات)** (تهران: مؤسسة تنظيم ونشر آثار امام خمينى، 1378ش)، ج 20، ص 160. والصحيفة بمجلداتها موجودة على الموقع الرسمي لنشر تراث الإمام الخميني على الإنترنت، في: https://bit.ly/2VrHJiX (المترجمة)

(11) في مقابلة أجريت مع محمد خامنئي (أحد النواب الثمانية) في عام 2014، اتهم هاشمي رفسنجاني بالمسؤولية المباشرة عن زيارة ماكفارلين، وقال إن هذا الأخير دخل بجواز سفر إيرلندي مزوّر، وجرى استقباله وتبادل الهدايا معه، وكان مرافقوه من الأميركيين والإسرائيليين، ولم يكن الإمام الخميني على اطّلاع كامل بموضوع الزيارة، وأكد أن فضح الزيارة جاء نتيجة التنافس والصراع السياسي بين هاشمي رفسنجاني وآية الله منتظري. وأثارت هذه المقابلة حالة من الجدل، وجرى الرد عليها من مكتب رفسنجاني، ووصفها بأنها تمس بمقام الإمام الخميني وتقوم على قصة متخيلة، وقال مهدي طباطبائي أحد نواب المجلس في تلك الفترة، إنه كان على اطلاع بمجريات الزيارة، وينفي أن يكون رفسنجاني تصرف من دون مراجعة الإمام، وصرّح بأنه استفسر من رفسنجاني عن حركة غير عادية في المطار وحول الزيارة، وأعرب عن مخاوفه بشأنها، فأجابه رفسنجاني: كن مطمئنًا الإمام على اطلاع كامل. ينظر: «ناگفته هاى آيت الله سيد محمد خامنه‌اى از ماجراى مك فارلين» (ما لم يروه آية الله السيّد محمد خامنئي عن حادثة ماكفارلين)، **تسنيم نيوز**، 19 آذر 1393ش، شوهد في 13/ 7/ 2019، في: https://bit.ly/2VtKmRG؛ ينظر أيضًا: «جدال هاشمى ومحمد خامنه‌اى؛ امام از سفر مك‌فارلين بى‌خبر بود؟» (جدل هاشمي ومحمد خامنئي، هل كان =

كان يجب أن يقال للناس، ويجب عدم توضيحه للنواب الذين يملكون الحق القانوني في ذلك، ويجري التعامل معهم بقسوة؟

ثانيًا: أما في ما يتعلق باللقاء الذي جمعني مع الشيخ هاشمي رفسنجاني؛ فقلت له: «لماذا لم تبحث الموضوع معي، قبل اتخاذ قرار شراء أسلحة من أميركا؟»، فردّ متعجبًا: «من أين عرفتم هذه القضية؟»، قلت: «من أي جهة كانت؛ لماذا لم تخبرني؟!»، فسارع إلى القول، وكان مرتبكًا: «قررنا أن نخبركم بالقضية لاحقًا».

قطعًا، لا أعلم إن كان الإمام الخميني على علم منذ البداية بالزيارة أم لا، كما لا أعلم بشكل دقيق من هم الأشخاص الذين كانوا على اطّلاع بالموضوع؛ وكما كتبت في **مذكراتي**، بعد الاطلاع على الواقعة، وفي إحدى الليالي في بيت الإمام، تحدثتُ بشأن الموضوع مع السيّد أحمد الخميني (رحمه الله)، فسألني مُتعجّبًا من أين علمت بالقضية، وبدوري قلت: «من أي جهة، افرض أن الجنَّ أخبروني».

أما نص العبارات الذي يدّعيه السيّد هاشمي رفسنجاني معي، وتحدث عنه في مقابلة مع صحيفة **كيهان**، فلا صحة له؛ ما حدث في اللقاء هو ما سبق وبيّنته؛ ومن حيث الأساس لم يكن هؤلاء الأشخاص في ذلك الوقت في موقع يؤهّلهم للتحدّث معي عن مسألة من مسائل الثورة، بادعائه أنه قال لي: «وهل من المفترض أن نبلغكم بكل شيء؟!»، وكان كبار المسؤولين في تلك الفترة يواظبون على مقابلتي لتقديم تقاريرهم وأخذ توجيهاتي، ومن جانبي كنتُ بناء على المعلومات المقدمة وطريقة أدائهم، أقوم بمساءلتهم ومحاسبتهم، وكانوا مُلزَمين بالإجابة، ونص التسجيل الصوتي بعض هذه اللقاءات ما زال موجودًا؛ وحتى في المسائل غير السياسية أو غير المتعلقة بشؤون الحكم، فإنهم كانوا يطلبون مشورتي. على سبيل المثال، جاءني

=الإمام لا يعلم عن زيارة ماكفارلين)، موقع **تاريخ إيران**، 26 آذر 1393ش، شوهد في 13/ 6/ 2019، في: https://bit.ly/2VR55xo (المترجمة)

السيّد خامنئي في إحدى المرات قائلًا: «عندما يتم بث دروسكم في نهج البلاغة، فإنني أجلس كالتلميذ أمام التلفزيون وأستفيد منها؛ خصوصًا، ونحن أهالي مدينة مشهد في خرسان نهتم بتلك المقاطع التي تحوي نقاطًا أدبية؛ إذ تقومون ببيانها بشكل جيد». المسؤولون حينذاك كانوا يسعون، سواء في مواقفهم الرسمية العلنية أم في جلساتهم الخاصة معي، لإزالة أي شائبة للتضادّ أو المعارضة؛ وإذا ما حدث شيء من هذا القبيل، كانوا يسارعون إلى تبريرها وطلب العذر، وكانوا أحيانًا يُرجعون مسؤوليتها إلى الإمام الخميني (رحمه الله) ويتسترون تحت عباءته. وإذا كان قد حدث خلاف منهم معي، فحدث تحت راية الإمام، أو راية مكتبه، ومن خلال استغلال مكانته ونفوذه. نعم، اليوم، حيث عُكست الأوراق وتبدّلت الأحوال وأصبحت السلطة بأيديهم، فإن كلامًا كثيرًا يمكن أن يقال، كما في مذكراتي وتصريحات أشخاص آخرين، وصار يقال الكثير من البهتان أو الكذب الصريح[12]، ومن الممكن أن يُضاف الكثير منه بعد موتي، لكن الأجيال المقبلة، وبناء على الوثائق التاريخية وميزان الصدق وسوابق قول كل شخص وعمله، سيكون بمقدروها وبشكل جيد أن تُميز الغث من السمين.

مؤخرًا، انتقد الشيخ محمد ري شهري[13] في مذكراته، قصةً كنت قد أوردتها في مذكراتي، تتعلق بوفاة المرحوم آية الله شريعتمداري[14]، حيث

---

(12) استخدم السيّد منتظري في توصيفه هذا النوع من الكذب مصطلح «دروغ شاخدار» وترجمته الحرفية «كذب ذو قرون»: وهو مصطلح معروف في الفارسية، يقصد منه البهتان العظيم الواضح الظاهر الذي لا يحتاج سامعه إلى جهد لمعرفة كذب قائله (كالحيوان الذي يصعب أن يختفي بسبب قرونه)، ويقابله «دروغ بی شاخ» (كذب بلا قرون)، وهو اصطلاح يُقصد منه الكذب المخفي الذي يتقنه صاحبه، ولا يسهل على السامع معرفة أنه كذب. (المترجمة)

(13) محمد ري شهري من مواليد عام 1946، سياسي ورجل دين إيراني، شغل منصب رئيس محكمة الثورة بعد تأسيس الجمهورية الإسلامية، وكان أول وزير لوزارة الاستخبارات والأمن الوطني الإيرانية، ويُعد مسؤولًا عن إصدار الكثير من أحكام الإعدام التي طاولت قادة في الجيش وأسماء سياسية بارزة، مثل: بهرام أفضلي وصادق قطب زاده ومهدي هاشمي وغيرهم، وهو الذي قاد مخطط إسقاط منتظري واستقالته ونفذه، وإعدام السيد مهدي هاشمي. (المترجمة)

(14) آية الله محمد كاظم شريعتمداري من مواليد مدينة تبريز في عام 1905، يُعدّ اسمًا بارزًا في تاريخ الثورة الإسلامية، حيث كان من أبرز رجال الدين المعارضين للشاه الذي حاول استمالته =

جاءني وطلب بلهجة مهددةٍ، ألا يصدر عني أي ردة فعل. وقال في نقده إن الشيخ منتظري كان نائبًا للقائد، ولو كان حديثي يحمل تهديدًا، لاعترض على ذلك بكل تأكيد. صحيح، لم تكن الظروف تسمح لأي من هؤلاء الأشخاص أن يتصرف بشكل مستقل من تلقاء نفسه في مواجهتي؛ لكنهم وفي كل لحظة أرادوا فيها مخالفتي، أو وضع العقبات أمامي، كانوا يتوارون خلف شخصية الإمام الخميني (رحمه الله) وعباءته، ويستغلون سلطته ونفوذه. هل نسي هؤلاء ما حدث وأنا في منصب نائب الإمام، وبذريعة السيّد مهدي هاشمي حين حوصرت المدارس التابعة لي، وعُطّلت المكتبة السياسية التي كانت تحت إشرافي، واعتُقل [السيد هادي هاشمي] زوج ابنتي وعدد من أصدقائي، وقادوهم معصوبي الأعين وعرّضوهم للأذى والتعذيب، وزجّوا بهم، فترة طويلة، في زنازين انفرادية. وكانوا يُرجعون مسؤولية هذه الأفعال إلى الإمام الخميني ويأتون إليَّ متظاهرين بأنهم مُصلحون وخيّرون.

= وطلب مساعدته في تشكيل حكومة يقبلها الشعب، لكنه رفض، وكان لخطبه وقعها وتأثيرها في صفوف المعارضين للنظام البهلوي. مع انتصار الثورة، أسس حزب «الشعب الإسلامي»، لكنه وقف موقفًا معارضًا للدستور لما يمنحه من صلاحيات واسعة للولي الفقيه، وشيئًا فشيئًا كانت الشقة تتّسع بينه وبين نظام الجمهورية الإسلامية، وأخذ منحى أكثر حدة مع تظاهرات قادها في عام 1982، وكان ثمن الصدام باهظًا عليه، حيث اتّهم بالتآمر للإطاحة بالنظام والتخطيط لاغتيال الخميني، وجُرِّدَ من درجة «آية الله» الدينية، ووُضع تحت الإقامة الجبرية، توفي في عام 1986 بمرض السرطان، ودفن في جنح الظلام سرًا، ويقول مؤيدوه أنه منع عنه العلاج. ينظر: محسن كديور، «إعادهٔ حيثيت از آيت الله شريعتمدارى» (رد الاعتبار إلى آية الله شريعتمداري)، الموقع الرسمي لمحسن كديور، 25/ 9/ 1392ش، شوهد في 14/ 7/ 2019، في: https://bit.ly/2xSDVOX

تُقدّم الجمهورية الإسلامية رواية مغايرة، ونشرت مواقع إخبارية مقابلات مع شخصيات لدحض هذه الاتهامات، منها مقابلة مع الطبيب الذي كان يشرف على حالته، والذي أكد أنه أشرف على علاجه بأمر من الإمام الخميني، ويروي أيضًا أنه نقل مطالب شريعتمداري إلى الإمام الخميني، ومنها: إعادة أمواله المصادرة والسماح له بتلقي العلاج من ماله الخاص في الخارج والطلب من الناس أن يكفوا عن أذيّته بترديد شعارات قرب بيته، وأمر آية الله الخميني بإعادة أمواله وفك الحصار عن بيته، لكنه قال إن الوقت غير مناسب، كما ليس من مصلحته الذهاب للعلاج في الخارج، ينظر: «خاطرات پزشک ويژه كاظم شريعتمدارى از دستور امام براى معالجه وى» (مذكرات الطبيب الخاص لكاظم شريعتمداري المكلف معالجته بأمر من الإمام)، **وكالة تسنيم**، 22 آذر 1391ش، شوهد في 14/ 7/ 2019، في: https://bit.ly/3eLmsZw (المترجمة)

عندما أراد الشيخ ري شهري نفسه، إبعاد السيّد هادي هاشمي[15]، استدعاه إلى مكتبه، وبلهجة تُظهره وكأنه كاره ذلك، قال له: «أنت تعرف أننا في المستقبل ليس لنا أحدٌ [في منصب الولي الفقيه] إلّا الشيخ منتظري، ولستُ ميّالًا إلى هذا الإجراء بأي وجه من الوجوه، لكن ماذا أفعل، فهذا ما يريده الإمام، ونفيكم [من قم] جاء بناء على قرار الإمام». لكن لاحقًا تبيّن أنه هو المسؤول الأساس عن هذا القرار، وأنه هو من قدّم مُقترح نفي السيّد هاشمي من قم إلى الإمام[16]. وأيٌّ من هؤلاء السادة لم يضع نفسه في

---

(15) كان هادي هاشمي مديرًا لمكتب آية الله منتظري، أُبعد إلى منطقة سمنان في شمال إيران فترة من الوقت. (المترجمة)

(16) يكتب الشيخ ري شهري في 23/ 10/ 1365ش (الموافق 13 كانون الثاني/ يناير 1987) في رسالة سرية إلى الإمام الخميني:

«قائد الثورة ومؤسس الجمهورية الإسلامية الإمام الخميني، السلام عليكم،

بناء على التحقيقات التي أجريت بشأن الاتهامات الموجّهة إلى السيّد هادي هاشمي، وصلت وزارة الاستخبارات إلى نتيجة مفادها ضرورة نفي المذكور إلى إحدى مناطق الدولة وتحت رقابة الوزارة.

موافقة وإجازة سماحتكم لتنفيذ ذلك مهمتان».

إجابة عن ذلك، يكتب الإمام الخميني في 28/ 10/ 1365ش (الموافق 18 كانون الثاني/ يناير 1987م): «الموافقة مع حفظ تمام موازين العدل والإنصاف. موفقون إن شاء الله»، ينظر: الخميني، **صحيفة الإمام**، ج 20، ص 178.

من الجدير ذكره هنا، في التاريخ المذكور، نُشرت رسالة أخرى، أول مرة في **كتاب الإمام**، كتب فيها للإمام، مقترحًا نفي السيّد هادي هاشمي من قم. ويردّ الإمام بالآتي: «بسمه تعالى، الرؤساء المحترمون للسلطات الثلاث، تابعوا هذه القضية وأنتم مخوّلون بتنفيذ ما ترتأون. 24 دي 1365ش (14 كانون الثاني/ يناير 1987م) روح الله الموسوي الخميني»، ينظر: الخميني، **صحيفة الإمام**، ج 20، ص 186. يُذكر هنا أن تاريخ الرسالتين ومحتوييهما هما ذاتهما وبشكل دقيق الطلب المقدم من قبله إلى الإمام، لكن الشيخ ري شهري في «مذكراته السياسية»، يدّعي أن الرسالة الأولى كُتبت إلى الإمام بشأن السيّد هادي هاشمي، وبعد إحالة الأمر إلى رؤساء السلطات الثلاث، لم يصلوا إلى رأي واحد بشأن المسألة: «أحد الآراء اقترح تكليفه مأمورية في الخارج، ووافق رأي آخر على النفي، ووجد رأي ثالث أنه في حالة رفض الإمام تكليفه مأمورية في الخارج يتم النفي داخل إيران». ويُسجل الشيخ ري شهري مخالفته لرأي اثنين من رؤساء السلطات الثلاث، ويُبيّن أسباب معارضته، وأولها كون سيد هادي هاشمي «مجرمًا»، وثانيًا لأن ذلك ينقض الهدف الأصلي من النفي، وهو نفي السيّد هادي هاشمي عن بيت منتظري. ويدّعي أن الإمام أيضًا رفض مقترح اثنين من رؤساء السلطات الثلاث، ووافق في إجابته على نفي السيّد هادي هاشمي، ينظر: محمد محمدي ري شهري، **خاطرات سياسي (المذكرات السياسية)**، ط 3 (تهران: مؤسسه مطالعات وپژوهشهاى سياسى، 1369ش)، ص 85. =

مواجهة مباشرة معي، إلّا أنهم كانوا يتعسكرون ويتوارون خلف عباءة الإمام الخميني؛ وحتى عندما أصبحتُ بعيدًا عن السلطة، فإنهم كانوا يتجنبون تخطئتي في مواجهتي، لكنهم كانوا يواظبون - كذبًا أو صدقًا - على استغلال اسم الإمام لأهدافهم الشخصية.

= وبشكل مكشوف ومفضوح يقدم الشيخ ري شهري في قسم الملحقات في كتابه نصين بخط يده، لكليهما الشكل نفسه والنص ذاته والتاريخ عينه، ويطلب فيهما من الإمام الموافقة على طلب نفي السيّد هادي هاشمي، كان **الأول** مذيلًا بجواب الإمام في دي ماه 1365ش (كانون الثاني/ يناير 1987م)، و**الثاني** مذيلًا بجواب في 28/ 10/ 1365ش (18 كانون الثاني/ يناير 1987م)؛ لكنه لا يوضح كيف جاء جوابان إلى الإمام في ذيل نص رسالتين متشابهتين؟! إن لم يكن الأمر كذلك. وكُتبت الرسالة الثانية في أعقاب «عدم توصل رؤساء السلطات الثلاث إلى قرار موحد بشأن القضية»، فلماذا جاء شكل الرسالة الثانية وتاريخها في شكل الرسالة الأولى وتاريخها نفسيهما؟ في الوقت الذي يعود تاريخ إحالة الإمام القضية إلى رؤساء السلطات الثلاث في الرسالة الأولى إلى 24 دي ماه (14 كانون الثاني/ يناير 1987م)، ومن المفترض أن تأتي لاحقة لرسالة ري شهري بعد هذا التاريخ! إضافة إلى هذا، لماذا قامت مؤسسة نشر آثار الإمام، وفي طبعات متعددة على مدى أعوام من **صحيفة الإمام**، بوضع المرقوم الأول تحت عنوان «الحكم» المتعلق بالسيّد مهدي هاشمي، والمرقوم الثاني تحت عنوان «الرسالة» المتعلقة بالسيّد هادي هاشمي.

في الطبعة الجديدة من **مذكراته السياسية**، تحت عنوان **سنجه انصاف** في: محمد محمدي ري شهري، **سنجه انصاف (معيار الإنصاف)**، ط 7 (قم: انتشارات دار الحديث، 1390ش)، وهي مذكرات من الكذب والتحريف وعدم الإنصاف، يكتب الشيخ ري شهري: «بعد مرور ما يقرب من أربعة شهور ونصف على موافقة الإمام على نفي هادي هاشمي، وفي عصر السبت 13/ 3/ 1366 (3 حزيران/ يونيو 1987)، تلقيت اتصالًا من مكتب الإمام يُبلّغني: الإمام أمر بأن تطلق سراح هادي». ويكتب بصيغة حائرة: «وجدت من اللازم أن أنقل إليه آراء أصحاب الشأن في الموضوع». ويقول إنه أوصله إلى الإمام من خلال السيّد أحمد (الخميني)، وإن الإمام وبوساطة السيّد أحمد أوصى: «وحيث إن الشيخ منتظري يميل إلى إطلاق سراح السيّد هاشمي وإعادته إلى قم، أبلغوني بما تراه وزارة الاستخبارات»!

ويقول ري شهري إنه ردّ على طلب الإمام بالرسالة التالية:

«بسمه تعالى، قائد الثورة ومؤسس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، الإمام الخميني؛ السلام عليكم، جوابًا على طلب الرأي من جنابكم العالي في ما يتعلق بالإفراج عن السيّد هادي هاشمي وعودته إلى قم، أحيطكم علمًا، بأنه، وفي ضوء الاتهامات الكثيرة الموجّهة إليه، التي تجدونها مُفصّلة في رسالة التوضيح المرفقة في 15/ 10/ 1365ش (5 كانون الثاني/ يناير 1987)، وبالنظر إلى طلب آية الله منتظري بالإفراج عنه وعودته إلى قم، فإن وزارة الاستخبارات تقترح عفوًا من القيادة مشروطًا بالآتي:

1- أن يعلن السيّد هادي هاشمي برسالة مكتوبة ندمه على أفعاله السابقة.

2- أن يتعهد المذكور، ومنذ هذا التاريخ، بقطع علاقاته كلها مع مجموعة مهدي هاشمي المنحرفة.

3- أن يكفَّ عن التدخل في الشؤون الراهنة والسياسية لمكتب آية الله منتظري. =

يكذب الشيخ هاشمي رفسنجاني أيضًا كذبًا بائنًا، عندما ينسُب إليّ أنني كنتُ من ضمن الموافقين على استمرار التفاوض مع الوفد الأميركي، ولا أدري لماذا يجري مثل ذلك على لسانه؟! خصوصًا أن هناك الكثير مما يناقضه. ومن

= وترى وزارة الاستخبارات، أنه ومن دون الشروط المذكورة أعلاه، فإن عودته إلى قم ليست في مصلحة الجمهورية الإسلامية. 16/ 4/ 1366ش (7 تموز/ يوليو 1987)، محمدي ري شهري».

مباشرة وفي اليوم ذاته، يأتي رد الإمام على هذه الرسالة، ويكتب:

بسم الله الرحمن الرحيم، أقدّم شكري إلى أعضاء وزارة الاستخبارات، الجنود المجهولين لإمام الزمان عجّل الله تعالى فرجه، الذين لحقت بهم خسائر عدة في الحرب التي تديرها أيدي الاستكبار داخل الدولة، والذين لم يثنهم الطعن في الثورة ولعنها، ولم يتغافلوا عن أداء وظيفتهم الإسلامية الوطنية، أوافق على شروط وزير الاستخبارات المحترم الشيخ ري شهري. أدعو الله لكم بمزيد من الرعاية والتوفيق. 16/ 4/ 1366ش (7 تموز/ يوليو 1987)، روح الله الموسوي الخميني»، ينظر: الخميني، **صحيفة الإمام**، ج 20، ص 303-304.

توضح رسالة السيّد ري شهري الأخيرة إلى الإمام، بشكل جيد، مجموعة من النقاط:

أ- قبل الرسالة المرسلة في 23/ 10/ 1365ش (13 كانون الثاني/ يناير 1987)، وبناء على طلبه الموافقة على نفي السيّد هادي هاشمي، أرسل رسالة أخرى تتضمن شرحًا في 15/ 10/ 1365ش (5 كانون الثاني/ يناير 1987)، وهذا ما يذكره في مذكراته، بل تؤكد القرائن المتوافرة أنه، إضافة إلى اللقاءات المباشرة المتعددة مع الإمام بشأن هذا الموضوع، كتب رسائل عدة وبذل أقصى جهده للتأثير في رأي الإمام. وهذان التأثير والضغط، إضافة إلى كونهما جليين في رسائله، نجده يعترف بهما تلميحًا؛ عندما يقول: سمعت أن الإمام عندما وقّع الرسالة - أي في 16/ 4/ 1366ش (7 يوليو/ تموز 1987)، علق: «الآن أصبح أسوأ من الأول!»، ينظر: ري شهري، **المذكرات السياسية**، ص 101. وكان دور المرحوم السيّد الحاج أحمد الخميني في هذه القضية واضحًا ولا يمكن إنكاره.

ب- إصرار الشيخ ري شهري على السيّد هادي هاشمي وبشكل حتمي «إظهار الندم»، مكتوبًا، على أمور هي من وجهة نظره «أخطاء الماضي».

ج- الأهم من ذلك كله، أنه طلب عدم تدخل السيد هاشمي في الأمور الحالية والسياسية لمكتب آية الله منتظري، ما يعني إملاء الواجبات لنائب القائد، وإيجاد أرضية للسيطرة على أمور مكتب القيادة المستقبلية من أشخاص في وزارة الاستخبارات يرون مصلحة في ذلك؛ وهو أمر قاومه آية الله منتظري وتحوّل إلى سبب من أسباب عزله. ومن اللافت أنه ومنذ تولي السيّد خامنئي منصب القائد وإلى اليوم فإن الممسكين بزمام أمور مكتبه هما شخصان من مساعدي ري شهري في فترة توليه وزارة الاستخبارات، وهما الشيخ محمدي گلپايگانی وعلي أصغر حجازي!

[محمدي گلپايگانی (غلبايغاني)، رجل دين له خلفية عسكرية، يتولى رئاسة مكتب القائد الأعلى لجمهورية إيران الإسلامية منذ عام 1989؛ علي أصغر حجازي، عضو بارز في مكتب القائد الأعلى للجمهورية الإسلامية علي خامنئي، وسبق أن شغل منصب مسؤول السياسة الخارجية في وزارة الاستخبارات الإيرانية. (المترجمة)] =

باب تأكيد صحة ما أقول، أستطيع التأكيد أن مرور الوقت وتقادم الزمن قد يكون سببًا للنسيان واختلاط الذكريات، وهو أمر قابل للحدوث مع أي شخص.

= د- على الرغم من أن أيًا من شروط ري شهري لم يتحقق، التقى السيّد هادي هاشمي بالإمام الخميني بعد هذا التاريخ مرتين، أحد هذين اللقاءين جرى في 27/ 7/ 1367ش (19 تشرين الأول/ أكتوبر 1988)، عندما تفقده الإمام، وطلبه بأن يكون فاعلًا في بيت آية الله منتظري، وألا يدع المعارضين يعملون ضده، ويؤكد الإمام في ذلك اللقاء: «يجب الحفاظ على الشيخ منتظري من أجل المرجعية الدينية، وألا يصيبه مكروه ... هناك بين رجال الدين من يحسدونه ولديهم حساسية تجاهه وتجاه مرجعيته الدينية مستقبلًا». وبعد ذلك يتوجّه الإمام بالخطاب إلى السيّد هادي هاشمي، قائلًا: «أنت وكونك في بيت الشيخ منتظري يجب عليك ألا تسمح لأفراد من هذا النوع بأن يُلحقوا أذى بمرجعيته الدينية، أو يسببوا له ازعاجًا، لا شك في أنهم يريدون إلحاق الأذى بمستقبله»، ينظر: **النشرة الخبرية الداخلية للجنة الثورة الإسلامية**، العدد 55. وضمن اعترافه بهذا الحديث، يصفه ري شهري بأنه غير قابل للتصديق، وعلى الرغم من أنه ادّعى مرات عدة أن الإمام ومنذ البداية، لم يرَ أن آية الله منتظري لائقًا للقيادة، فإن هذا الحديث دليل واضح على عدم عزم الإمام الخميني على عزل منتظري، بل يدل على عزم الإمام الخميني على دعم قيادة منتظري ومرجعيته الدينية معًا. ويرى الشيخ ري شهري أن «المكانة العلمية والحوزوية والتاريخ النضالي» لآية الله منتظري، و«احتمال استبدال أفراد بآخرين صالحين في مكتبه، خصوصًا بعد تولّيه القيادة» أسباب ليس لعدم معارضة الإمام لتولي منتظري وهو الفقيه العالي القدر لمنصب القيادة مستقبلًا فحسب؛ بل وتقوية قيادته؛ لكن ري شهري لا يعطي توضيحًا لماهية المجوز الشرعي لتقوية قيادته إذا كان الإمام لا يرى أنه صالح لها [كما يدّعي]؟ وهل يُعدّ احتمال إحلال أفراد صالحين في مكتبه، بعد تولّي القيادة، سببًا وجيهًا لتسليم زمام أمور المجتمع والثورة وثمرة دماء الشهداء لفرد غير صالح وساذج ومدير غير مدبر [وهي العبارات التي أطلقها ري شهري ضد منتظري]؟ وإذا كان السيّد هادي هاشمي «مجرمًا» في نظر الإمام الخميني [كما يدّعي ري شهري]، وشرط العفو عنه تعهده بعدم التدخل في الشؤون الحالية والسياسية لمكتب آية الله منتظري - كما هو مُصرّح به في الرسالة في 16/ 4/ 1366ش (7 تموز/ يوليو 1987)، وهناك آمال باستبداله بأفراد صالحين، فكيف يوكل إليه الإمام - بتعبير الشيخ ري شهري - مسؤولية حراسة بيت الشيخ منتظري؟! ومن هو القادر على الإجابة عن هذه التناقضات؟

الواقع، من خلال الدور الذي قام به الشيخ ري شهري المعروف تاريخه قبل الثورة وعلاقاته بالإمام والمناضلين [الذي يشير إلى عدم تسجيل مواقف إيجابية لمصلحة الثورة، والإمام الخميني]، ثم مواقفه الجديدة، في أواخر عمر الإمام، ومن خلال أدائه وزملاءه في وزارة الاستخبارات والمحكمة الخاصة برجال الدين - من أمثال فلاحيان، محسني آجه أي، أصغر حجازي وروح الله حسينيان - من خلال تواريهم خلف عباءة الإمام الخميني واستغلالهم اسمه، وجّهوا أكبر ضربة للإمام والثورة، وانتقموا من الإمام والمناضلين بشكل مقصود وغير مقصود؛ ومع أنه وزملاءه ومن خلال سجن بعض الناس وتهديده ومحاصرته وحرمانه، منعوا أحدًا من الرد على أكاذيبهم وتحريفهم، لكن التدقيق في نصوص كتب ري شهري المطبوعة يمكّن إلى حد ما من إثبات أكاذيبه. ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ﴾ [الأنفال: 30].

إضافة إلى ذلك، لا تعني هذه الملاحظات النقدية التي أتوجّه بها إلى بعض الشخصيات، تجاهل أفعالها الحسنة سابقًا ولاحقًا.

ثالثًا: هناك نقطة أخرى تستحق أن أذكرها في ما يتعلق بهذا السؤال: لاحظت في بعض التحليلات - ومنها تحليلات لمحللين في الخارج - القول إن سبب إفشاء زيارة ماكفارلين هو الصراع على السلطة بعد الخميني مع أشخاص مرتبطين بي، أقول وليس لدي أي اطّلاع على هدف الآخرين ونيّاتهم، ولو كنتُ أريد الحفاظ على السلطة، لكان بمقدوري وبأقل التكاليف والوسائل - وهو ما يجيزه الساسة - أن أحافظ على مكانتي الظاهرية وأجعلها مستحكمة؛ وفي ما يتعلق بذلك، فأنا مطّلع على الأساليب كلها التي يؤخذ بها في العرف السياسي للتعامل مع مراكز السلطة والقوة ومنابعهما، بما يشمل السلطة الداخلية والسلطة الخارجية. وفي ما يتعلق بأمر المرجعية الدينية [واتهامي بأنني كنت أخطط لها] أيضًا، أعرف جيدًا الأفعال والأساليب التي يمكن أن تقويها وتوسّع انتشارها، والأسلوب والحديث اللذين يحدّان منها أيضًا. لكنني وطوال حياتي العلمية والسياسية لم أكن مشغولًا بكسب السلطة والمكانة الاجتماعية والمكانة السياسية. بالنسبة لي، الأكثر أهمية هو تأدية وظيفتي الشرعية والإنسانية وحفظ أهداف الإسلام والثورة وقيمهما وإرساء العدالة وحفظ حقوق جميع الناس - وهو ما دفعت ثمنه غاليًا - ولستُ مستعدًّا في مقابلها أن أُهادن وأُقدّم أقل التنازلات، أو أن أفكر بشكل مصلحي؛ وأعتقد أن السلطة والمناصب أمور اعتبارية سرعان ما تزول، وأن ما يبقى هو أفعالنا، وهو ما نُحاسب عليه أمام الله والناس.

السؤال الرابع

فرض الإقامة الجبرية على المراجع الدينية: شريعتمداري وقمي وروحاني

في ما يتعلق بالطريقة التي عومل بها علماء ومراجع دينية مثل آية الله شريعتمداري وآية الله قمي وآية الله السيّد صادق روحاني، والتي انتهت بفرض الإقامة الجبرية والتضييق الشديد عليهم، وعلى الرغم من أن سماحتكم تعارضون هذا النوع من المعاملة، ألا تعتقدون أن تقصيرًا ما حدث من جانبكم؟ ألم يكن متوقعًا منكم معارضةً أكثر جدّية لذلك؟

الجواب:

أولًا: في ما يتعلق بالمرحوم آية الله كاظم شريعتمداري ومعارضة الطريقة [التي قامت بها أجهزة السلطة] وعاملته بها، تناولت ذلك من خلال عدد من القضايا في مذكراتي، ولن أكررها هنا. والنقطة التي يجدر ذكرها هي أنه وفي وقت كان المسؤولون، أفرادًا وجماعات، يتسابقون لإلصاق التُهَم والتشهير بالمرحوم السيّد شريعتمداري، ومع هذه الموجة الهائلة التي أُطلقت، كان الجميع ينتظر مني موقفًا مؤيدًا وعلنيًّا لأعمالهم، وكنت في منصب نائب القائد، خصوصًا أنه كانت عندي اختلافات قبل انتصار الثورة مع السيّد شريعتمداري بشأن مسائل تتعلق بالثورة وعدم تأييده لها، وأن أقول كلمة تأييدهم، لكنني اخترت السكوت، والسكوت في تلك الفترة هو عين المعارضة لما قاموا به ضد المراجع الدينية. إضافة إلى ذلك، عبّرت عن معارضتي ذلكَ صراحة في جلسات مغلقة، منها جلسات عُقدت مع رؤساء السلطات الثلاث. قطعًا، كان المرحومان آية الله غلبايغاني وآية الله نجفي أيضًا، معارضين بشكل جديّ الإهانات وطريقة التعامل مع شريعتمداري، لكنهم سكتوا أيضًا (وإن كان

غلبايغاني وبعد وفاة شريعتمداري قد أرسل إلى الإمام الخميني (رحمه الله) رسالة اعتراض سرّية)؛ لكن، كان للسكوت الظاهري والمعارضة غير العلنية، وأنا في منصب نائب القائد، معنى آخر ضدهم. وفي ما يتعلق بهذه المسألة، بلغ تشويه صورة السيد شريعتمداري لدى الإمام مبلغًا عظيمًا، إلى درجة أنه في جلسة تاريخية عُقدت في منزل الإمام، بحضور رؤساء السلطات كلها، وعندما اعترضت أنا على طريقة المسؤولين في التعامل مع تشييع جنازة شريعتمداري وتساءلت: لماذا لم تسمحوا لآية الله الحاج آقا رضا صدر بالصلاة عليه؟ رد الإمام الخميني بغضبٍ، وقال في حق شريعتمداري كلامًا قاسيًا. كان واضحًا أن الإمام [ويسبب الوشاية] وصل إلى قناعة مسلّم بها بأن السيّد شريعتمداري كان في الواقع ينوي القيام بانقلاب ضد الثورة ويسعى لسفك دماء الأبرياء والإطاحة بالثورة؛ ولذلك استخدم هذه التعابير القاسية. أحسست بأن ذهن الإمام أصبح مشوّشًا إلى درجة قد يصبح معها عصبيًا إذا ما ضغطت أكثر للدفاع عن شريعتمداري، ما من شأنه أن ينتهي إلى احتكاك واصطدام بيني وبين الخميني؛ وهذا ما لم يكن يأمله أحد، داخل إيران وخارجها.

من المؤكد أنني وفي بعض القضايا كنت معارضًا لمسار المرحوم آية الله شريعتمداري السياسي، ما أوجد خلافًا في وجهات النظر بيننا، وحاولت قدر الاستطاعة، في تلك الظروف، حيث اتخذ جميع المسؤولين وغالبية علماء الدين مواقف ضده[1]، أن أحفظ حقوقه الإنسانية، الأمر الذي أضاف

(1) لمزيد من إيضاح الجو السائد في ذلك الوقت، أشير إلى عدد من المواقف التي اتُّخذت:
أعلنت جمعية مدرسي حوزة قم الدينية [والمؤيدة مواقف الحكومة] في بيان صادر في 31/ 1/ 1361ش (20 نيسان/ أبريل 1982):
«تعقيبًا على كشف خبر مؤامرة الانقلاب الفاشلة للخائن قطب زاده وأعوانه، وإثبات علم السيّد محمد كاظم شريعتمداري بها، فإن جمعية مدرّسي حوزة قم الدينية وفي اجتماعها الرسمي، قررت بالإجماع عدم صلاحيته لمرجعية التقليد، وعلى لجنة الأمور السياسية إعداد بيان لينشر في وسائل الإعلام».
وجاء القرار موقعًا من 23 عضوًا حضروا الاجتماع (بموافقة جميع الحاضرين)، ومن بينهم: آية الله فاضل لنكراني، آية الله مشكيني، آية الله السيّد مهدي روحاني، آية الله راستي كاشاني، آية الله حسين مظاهري، آية الله آذري قمي، آية الله خرازي و...، ينظر: على رضا جواد زاده وحجة الإسلام محسن صالح، **جامعه مدرسين حوزه علميه قم از آغاز تاكنون (جمعية مدرسي حوزة قم العلمية من البداية إلى اليوم)** (تهران: مركز اسناد انقلاب اسلامى (مركز وثائق الثورة الإسلامية)، 1385ش)، ج 2، ص 216-217. =

مزيدًا من الحساسيات تجاهي؛ لكن ما يثير عجبي أن أفرادًا كانوا يشاركونه [شريعتمداري] الفكر ووجهات النظر لم تبدر عنهم أي معارضة لمواقف الحكومة ضد شريعتمداري، وكانوا يمرّون بهذه الأحداث وهم صامتون، بل انساق بعضهم ضمن الجماعة، لكنهم يتصرّفون معي اليوم [وقت تدوين هذا الكتيب] ويطلبون مني مواقف صريحة، كما لو أن لهم دَيْنًا في عنقي.

نقل أحد فضلاء قم، أنه وبعد ظهر ذلك اليوم - الذي أعقب خطاب الثالث

= إضافة إلى هذا، أعلن بيان مشترك صادر عن الشيخ صدوقي، الشيخ أشرفي أصفهاني، السيد طاهري أصفهاني، الشيخ ملكوتي والشيخ أبي الحسن شيرازي، عدم كفاءته [السيد شريعتمداري] وردّ صلاحيته ليكون مرجعًا تقليدًا ولو لشخص واحد، ينظر: صحيفة **جمهوري إسلامي**، 2/2/1361ش (22/4/1982م). ودعا إمام جمعة همدان الشيخ نوري همداني في بيان له حرّض الناسَ على الخروج بتظاهرات ضدّه (المرجع نفسه). و(قال) ملكوتي: «إن المسؤول عن الدماء كلها التي سُفكت حتى اليوم في كردستان هو شريعتمداري شخصيًا!..»، ينظر: المرجع نفسه. و(صرّح) الشيخ مشكيني: «لقد عرفته منذ 20 عامًا، هذا السيّد لا يتّصف بالتقوى، ومنذ اليوم الأول لم يكن رجلًا مستقيمًا ... هذا السيّد كان مُحبًّا للرئاسة ...»، ينظر: صحيفة **جمهوري إسلامي**، 4/2/1361ش (24/4/1982م). و(قال) الشيخ حائري شيرازي: «هؤلاء من استأثروا بالأموال الشرعية العامة [أموال الخمس] لمصلحة أشخاص معروفة سوابقهم للجميع. وإن عزل عالم دين لا يتّصف بالتقوى [وسحب الثقة] منه أمر واضح، وليس بحكم جديد »، ينظر: المرجع نفسه. وقال آية الله خزعلي: «إن عموم رجال الدين لا يمكنهم أن يعترفوا بشخص كهذا مرجعًا للتقليد ... حتى شخص واحد لا يعارض ذلك. جميع هؤلاء [العلماء] موافقون»، ينظر: المرجع نفسه. وأصدرت جمعية رجال الدين المناضلين في طهران بيانًا موقعًا من عدد من آيات الله وحجج الإسلام: مهدوي كني، موسوي أردبيلي، السيّد علي خامنئي، هاشمي رفسنجاني، أنواري، إمامي كاشاني، محلاتي، خسروشاهي، إيرواني، عميد زنجاني، مجتهد شبستري و... يقول: «إلى ذلك، حيث إن المشار إليه كان ملجأً للمفسدين والمحاربين ومستشارًا لهم ... فإن السيّد شريعتمداري لا يمتلك الشروط اللازمة لإحراز المرجعية الدينية وصلاحية التقليد»، ينظر: المرجع نفسه. وأعلن الشيخ خادمي في بيان له: «الآن وقد وصلت الثورة الإسلامية بقيادة سماحة آية الله العظمى الإمام الخميني مدّ ظله، تتوهّم الدول الكبرى وتسعى يائسة لحرف شعاع الثورة الإسلامية عن هدفها وهوحرب الإسلام على الكفر. ولذلك، يعلن عموم الشعب الإيراني تعليق العمل والدراسة في الحوزات الدينية والأسواق والخروج بتظاهرات يُظهر فيها اشمئزازه من المخططين لهذه المؤامرة، ويقدم دعمه إلى قائد الثورة العظيم الشأن»، ينظر: المرجع نفسه. و(قال) الشيخ راستي كاشاني: «القضية قضية مهمة على كل شخص أن يهتم بها، وما عاد جائزًا لشخص أن يقلد مثله [شريعتمداري] ولو ساعة واحدة»، ينظر: المرجع نفسه. و(قال) السيّد أبو الفضل موسوي تبريزي: «منذ وقت طويل يعرف أهل تبريز وأذربيجان الشرقي والغربي الغيورون، أن الرجل هو أم الفساد في إيران»، ينظر: المرجع نفسه، و(قال) الشيخ جنتي: «يوجب الشرع الإسلامي على مقلدي شريعتمداري أن يعدلوا عن تقليده»، ينظر: المرجع نفسه. =

عشر من رجب - [وهو الخطاب الذي انتقدت فيه قائد الثورة] ومهاجمة منزلنا، اتصل هاتفيًا بأحد المراجع المحترمين، وطالبه بالتحرك للدفاع عني والاعتراض على المهاجمين وانتقد سكوته، يقول: ردَّ مبتدئًا: «من يأكل الشمام يتحمل ارتعاش

= توافقت جميع الأجنحة والمجموعات السياسية في البلاد على هذه المسألة، ولم تتوانَ عن مهاجمة المرحوم السيد شريعتمداري وإهانته؛ وأقدم رؤساء السلطات الثلاث (السادة علي خامنئي، هاشمي رفسنجاني، موسوي أردبيلي) ورئيس الوزراء (مير حسين موسوي)، والسيّد موسوي خوئيني ها، والشيخ ناطق نوري، والسيّد موسوي تبريزي، وبعض الوزراء و... على توقيع بيان يعلنون فيه موقفهم ضده. وسط هذا الجو السياسي و هذا الجو الإعلامي ضد شريعتمداري، فإن آية الله منتظري بسكوت ذي معنى تجاه التهم الموجّهة إلى المرحوم السيد شريعتمداري، لم يتخذ موقفًا (مشابهًا) فحسب، لكنه أيضًا وفي الجلسات الخاصة مع المسؤولين، وعلى الرغم من جوّها المتشنج، اعترض على هذه الإجراءات. إن ردة الفعل الوحيدة التي غطاها بعض الصحف هو أنه، وعلى خلفية بيان جمعية مدرّسي الحوزة بتعطيل دروس حوزة قم الدينية وحوزتي مشهد وأصفهان، تم تعطيل دروس المراجع العظام غلبايغاني، مرعشي نجفي، ومنتظري في قم ودرس السيّد عبد الله شيرازي في مشهد [السؤال: هل كان هذا موقفًا مع الحكومة ضد شريعتمداري أم العكس؟ ادعت أجهزة الحكومة أنه لمصلحتها]، وعلى فرض صحة هذه التقارير [لمصلحة الحكومة]، كان تعطيل الدروس من الحوزة والطلاب [مفروضًا عليهم لا إراديًا]؛ على الرغم من أن كتاب **جمعية مدرسي حوزة قم العلمية من البداية وحتى اليوم**، سعى ليظهر المسألة بأن المراجع العظام أنفسهم، واعتراضًا على آية الله شريعتمداري قاموا بتعطيل دروسهم، وهو ما أعقبه تعطيل دروس الحوزة! (ج 2، ص 220). لقد ورد تقرير معارضة الشيخ منتظري لمسار التعامل مع السيد شريعتمداري، إضافة إلى مذكراته [منتظري]، في مذكرات الشيخ رفسنجاني الذي كتب - بالتأكيد وفق روايته الخاصة - في مذكراته في 6/ 2/ 1361ش (26 نيسان/ أبريل 1982)، أي بعد ستة أيام على صدور بيان جمعية المدرّسين، وفي جو مشحون بالتوتر: «بعد الظهر جاء السيّد موسوي أردبيلي والسيّد حسن طاهري خرم آبادي، وقالا إن آية الله منتظري يريد أن يقول للإمام أن ينزع حدّة التوتر عن مسألة السيّد شريعتمداري [من أجل كشف الحقيقة]، وأن يُعيد استجوابه»، ينظر: علي أكبر هاشمي رفسنجاني، **پس از بحران (بعد الأزمة)** (تهران: معارف انقلاب اسلامى، 1386ش)، ص 81.

ألقى الشيخ ري شهري أيضًا بصفته مسؤول ملف السيد شريعتمداري ومن المحرضين عليه، خطابًا مليئًا بالإهانة [وقلب الحقائق]، قبل خطبة الجمعة في قم، في 3/ 2/ 1361ش (23 نيسان/ أبريل 1982). ويحاول **في مذكراته أن يجعل الشيخ منتظري شريكًا في توجيه الإهانة، فيكتب: «في ذلك التاريخ، كان إمام جمعة قم هو** الشيخ منتظري، وأقيمت صلاة الجمعة في مدرسة الحكيم النظامي (الإمام الصادق (ع))»، ينظر: حسين علي منتظري، **بخشي از خاطرات (جزء من المذكرات)** (قم: مكتب آية الله منتظري، 1379ش)، ج 1، ص 297؛ في حين أن الشيخ منتظري وبشهادة الصحف ووسائل الإعلام منذ شهور سبقت هذا التاريخ لم يُقم صلاة الجمعة في قم، بل إن من أقام صلاة الجمعة في قم، في 3/ 2/ 1361ش (23 نيسان/ أبريل 1982) **هو الشيخ** مشكيني، والد زوجة الشيخ ري شهري، ونشرت الصحف حديثه بعناوين بارزة؛ **منها صحيفة جمهوري إسلامي** (الجمهورية الإسلامية) التي كتبت في صدر عناوينها: **«آية الله مشكيني في خطبة جمعة قم: هذا الإنسان** (شريعتمداري) منذ البداية لم يكن ذا تقوى»؛ **وذيّلت ذلك بما تضمّنته خطبة الشيخ ري شهري، ينظر: صحيفة جمهوري إسلامي، 4/ 2/ 1361ش (24/ 4/ 1982). وكما يقول في مذكراته فقد استند إلى الصحف لنقل** خطبته، ولذلك، **من المستبعد ألا يكون قد انتبه إلى أن إمام جمعة قم كان الشيخ مشكيني وليس الشيخ منتظري.**

الأقدام[2]؛ أنا لا أتحدث في السياسة ومشغول بالفقه والأصول، لا شأن لأحد عندي». ويواصل (أحد الفضلاء): بعصبية وحدَّة قلت: «المسألة ليست شخصية، المسألة تخص المرجعية الدينية وحرمة الحوزة الدينية». فردّ ذلك الشخص: «يا سيدي؛ ماذا تقول، قضى السيّد الخميني على المرجعية، منذ ذلك الوقت الذي تعامل فيه مع السيّد شريعتمداري بتلك الطريقة؛ وهو اليوم نفسه الذي سكت فيه منتظري، وبقيت في القضية وحدي».

إنني إذ أتعجّب من هذا الشخص الذي يدعي هذا الكلام وهو من كان الأقرب إلى المرحوم آية الله شريعتمداري، ما هي ردة الفعل التي صدرت عنه يومذاك، وأي اعتراض أبداه، ولم أقم به أنا حتى يتهمني بالتقصير، وأنا من كنت أقرب إلى الإمام الخميني، ولدي خلافات فكرية مع المرحوم شريعتمداري.

ثانيًا: في قضية الإقامة الجبرية التي فرضتها الدولة بحق الشيخ قمي وآية الله السيّد صادق روحاني أيضًا، كنت أذكر في لقاءاتي مع المسؤولين أصحاب العلاقة مساوئ هذا النوع من التعامل؛ لكن هؤلاء كانوا يضعون الأمر في عهدة الإمام، وكانوا يقولون إن هذا رأيه، ويقدمون المسألة وكأن قرار الإقامة الجبرية صادرٌ عنه.

الخلاصة، نظرًا إلى ظروف تلك الفترة، ومعارضة القوى الثورية آية الله شريعتمداري وآية الله قمي وآية الله روحاني وحساسيتها تجاههم، وسكوت باقي العلماء والمراجع، إلّا في مرات نادرة، فإنني أعلنت معارضتي لهذا الصدام غير

---

(2) نص المثل بالفارسي: هركسى خربزه مى خورد، باى لرز ان هم بنشيند، ويعني من يُقدم على عمل خطر وغير محسوب، عليه أن يتحمل النتائج، وتقول قصة المثل إن صديقين كانا يعملان أجيرين، من الصباح إلى المساء، وكان ما يحصلانه من مال لا يكفي إلا لشراء بعض الطعام، ولا يزيد أحيانًا على الخبز، وذات يوم ذهب أحدهما إلى السوق ليشتري طعامًا، وخلال مروره في السوق، رأى الشمام عند بائع الفاكهة، فاشتهاه، لكنه تذكر أن ماله لا يكفي، وعليه أن يشتري من الطعام ما يُعين الجسد على التحمل، حاول أن يثني نفسه ويواصل المسير نحو الخباز، لكنه انصاع لذلك الاشتهاء واشترى شمامة وعاد إلى صديقه، وعندما رأى صديقه الشمامة قال له: وهل تظن أنها ستُسكت صوت الجوع في بطني وبطنك؟ مخطئ، فالخبز مقوٍ أكثر، صحيح أن الشمام حلو المذاق، لكنه في النهاية ماء. وأمضيا النهار جائعين إلى اليوم التالي، ولذلك يقال للشخص الذي يهتم بأمر جانبي على حساب المهم: فكر بالخبز، فالشمام ليس أكثر من ماء. ويقال أيضًا لأن الشمام من الأطعمة الباردة، فعليه أن يتحمل رعشة البرد. وفي المحصلة، تدل المقولة على أن من يفعل فعلًا عليه أن يتحمّل عواقبه. (المترجمة)

المنطقي ومحاصرتهم، وكان ثمن هذه المعارضة الجدية لبعض المواقف السياسية للمسؤولين، إثارة حساسية المرحوم الإمام وبعض الثوريين تجاهي؛ ومع ذلك، ومع تغيّر الظروف وتراجع الحساسيات، ما زال هناك - ربما القوى ذاتها المتشددة في تلك الفترة - من يظن أنني قصّرت، أو أن إجراءاتي لم تكن كافية.

ثالثًا: من المؤسف والمثير للعجب أن أعلم أنه قيل لآية الله [صادق] روحاني إن قرار إقامته الجبرية قد صدر عني! في حين أن الحقيقة هي خلاف ذلك. وبعد رفع الإقامة الجبرية عنه، وعندما أرسلت إليه أحد أعضاء مكتبي، قال له السيّد روحاني بلهجة لائمة (ما مضمونه): «عندما وضعوني قيد الإقامة الجبرية، وضع أحدهم السلاح في صدري، وقال أنت ضد الثورة، ويجب أن تُحاصر، وقرار حصارك جاء برأي من آية الله منتظري». في حين، وإضافة إلى أنني لم أكن على علم بخطة فرض الإقامة الجبرية على السيّد روحاني، قمتُ عندما بلغني أن القرار جاء بسبب معارضته أن أتولّى منصب نائب القائد، ببيان التبعات والآثار السلبية لهذا القرار في اجتماع مع الشيخ ري شهري، وفي الشأن ذاته سجّلت اعتراضي في جلسة أخرى مع المرحوم الحاج السيّد أحمد الخميني؛ لكن عمليًا لم يؤثر فيهم اعتراضي، واستمر فرض الإقامة الجبرية عليه. هم يعرفون خصالي ومشاعري ويعلمون أنني لم أرضَ بذلك في أي وقت، واعترضت على ذلك مرات عدة في جلسات مغلقة. ولا أعرف الهدف من وراء تزوير هذا الخبر، ولا القصد من إيجاد سوء الظن بي لدى آية الله روحاني. الجميع يعرف أن السيّد روحاني أمضى 13 عامًا [1966-2000] قيد الإقامة الجبرية، منها ما يقرب من ثلاثة أعوام ونصف العام كنت نائبًا للقيادة. والسؤال المطروح هنا، إذا كان قرار الإقامة الجبرية صادرًا عني، فلماذا لم يُلغَ القرار بعد خروجي من السلطة ولزومي منزلي، وبقي في قيدها ما يقرب من عشرة أعوام؟ وإذا كان سبب وضعه قيد الإقامة الجبرية مخالفته تعييني في منصب خليفة (الإمام الخميني)، فالأحرى بهم أن يقدموا إليه جائزة، لا أن يستمروا بقرار حبسه المنزلي! لأنهم في النهاية شاركوه هذا الرأي، بل إنه سبقهم إلى ذلك وأعلن عن مخالفته. أظن أن مسألة معارضته أن أتولّى ذلك المنصب لم تكن سوى ذريعة لأشخاص رسموا خطة من أجل الوصول إلى السلطة بعد الإمام، فقاموا بإزالة معوّق ومنافس من طريقهم باسم شخص آخر معوّق ومزعج لهم، وعلى حسابه.

السؤال الخامس

خلفيات اعتقال السيّد مهدي هاشمي وإعدامه

في ما يتعلق بالحوادث المرتبطة بالمرحوم السيّد مهدي هاشمي، وهو المحور الذي تُختزل فيه مخالفة معارضيك، والذي دارت حوله وحتى يومنا هذا تحليلات وتصريحات مختلفة؛ لكن النقطة التي يرى عدد كبير من الناس أنك لم تُقدّم إجابة عنها، هي ما إذا كنتم موافقين على أعماله، أم لا؟ وهل تقبلون بالاتهامات المنسوبة إليه؟ وبشكل عام، لماذا أبديتم حساسية تجاه الصدام معه؟ ألم يكن من الأفضل أن يأخذ ملفُه القضائي مسارَه الطبيعي؟

الجواب:

في ما يرتبط بالسيّد مهدي هاشمي[1]، بيّنت في كتاب **المذكرات**، وفي كتاب

---

(1) مهدي هاشمي، من الأعضاء المؤسسين للحرس الثوري، ارتبط شقيقه بمصاهرة مع آية الله منتظري، كما ارتبط هو نفسه بصداقة معه، اتُّهم بالمسؤولية عن فضح زيارة ماكفارلين [في عام 1986] إيران، وتسريب معلومات بشأنها إلى مجلة **الشراع** اللبنانية [2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1986]، على الرغم من أنه كان في السجن في وقتها، حيث اعتُقل بتهمة المشاركة في اغتيال رجل الدين أبي الحسن شمس آبادي [هذه التهمة تعود إلى عام 1976 قبل الثورة] والقيام بنشاطات تدعم حركة الحرية. وحوكم أمام محكمة سرية خاصة، وحُكم عليه بالإعدام بتهمة أنه «مفسد ومحارب»، ونُفّذ فيه الحكم في عام 1987. ويذكر الشيخ منتظري في **مذكراته** أنه أُلصقت به تهمة إرسال متفجرات إلى السعودية في موسم الحج من دون أدلة، ينظر: منتظري، **المذكرات**، ج 1، ص 613، ويمكن مطالعتها على الموقع الرسمي لآية الله منتظري: https://bit.ly/3eLqUHI؛ كما ينقل منتظري في **مذكراته** أيضًا ما أوردته مجلة **الشراع** اللبنانية، نقلًا عن ري شهري في ما يتعلق بموقف الإمام الخميني من إعدامه؛ إذ يقول: «قبل إعدام السيّد مهدي، اتصل بي السيّد أحمد من مكتب الإمام، وقال إن الإمام يرى ألا يعدم السيّد مهدي، وأن يتم نفيه، فقلت أريد أمرًا خطيًا من الإمام، فقال أرسل من يستلمه، ولم أرسل، وأُعدم السيّد مهدي، ثم أرسلوا الرسالة بأنفسهم، لكنه أُعدم قبل وصولها»، ينظر: منتظري، **المذكرات**، ج 1، ص 616، في: https://bit.ly/2RVCqXa (المترجمة)

ديدگاه ها (وجهات نظر) أيضًا[2] بعض النقاط؛ وأشير هنا أيضًا إلى نقاط أخرى. وأُذكّر بأن بيان هذه النقاط لا يأتي بسبب محبتي الشخصية له، لكن لأن ما حدث معه تحوّل إلى ذريعة وإلى قميص عثمان، وللوصول إلى أهدافهم، جعلوا منه خلال العقدين الأخيرين مسلسلًا من الكذب والتحريف وتغطية الحقائق يعمدون إلى تكراره.

أولًا: المرحوم السيّد مهدي هاشمي من الأشخاص المناضلين خلال الفترة التي سبقت الثورة، وكانت تربطهما صداقة قوية، واشتركا في الكثير من أعمال المقاومة. كان يكن محبة كبرى للمرحوم آية الله رباني شيرازي، وكان يستفيد من فكره وتخطيطه في أمور النضال. ويرد في وثائق السافاك أن السيّد مهدي شخص ناشط ومؤيد شديد للإمام الخميني، وتؤكد هذه الوثائق ضرورة السيطرة عليه ووقف نشاطاته. اعتقله السافاك أكثر من مرة في أصفهان، وفي المرة الأخيرة أرسله إلى الخدمة العسكرية عقابًا له، وسمعت أن جهود المرحوم آية الله [السيد أحمد] خوانساري لتخليصه من السجن، بطلب من المرحوم آية الله سعيدي خراساني، لم تؤدِّ إلى نتيجة، لأن السافاك كان قد أصدر قرارًا مؤكدًا ضرورة معاقبته، وأن يبقى في الخدمة العسكرية مدة عامين. وبعد انتهاء مدة الخدمة العسكرية، وتزامنًا مع الفترة التي اختفى فيها المرحوم محمد [منتظري] من إيران، انشغل السيّد مهدي بالعمل في مجال البناء إلى جانب نشاطاته الإعلامية والنضالية، وكما قال أيضًا: انشغل بتربية الكوادر الثقافية وتشكيل نواة المقاومة للمواجهة العسكرية ضد نظام الشاه.

1 - في هذه الأعوام [سبعينيات القرن العشرين]، وصلت المجريات المتعلقة بكتاب **الشهيد الخالد** والمرحوم الدكتور شريعتي إلى أوجها، وبرزت خلافات واضحة بين رجال الدين، وكان السافاك يريد وبشكل كامل أن يستفيد

---

(2) يتضمن كتاب **ديدگاه ها (وجهات النظر)** حوارات آية الله منتظري ورسائله ونظرياته خلال فترة فرض الإقامة الجبرية عليه. ويتكون من ثلاثة أجزاء: حسين علي منتظري، **ديدگاهها پيامها ونظريات منتشره فقيه عاليقدر حضرت آيت الله العظمي منتظري در زمان حصر غير قانوني (وجهات نظر الرسائل والنظريات المنشورة للفقيه العالي القدر حضرة آية الله العظمى منتظري في فترة الإقامة الجبرية غير القانونية)**، ط 3 (قم: مكتب آية الله العظمى منتظري، 1383ش). (المترجمة).

من هذه الفرصة ليوجّه ضربة إلى نضالات الإمام الخميني وصورته وصورة مؤيديه؛ لذلك وبتحريض من السافاك طرح شخص من مدينة السيّد مهدي، سؤالًا على المرحوم آية الله غلبايغاني عن رأيه في كتاب **الشهيد الخالد**، فأجاب: إنه كتاب منحرف؛ وكان ذلك فاتحة لمفاقمة الأمور، ومن جهة أخرى، نشرت مجموعة من رجال الدين المعروفين[3] كتابات ضد الدكتور شريعتي، تقول إنه منحرف فكريًا ووهّابي.

أدّى السافاك دورًا مؤثّرًا في نشر هذا النوع من المؤلفات والكتب التي من شأنها أن تُعزّز الخلاف بين رجال الدين. ومن المؤكد أن من بين هؤلاء من كتب ونشر من منطلق التقرب إلى الله والقناعة بانحراف الدكتور شريعتي ومؤلف **الشهيد الخالد** [الشيخ نعمت الله صالحي نجف آبادي]. وعلى أي حال، استثمر السافاك ذلك سياسيًا لقمع التيار المناضل، وعلى رأسه آية الله الخميني. وفي أكثر من واحد من خطاباته قبل انتصار الثورة وبعده، ذكَّر الإمام بخطر تعظيم الخلافات. وأشار في إحداها إلى ثلاث قضايا أوجدت خلافات بين الفئات المتديّنة، وهذه القضايا: كتاب **الشهيد الخالد** وقضية المرحوم شمس آبادي وقضية المرحوم شريعتي، وقال: «... هناك نوع آخر [من الخطط]، قبل شهر رمضان المبارك، وقبل شهر محرم، وهما شهران لاجتماع المسلمين - وقبل أن يأتي هذان الموسمان يقومون [أيادي الحكومة] بفعل ما. رأينا وعلى مدى عامين وثلاثة أعوام - وما يجري الآن إتمامه - البساط الذي مدُّوه من أجل كتاب **الشهيد الخالد**، فهذا يشده إلى هذه الجهة، وآخر يجذبه إلى الجهة الأخرى، وأتلفوا شهر رمضان وشهر محرم والأيام كلها على ما يهدر الطاقات، فيما صاحب الجلالة [!] وبهدوء تام يأكل أموال اشعب ويُعزّز من سطوته عليه ... وبعد ذلك يبتدعون أمرًا جديدًا، قضية المرحوم شمس آبادي رحمه الله، قَتلوه أم قُتل كان هذا موضوعًا آخر، ولعام آخر شغلوا الناس بمن يقف وراء قتله، من قتله ومن لم يقتله؛ وتعارك الناس على هذا، وهذا لم يكن بلا تخطيط؛ لا تتخيّلوا أن واقع الأمر يتعلق بشخص قتل وما فعله الآخر؛ لا، هذه خطة معقود عليها الكثير ... حيث لا

(3) أمثال الشيخ قاسم إسلامي والشيخ أحمد كافي. (المراجع)

تزال هذه الخلافات قائمة، أسبابها هي نفسها أسباب الخلافات السابقة، ليتمكن أعداؤكم الأصليون من النوم براحة بال وليقولوا الحمد لله هم مشغولون، ينازع بعضهم بعضًا، ويوجهون الضربات إلى أنفسهم ...»[4].

في تلك الظروف، استفاد السافاك من بعض الوجوه الحسنة السمعة، وأوجد صورة ذهنية لديها، حيث بدا أن هناك في الواقع، تيارًا انحرافيًا وهّابيًا في إيران، هو في طور النضوج والوصول إلى القمة، وأن «حسينية الإرشاد»[5] ومؤيدي كتاب **الشهيد الخالد** في الحوزة الدينية، هما معسكرا الوهّابية المهمَّان. ويمكن اعتبار منحرفي الفهم والمتعصبين والمتنافسين والحسّاد ممن ساعدوا في تشكل هذه التيارات وإدامتها؛ وفي النهاية، على مدى يقرب من ثلاثة أعوام، هُدر الكثير من الطاقات في هذه القناة المنحرفة، وهو ما سجل التاريخ بعضه.

كان المرحوم السيّد شمس آبادي أيضًا، في ما يتعلق بالموضوعين - كتاب **الشهيد الخالد** والمرحوم الدكتور شريعتي - حساسًا بشكل كبير، ورأى أنه مكلّف مقاومتهما؛ وفي منطقة أصفهان، حيث كان له تأثيرٌ نسبيٌّ، كان كلما أحسّ بقوة وتزايد المؤيدين لأي منهما، يرسل أحدًا، أو يذهب بنفسه، للخطابة ضد الكتاب والمرحوم الدكتور شريعتي ومؤيديه. في تلك الفترة، ولأن التيارين، تيار الدكتور شريعتي، وتيار كتاب **الشهيد الخالد** كانا من ضمن الجناح البارز والمقاوم، والمؤيد أيضًا للمرحوم آية الله الخميني، وأي فعل أو قول ضد هذين التيارين كان يُعتبر في نظر عدد كبير من المناضلين معارضة للنضال وتواطُؤًا مع نظام الشاه، وكان هذا هو نفسه أيضًا تقويم السافاك للحالة، ولذلك سعى لتخريب صورة هذين التيارين بين الناس وعلماء الدين والمراجع.

---

(4) روح الله الخميني، **صحيفة الإمام: تراث الإمام الخميني (قدّس سرّه) (خطابات، نداءات، مقابلات، أحكام، وكالات شرعية، رسائل شخصية)**، ترجمة منير مسعودي، 22 مج (طهران: مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني، 2009)، ج 4، ص 236-237.

(5) تقع «حسينية الإرشاد» في الشارع المعروف اليوم بشارع علي شريعتي، وهي الحسينية التي شهدت أقوى خطابات الدكتور شريعتي ومحاضراته ضد نظام الشاه في ستينيات القرن الماضي، وما زالت قائمة إلى اليوم. (المترجمة)

2 - من المؤكد ومنذ فترة سابقة، أن عددًا من رجال الدين، وإن كان لا يبالي بالأمور الاجتماعية والسياسية للمجتمع ويُحجم عن التدخل فيها بشكل كامل، فإنه كان يبدي حساسية للخلافات المذهبية ويشتبك معها، وانتقده المرحوم الإمام بشدة، وقال ضمن دروس الحكومة الإسلامية في النجف [في عام 1970]: «انظروا إلى الحوزة الدينية، ستشاهدون آثار هذه الدعاية والتلقين الاستعماري. تشاهدون أفرادًا مهملين وبلا عمل، وكسالى بلا همة، ينصرفون إلى قول الأحكام الشرعية وقراءة الدعاء، ولا يقدرون على عمل غير ذلك ... هذا النوع من الأفكار البلهاء التي تستقر في أذهان البعض، تقدم خدمة إلى المستعمرين والحكومات الجائرة، ليُبقوا الوضع في الدول الإسلامية على ما هو عليه، وليحولوا دون النهضة الإسلامية. هذه أفكار جماعة تعرف بالمُقَدسين، وهم مدّعو قداسة لا مقدسون ... هذه الجماعة يجب بداية نصيحتها وإيقاظها ... وفي ما بعد، إذا لم يفلح معهم التذكير والإرشاد بالنصيحة المكررة، ولم يستيقظوا ليقوموا بواجبهم، يصبح معلومًا أن تقصيرهم لا يرجع إلى الغفلة، بل إلى علة أخرى. عندها يكون حسابهم بشكل آخر». ويواصل الإمام الخميني، معتبرًا رجال الدين الملحقين بأجهزة الظلم أو الذين يرفعون الأكف بالدعاء للشاه، تابعين إلى أجهزة الأمن الإيرانية، وصرّح: «يجب على شبابنا أن ينزعوا عمائم هؤلاء. عمائم رجال الدين الذين يحملون لقب فقهاء ولقب علماء الإسلام يوجدون الفساد في مجتمع المسلمين، يجب إزالتها. أنا لا أعرف هل مات شبابنا في إيران؟ أين هم؟ نحن لم نكن كذلك، لماذا لا يسقطون عمامات هؤلاء؟ أنا لا أقول أن يقتلوهم، فلا قتل لهؤلاء، لكن عمائمهم يجب نزعها من على رؤوسهم. الناس مكلفون، شبابنا الغيورون في إيران مكلفون أن يمنعوا هذا النوع من رجال الدين، قوَّالو جلّ جلاله، من الظهور في المجتمعات والتجول بين الناس بالعمائم؛ ليس من اللازم إبراحهم ضربًا، لكن أزيلوا عمائمهم»[6].

لم يكن حديث الإمام هذا، في نظر كثير من المراقبين، يقصد شخصًا بعينه،

(6) الإمام روح الله الخميني، **ولايت فقيه (حكومت اسلامى)، (ولاية الفقيه (الحكومة الإسلامية)** (تهران: مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني، 1373ش)، ص 148-149.

كما يعود زمانه إلى عقد الستينيات ما قبل نشر كتاب **الشهيد الخالد**؛ لكنه بالتأكيد، وبعد نشر الكتاب، وفي أوج الخلافات المذهبية، جعل هذه الفئة من رجال الدين الساكتين في مرمى عتابه، وقال إن ثورة سيد الشهداء كانت لإقامة الحكومة الإسلامية(7). وطوال فترة النضال، خصوصًا في الفترة التي قام رجال الدين الساكتين بالدعاية بشدة ضد كتاب **الشهيد الخالد** والدكتور شريعتي، انتشر هذا الحديث بشكل واسع في صفوف الشباب الثوريين الذين رأوا أن معارضة الدكتور شريعتي وكتاب **الشهيد الخالد**، هي معارضة للحركة الإسلامية وتعاون مع الشاه. وكان لانتشار خطبة الإمام في تلك الفترة، حيث الجو المذهبي المتشنج من جهة، والإهانات البالغة التي كان يوجّهها بعض رجال الدين من على المنابر

---

(7) في قسم من خطبته في الأول من تيرماه 1350ش (22 حزيران/ يونيو 1971)، في جمع من رجال الدين وطلاب النجف (في مسجد الشيخ الأنصاري)، وضمن شكره الطلاب المسلمين في الخارج، الذين لم يبقوا ساكتين في ما يتعلق بالقضايا الإسلامية وخرجوا محتجين، خاطب الخميني طلاب النجف بالقول: «هؤلاء طلاب العلوم الجديدة، في النهاية مسلمون يقظون؛ أنا وأنتم طلاب العلوم القديمة، لكننا كسالى ونائمون. الأجواء هنا حيث يجب عدم الحديث بكلمة عن الأوضاع! وأن الحديث ينافي المرجعية في الأصل! فرجل الدين يجب ألا يتحدث؟!»، ويستمر الخميني في الحديث عن صمت كثير من رجال الدين في إيران، ويذكر بالاسم قم، مشهد، تبريز وأصفهان، ويرى أن عدم احتجاجهم على جرائم الحكومة بذرائع وتوجيهات شرعية هو مصيبة تلحق بالإسلام، ويقول: «أن يكون في الإسلام مثل هؤلاء المعممين [رجال الدين] مصيبة له». وفي حديث له بعد شهور من نشر كتاب **الشهيد الخالد**، وفي أوج الخلافات المذهبية في تلك الفترة، خاطب رجال الدين بالقول: إن الإمكانات التي توافرت لكم اليوم تفوق ما توافر من قدرات الإمام الحسين سيد الشهداء. الحسين لم يمتلك سلطة في مقابل السلطة، لكنه نهض، وكم عارض وكم فعل إلى أن استشهد. ولو أنه كان متقاعسًا والعياذ بالله، لكان باستطاعته أن يقول لست مكلّفًا شرعًا ذلك. حكام ذلك الزمان كانوا يتمنون من الله لو سكت سيد الشهداء، واستمر في ركوبه على أعناق الناس وكأنهم حمير مركوبة. كانوا يخافون من خروجه عليهم، غير أن الإمام الحسين أرسل مسلم (ابن عقيل) داعيًا الناس إلى بيعته لإقامة الحكومة الإسلامية، وليُطيح بتلك الحكومة الفاسدة ...»، ينظر: روح الله الخميني، **صحيفه امام: مجموعه آثار امام خمينى (س) بيانات، پيام ها، مصاحبه ها، احكام، اجازات شرعى ونامه ها (صحيفة الإمام: البيانات، الرسائل، المقابلات، الأحكام، الفتاوى الشرعية والمخاطبات)** (تهران: مؤسسة تنظيم ونشر آثار امام خمينى، 1378ش)، ج 2، ص 370-372.

نلفت هنا إلى أنه يشيع في الفارسية استخدام تعبير «خرسواري» (ركوب الحمير) للدلالة على تسخير البسطاء من الناس باسم الدين أو السياسية، كما يستخدم تعبير «مسابقة الحمير» للدلالة على الغباء، وعدم الوصول إلى خط النهاية، وهناك مقولة شعبية تقول: «التسابق بالحمير عيب والسقوط عن الحمار عيبان». (المترجمة)

من جهة أخرى، أثره في جعل بعض الشباب الثوريين يُقدم على بعض الأفعال؛ ومن ضمنها حادثة مقتل شمس آبادي، وكنتُ في السجن حينها، وسمعتُ على لسان ضابط التحقيق، وكان اسمه رسولي، إشارات تقول إن شيئًا ما قد حدث خارج السجن؛ كان رسولي يسعى لربطي بقضية مقتل شمس آبادي! وسمعتُ في السجن أن أفرادًا تعرّضوا للمرحوم شمس آبادي، وكانوا من أصدقاء السيّد مهدي هاشمي، ومن المقلدين والأنصار العنيدين للمرحوم الإمام. وجرى في ذلك الوقت حديث عن أنهم لم يقصدوا قتله، إنما إخافته [وتهديده حتى يرفع يده عن مخالفة المناضلين] فحسب!

وأخيرًا، لاحظت أنه ورد في بعض الكتابات المنشورة واستنادًا إلى مذكراتي: أن الشيخ منتظري، واستنادًا إلى كلام الإمام الخميني، يدافع في حديثه عن السيّد مهدي هاشمي وعن قتل شمس آبادي؛ في الوقت الذي طالبت بالاهتمام بأصل المسألة وجذورها، أنني كنت وما زلت معارضًا لهذا النوع من الأفعال، سواء صدر عن أفراد أم مجموعات؛ وحتى في ما يتعلق بقضية أتباع فرقة البهائيين في نجف آباد، حيث كانت دائمًا محل نزاع، كنت ووالدي مقتنعين بنقدهم فكريًا، لا مصادمتهم جسديًا بالعنف؛ بل إن والدي لم يسمح بالتعرض لمراسمهم وأموالهم. ولذلك فإن موقفي هو معارضتي وتقبيحي هذا النوع من الأفعال المتطرفة، ولا فرق عندي ماذا كانت نيّة مرتكب الفعل. وأعلن أن هذه الأفعال المتطرفة التي حدثت، قبل الثورة وبعدها أيضًا - مثل قضية ما يعرف بـ «القتل المتسلسل»[8] وما شاكلها - تخالف الشرع

(8) وقعت هذه الجرائم بحق مجموعة من المثقفين والسياسيين الإيرانيين، وكان محمد مختاري ومحمد جعفر بوينده، الأعضاء في اتحاد الكتّاب الإيرانيين اليساري، وداريوش وبرفانه فروهر، وهم من قادة حزب الشعب الإيراني، من ضحايا عمليات القتل السياسي في خريف 1998 في طهران، التي عرفتها وسائل الإعلام بأنها عمليات قتل متسلسلة. وأصدرت وزارة الاستخبارات الإيرانية بيانًا أعلنت فيه أن مجموعة من الموظفين «غير المنضبطين» في الوزارة تورطت في قتل هؤلاء النقاد والمعارضين الأربعة. كما عثر على مجيد شريف، كاتب ومحرر مجموعة أعمال علي شريعتي مقتولًا في العام نفسه، وقُتل مثقفون آخرون، وجرت محاكمات غير علنية من دون حضور عوائل القتلى، وصدرت أحكام بحق عدد من الموظفين، وجرى التشكيك في حادثة انتحار سعيد أمامي نائب وزير الاستخبارات وأحد المتهمين الرئيسين في القضية، وما زالت عوائل القتلى تشير بالاتهام إلى مسؤولين كبار، ما زالوا يتقلدون مناصب إلى =

والعقل، وأعلنتُ ذلك مرات عدة في وسائل الإعلام. لم يكن اعتراضي على أصل متابعة قضية السيّد مهدي هاشمي والتعامل معها، بل كانت المشكلة هي لماذا جرى تسييس الملف بشكل حزبي، ولم تأخذ مسارها من دون تحيّز، وبما يطابق الشرع والقانون؟

في فترة ما بعد الثورة، قُتلت مجموعة من الكتّاب والمستنيرين الإيرانيين على أيدي عناصر من وزارة الاستخبارات؛ وعندما فُضحت المسألة، جرى توجيه الاتهام إلى سعيد إسلامي (إمامي) وآخرين، ومن أجل انتزاع اعترافات منهم، ومحاولة ربط هذا القتل بالصهيونية والخارج، عرّضوهم لتعذيب وحشي، وطاول الاعتقال والترهيب الجسدي والنفسي عوائلهم، واتّهموهم بتهم ملفقة، وفي النهاية قالوا إن سعيد إسلامي انتحر بشرب مواد تنظيف داخل السجن! إن الإشكال الذي طرحته في ما يتعلق بمعالجة ملف السيّد مهدي هاشمي، هو نفسه ما أطرحه بالنسبة إلى هذه القضية، وكما تعرف أكثر من غيرك، كان من بين الاتهامات التي وُجّهت إليك [مؤلف هذا الكتاب سعيد منتظري] وإلى أصدقائك إفشاء وقائع القتل المتسلسل هذه، وحيازتك على فيلم التحقيق الوحشي مع المتهمين بهذه القضية.

كان اعتراضي - من دون أن أدخل في تفصيلات القضية - أنه يجب أن تتم معالجة هذه القضايا بما فيها من اتهامات بعيدًا عن الجدل السياسي، وبما يطابق الموازين (الشرعية)، لتتم معرفة البريء من المذنب؛ فهل هذا معناه أنني أدافع عن الفعل المنسوب إلى المتهمين؟!

في خطاب الإمام - الذي نقلتُ أجزاء منه سابقًا [والذي أذيع فى السبعينيات قبل الثورة] - ومع أنه لم يقصد شخصًا بعينه، لكن انتشاره في أجواء متوترة ومتشنجة، جعله سببًا في تحريض الشباب المتدينين - الذين كانوا يقلدون الإمام ومن أنصاره المتشددين - وأفرط بعضهم وبالغ في الفعل

= اليوم، إضافة إلى رجال دين معروفين أصدروا فتوى بقتلهم، وتقول إنهم نجوا من العقاب. ينظر: «گزارش قتل فروهرها، به روايت پرستو فروهر» (تقرير قتل عائلة فروهر برواية برستو فروهر)، **بي بي سي فارسي**، 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2019، شوهد في 20/ 7/ 2019، في: https://bbc.in/3b2RKYp (المترجمة)

[عبر التحرش بمن يخالف نضالهم]، وكان يعتقد أنه يقوم بواجبه الشرعي وينفذ أوامر الإمام؛ ومع ذلك، كنت أعارض هذا الخطاب حتى من دون الإفراط فيه. ولا يمكن إنكار أنه ورد في هذه الخطبة التصريح «بإزالة العمائم عن رؤوس رجال الدين الذي أخلّوا بطريق النضال وقاموا بالدعاء للنظام وتعاونوا معه، لكن عدم قتلهم، أو ضربهم بشكل مبرح». ومن المؤكد أن المرحوم الإمام لم ينتبه لإساءة توظيف هذا الحديث من المتطرفين من أنصاره، أو احتمال خطئهم في التشخيص الدقيق للذي يكون مصداقًا لكلامه، لكن الخميني قطعًا لا يَقبل، ولا بأي وجه من الوجوه، قتل من هم مثل رجال الدين هؤلاء؛ لكن، على المؤرخين الذي يصفون أنفسهم بأنهم عدول، أن يكونوا منصفين في ما لو كنت أنا في ذلك الوقت مكان المرحوم الإمام، وكنت قلت هذا الكلام، ألم تكن مجموعة منهم ستقول إن منتظري هو المُحرّض على قتل شمس آبادي، وهو من أصدر الأمر بقتله؟ لماذا هناك من يُصرّ على تحريف نقل التاريخ وإظهار المسائل بشكل آخر بما يوافق هوى السلطة؟

أذكر أنه عندما علمتُ بمقتل السيّد شمس آبادي، وكنت في السجن وقتذاك، قلت للسيد هادي هاشمي الذي كان يشاركني «المهجع» الرقم (1) في سجن إيفين، قلت: إن عمل هؤلاء الشباب عمل خاطئ من حيث الأصل؛ كما أنه سيكون ذريعة توظّف على يد السافاك ضد المناضلين. إن هؤلاء غافلون عن أن هذه المسألة سيتم الاستفادة منها بعد الثورة بدرجات أكثر مما فعله واستغلها السافاك قبل الثورة، وبدلًا من أن يسمحوا لهذه القضية [قضية مقتل شمَس آبادي الغامضة] بأن تأخذ مسارها الطبيعي ومسارها القضائي، وأن يجري إيضاح الحقائق بعيدًا عن افتعال الأجواء وتأثيرات المحبة والبغضاء، اتّخذوها ذريعة لإقصاء التيارات السياسية.

في خطاباته الكثيرة، بعد قتل السيّد شمس آبادي - قبل انتصار الثورة وبعده - أكد المرحوم الإمام دور السافاك في إشعال نار القضية، بل وضع احتمالًا بأن يكون الجهاز نفسه هو الذي ارتكب هذا القتل[9]. وإن كان لاحقًا

(9) من بين ذلك ما قاله الإمام في 31/ 2/ 1358ش (21 أيار/ مايو 1979)، في إشارة إلى =

وبالنظر إلى الاعترافات التي نُشرت، تشكلت لديه قناعات أخرى، لكن اختلاف وجهة نظري، مقارنة بوجهة نظره، أنني لا أعتبر الاعترافات التي جرى بثها، وأُخذت في السجن من المتهمين تحت ضغط نفسي وجسدي، يُستند إليها شرعًا، وأطالب بمعالجة واضحة لما حدث، من دون إعمال الموقف السياسي، وبالقضاء على جذور مثل هذا النوع من الاغتيالات والأفعال القاسية تجاه المعارضين. ومن المؤكد أن المرحوم الإمام كان مثلي أيضًا يريد كشف الأبعاد الخفية لما حدث ومعرفة المسؤولين عن هذا القتل وسائر عمليات القتل بغير حق؛ لكنني أعتقد أن الفريق الذي تعقّب هذه المسألة بعد الثورة، واستطاع الحصول على ثقة المرحوم الإمام، سار، بدلًا من المتابعة القضائية، على خطى السافاك نفسها قبل الثورة، وكان هدفهم قبل كل شيء تصفية الحسابات السياسية وإزالة القوى الأخرى تحت غطاء معرفة مرتكبي هذه الجناية؛ ولذلك، فإنني، مع إدانتي هذه الجريمة والجرائم المشابهة لها، وعلى الرغم من اعتراضي على مسار متابعة هذه الاتهامات، وفي ما يتعلق بصحة أو عدم صحة ذكر هذه الاتهامات بحق السيّد مهدي هاشمي وأصدقائه بالمسؤولية عن مقتل المرحوم السيّد شمس آبادي، وحوادث القتل الأخرى كلها، فإني أتوقف عن الخوض والنظر فيها. وما دامت لم تُجرَ متابعةٌ قضائيةٌ عادلةٌ وبعيدةٌ عن الصراع السياسي، فلا يمكنني عقلًا وشرعًا أن أعلن موقفي القطعي بشأنها؛ وتصوير الموضوع باعتباره دفاعًا عن مرتكبي هذه الجنايات، هو جفاء بحقي، يوجب على أصحابه أن يتحملوا مسؤولية الإجابة عنه أمام الخالق.

ثانيًا: بقي السيّد مهدي هاشمي، حتى أيام عهد نظام الشاه الأخيرة في السجن، على الرغم من نقض حكم الإعدام بحقه، وأُفرج عنه مع انتصار الثورة [في عام 1979]. بعد الانتصار تعاون بشكل لصيق مع الشهيد محمد (منتظري) في تأسيس «الحرس الثوري»، الأمر الذي جعل السيّد خامنئي يتعرف إليه عن قرب. بعد تأسيس الحرس، عُيّن بتوصية من السيّد خامنئي الذي كان عضوًا في المجلس

= قضية قتل السيّد شمس آبادي: «الآن وقد رأوا أنه وقت تجمع عظيم، قاموا بإيجاد قضية [مقتل] المرحوم شمس آبادي؛ وإني أضع احتمالًا، يضعه آخرون أيضًا، أنهم من قام بعملية القتل لإحداث البلبلة»، ينظر: الخميني، **صحيفة امام (صحيفة الإمام)**، ج 7، ص 409-410.

الثوري، مسؤولًا عن العلاقات العامة وعضوًا في القيادة العليا للحرس. وهذا الموضوع أوضحه السيّد خامنئي باعتباره واحدًا من خدماته؛ وأخيرًا أيضًا أورده الشيخ هاشمي رفسنجاني في كتابه. شيئًا فشيئًا كانت علاقته تصبح وطيدة بالسيّد خامنئي الذي كان يحبه ويُدافع عنه. وكان السيّد مهدي نفسه يقول إنه وبعد أن أصبح فاعلًا في الحرس، اعترض اثنان أو ثلاثة من أعضاء جمعية المدرسين في الحوزة لدى السيّد خامنئي، وكان يقول في جوابه لهم: «هذا الاتهام ألصقه السافاك بالسيّد مهدي لأسباب سياسية، ويجب علينا ألّا نُقصي قوانا الثورية الخيرة من الميدان لأجل اتهام».

تزامنت مع تلك الفترة، زيارة مجموعات كثيرة من المناضلين في فلسطين والعراق وأفغانستان ومصر والسعودية، إيران للاستفادة من تجارب الثورة، وأوكل مجلس الثورة مسؤولية ذلك إلى المرحوم محمد (منتظري) [ت. 1981] والأخ محسن رضائي اللذين دعَوَا السيّد مهدي هاشمي لتقديم المساعدة في هذا الموضوع، ويبدو أيضًا أن ذلك حدث بوساطة السيّد خامنئي، وقُبِل من المجلس الثوري. الأمر الذي جعل الحرس يؤسس وحدة «حركات التحرر» التي تولّى السيّد مهدي هاشمي مسؤوليتها إلى أن حُلّت[10].

حتى ذلك الوقت، وفي ما يتعلق بالمسؤوليات التي أُعطيت للسيد مهدي، لم أكن مخالفًا لذلك؛ إلّا أنه لم يكن لي أيُّ دور مباشر أو غير مباشر فيها، بل إنني لم أكن مطّلعًا على تفصيلاتها. في ذلك الوقت، بلغ حزب الجمهورية الإسلامية أوج ازدهاره، وكان الكثير من القوى الثورية مؤيدًا له ومتعاطفًا معه. لكن شيئًا فشيئًا، خصوصًا بعد استشهاد آية الله بهشتي [ت. 1981] والدكتور باهنر اللذين

---

(10) في كتابه **خاطرات سياسي (المذكرات السياسية)**، يتحدث ري شهري، وكان وزير الاستخبارات في ذلك الحين، عن نشاط مهدي هاشمي، الذي يرجعه آية الله منتظري إلى مسمّى «وحدة حركات التحرر» (وهي تشبه فيلق القدس الذي أُسّس لاحقًا في عقد التسعينيات)، مؤكدًا أنها كانت تشكيلًا غير قانوني مرتبطًا بـ «حركة الحرية»، وكان يشرف عليها مهدي هاشمي، وهو ما يتعارض مع رواية آية الله منتظري الذي أرجع تأسيس الوحدة إلى قرار من المجلس الثوري، ينظر: محمد محمدي ري شهري، **خاطرات سياسي (المذكرات السياسية)**، ط 3 (تهران: مؤسسة مطالعات وپژوهشهاى سياسى، 1369 ش)، ص 31-52. (المترجمة)

تعاقبا على الأمانة العامة للحزب، وبسبب عوامل لا مجال لبيانها هنا، لم يكن قادة الحزب قادرين على إدارته بالشكل الذي كان متوقعًا، وسريعًا، بدأت مواجهة كوادر حزب الجمهورية في المدن مع أئمة الجمعة والحرس الثوري، ما شكّل فصلًا مهمًا في تاريخ ما بعد الثورة. وسعى قادة الحزب لجعل الحرس الثوري ساعدهم التنفيذية والعسكرية، إلى درجة أن السيّد خامنئي، يوم تحادث في بيتي في حي «عشق علي» مع السيّد سعيديان فر - أول قائد للحرس الثوري في قم - بشأن اشتباك الحزب والحرس، خاطبه بالقول: «الحرس يجب أن يكون كالخاتم في يد الحزب ...». وكان هذا الأمر سببًا في امتعاض عدد من الكوادر ممن التحق بالحرس، وعدم ارتياحه؛ وكان السيّد مهدي من بين هؤلاء الأفراد. وشيئًا فشيئًا تراجعت علاقته بالحزب، ما أثّر في علاقته بالسيّد خامنئي، حيث ساءت هذه العلاقة بينهما في أواخرها؛ إلى درجة أنني سمعتُ من السيّد مهدي أنه بعد أن أصبحت مسألة الحركات (حركات التحرر) مسألة حساسة، هناك من يؤيدها، ومن يعارضها، وليُبيّن موقفه، وموقف هذه الحركات أيضًا، عقد اجتماعًا مع السيّد أحمد الخميني والشيخ هاشمي رفسنجاني، لكنه فشل في لقاء السيّد خامنئي، على الرغم من توسط الشيخ محمد جواد حجتي كرماني. وسمعتُ أن السيّد خامنئي، كان قد رد على وساطة الشيخ حجتي كرماني بالقول: «أنت ... انتبه لقبعتك كي لا تخطفها الريح ...»[11].

عندما كان السيد مهدى هاشمي عضوًا رسميًّا في قيادة الحرس الثوري، وكان يدير قسم دعم حركات التحرير، زارني قادة عسكريون ذوو رتب عالية من حرس الثورة، وقدمت لهم حينذاك ملاحظات وإرشادات فى ما يتعلق بالحرس ودعم الحركات، وكان [ابني وقتذاك] الشهيد محمد منتظري مهتمًّا جدًّا بدعم الحركات الثورية [خارج إيران]، وذلك يرجع إلى أنه عندما كان يناضل ضد الشاه بشكل سري قبل الانتصار، كان على علاقة وطيدة بقادة تلك الحركات وأعضائها في بلاد مختلفة، لذلك كان الشهيد محمد يعتقد بضرورة أن تهتم حكومة الجمهورية

(11) «انتبه لقبعتك كي لا تخطفها الريح»، مقولة إيرانية يجري تكرارها، وهي استعارة يُقصد منها: احذر من أن يتم خداعك. (المترجمة)

الإسلامية بدعمها بشكل كامل حتى تنتصر [وفاء لدعمها السابق مناضلي إيران]، وكان السيد مهدي هاشمي متأثرًا جدًّا بأفكار محمد منتظري في هذا الشأن، لذلك اعتمد هاشمي سياسة دعم الحركات [بعد استشهاد محمد في عام 1981 على يد منظمة مجاهدى خلق]، وخصص جُل وقته وإمكاناته لدعم تلك الحركات.

ثالثًا: في تلك الفترة، وبالتدرج، بدأت الحساسيات تجاه السيّد مهدي تزداد، وبدأ ملف الاتهام بقتل المرحوم شمس آبادي يُعاد طرحه في المحافل السياسية[12]. وحضّر المدعي العام في أصفهان، ومن دون التشاور مع طهران، ملفًا لمحاكمة المتهمين، حتى إنه حدّد موعدًا لانعقاد المحكمة؛ وسألني رئيس المحكمة - الشيخ محمد مظاهري - عن وجهة نظري، فأجبت: «عمل جيد وفي موقعه». لكنني سمعت أن الشيخ [مرتضى] مقتدايي[13]، كان وقتذاك عضوًا

---

(12) إن كان ري شهري يربط في كتابه **المذكرات السياسية** بدء متابعة ملف مهدي هاشمي بقضية «المجموعة المرتبطة بحركة الحرية»، إلّا أن رئيس مركز وثائق الثورة، روح الله حسينيان، وهو شخصية أمنية ذات ارتباط بملف مهدي هاشمي، يُرجعها تاريخيًا إلى أقدم من ذلك بأعوام، ويقول حسينيان في تصريحات له صدرت في أيلول/ سبتمبر 2019، أنه مع بداية تأسيس وزارة الاستخبارات، اجتمع آية الله الخميني مع ري شهري، وفي اليوم التالي، استُدعي وحجة الإسلام محسني وعلي أكبريان إلى وزارة الاستخبارات، وأخبرهم الشيخ ري شهري أن «الإمام أمره بجمع معلومات شاملة عن السيّد مهدي هاشمي ونشاطاته»، وفي نهاية الجلسة، كلّفهما ري شهري هذه المهمة. ويشير حسينيان إلى أن ذلك أصابهم بالحيرة، خصوصًا أنه لم يكن لديه فكرة سلبية بشأن مهدي هاشمي، ويقول: «في المساء، ذهبنا إلى منزل علي أكبريان وناقشنا كيف نبدأ العمل، لكن لم نأخذ الأمر على محمل الجد. في الأقل لم يكن لديّ صورة ذهنية سلبية عن السيّد مهدي؛ إذ كنت أعتبره ثوريًا، مستنيرًا، متشددًا بعض الشيء. وحتى في الجلسة الأولى، لم أخف دهشتي من حساسية الإمام. بعد فترة، ذهب الشيخ ري شهري لملاقاة الإمام، وفي غد ذلك اليوم استدعانا مرة أخرى، وقال: 'كان أول سؤال طرحه الإمام'، ماذا فعلت بشأن السيّد مهدي الهاشمي؟»، وحيث إنه لا علم لدي بما فعلتم، استأذنته بأن أقدم تقريري إليه في الاجتماع المقبل. طلب منا تقديم تقرير، ونحن بدورنا قدّمنا تقريرًا عن عملنا. ينظر: «روايت 'حسينيان' از حساسيت امام در كشف وخنثى‌سازى باند 'مهدى هاشمى'» (رواية «حسينيان» لحساسية الإمام في كشف مجموعة مهدي هاشمي وإجهاضها)، **تسنيم نيوز**، 6 مهر 1398ش، شوهد في 21/ 10/ 2019، في: https://bit.ly/3eLgszF (المترجمة)

(13) مرتضى مقتدى، هو مدير المجلس الأعلى للحوزة الدينية في قم، وأستاذ لدروس الخارج في الحوزة، وعضو في مجلس خبراء القيادة وعضو في رابطة معلمي قم. سبق له أن شغل منصب رئيس المحكمة العليا، ومنصب النائب العام. (المترجمة)

في المجلس الثوري، وخلال جولة تفتيشية على الادّعاء العام في أصفهان، اطّلع على القرار، ونقل ذلك إلى آية الله موسوي أردبيلي والمجلس الأعلى للقضاء، ورأى أن لا مصلحة في البدء بهذه المحاكمة، وأصدر قرارًا بتوقيف ملف القضية. وأصرّ السيّد مهدي على متابعة الملف قضائيًا وبشكل علني، وطالب في رسالة إلى مجلس القضاء الأعلى بمعالجة ملف اتهامه، لكن طلبه هذا لم يأتِ بنتيجة[14].

رابعًا: أما سبب حساسيتي تجاه هذا الملف، فيعود إلى مجموعة من الأسباب:

1 - لماذا لم يتركوا هذا الملف يأخذ مساره الطبيعي والقانوني مثل باقي الملفات، وسُلّم إلى وزارة الاستخبارات، وشُكّلت محكمة خاصة به، خِلافًا للقانون؟ وهناك قرائن كثيرة تثبت أن إعادة تشكيل المحكمة الخاصة برجال الدين بعد حلّها، لمحاكمة السيّد مهدي هاشمي وأصدقائه، كانت ذريعة لقمع مكتبي وأهل بيتي.

أذكر، أنه قبل أعوام من ذلك، عُقِدَت محكمة خاصة، كانت واقعة تحت تأثير جمعية المدرّسين في قم، وكان قاضيها آية الله الحاج الشيخ حسن أقا تهراني. وقيل الكثير سلبًا بشأنها، وكان ذلك مبعثًا لسوء الظن بها، واتّهامها بالمواجهة المباشرة مع معارضي جمعية المدرّسين، ولم يكن من مصلحتهم إبقاء محكمة من هذا النوع. وفي يوم من الأيام حضر إليَّ المرحوم الشيخ [أحمد] آذري واشتكى من ضعف المحكمة وعدم التنسيق بين جميع القضاة في الأحكام الصادرة عنها، وأبدى انزعاجه من عدم اكتراث مسؤولي القضاء، بل قال صراحة: «حلُّ هذه المحكمة سيكون الأفضل و...». وفي يوم آخر جاءني السيّد محمد موسوي بجنوردي، وكان يومذاك عضوَ مجلس القضاء الأعلى وأثار موضوعات شبيهة بتلك التي تحدّث عنها الشيخ آذري، وطالبني

---

(14) ينظر: عماد الدين باقي، **«واقعيت ها وقضاوت ها» مصاحبه اى است با آيت الله حسين على منتظرى (الوقائع والأحكام حوار مع أية الله حسين علي منتظري)** (قم: مكتب آية الله منتظري، 1377ش)، الملحق الرقم 12، ص 636-638.

بالأمر بحلّها؛ وكنتُ أقول: «هذا الأمر من اختصاص الإمام، وهو من يجب أن يُعطي أمرًا كهذا». وصودف أن قابل المرحوم [بجنوردي] الإمام الخميني في تلك الأيام ووضعه في صورة هذه المطالب، فقال الإمام بحلها. وبعد مضيّ أعوام من حلِّ هذه المحكمة، وفي التزامن مع اعتقال السيّد مهدي هاشمي، وما أعقب ذلك من حوادث، عاد الهمس بتشكيل المحكمة، ليصل إلى الأسماع، وهاتفت المرحوم الإمام، وذكرتُ مضارها، وأرسل إليّ المرحوم الحاج أحمد ردًا من حديث الإمام[15].

في سؤالكم كتبتم: ألم يكن من الأفضل أن تأخذ قضية السيّد مهدي هاشمي مسارها الطبيعي؟ للمناسبة، هذا هو ما كنت أريده. كنتُ مُصرًّا على أن تعالج هذه القضية وسائر القضايا المشابهة لدى مراجع قضائية صالحة، وبصورة تُطابق الموازين الشرعية، وبعيدًا عن شحن الأجواء من الموافقين والمخالفين، وأن تصدر حكمها ويرضخ له الجميع؛ لا أن يجري تسييس القضية قبل المحاكمة وإصدار القرار، وشحن الأجواء، وإصدار حكم مسبق. في تلك الأيام كانت الحساسيات تجاه السيّد مهدي هاشمي، قد زادت. وفي إحدى الليالي، اقترح عليّ الشيخ هاشمي رفسنجاني تكليف السيّد مهدي هاشمي مسؤولية في الخارج، كإعطائه إحدى السفارات، للحدّ من هذه الحساسية. ويقول الشيخ هاشمي رفسنجاني في مقابلة مع صحيفة **كيهان** أيضًا: «أنا والسيّد خامنئي كنا نريد أن يبقى السيّد مهدي محميًا، لكن الشيخ منتظري أبدى حساسية تجاه هذا المقترح، واعتبره [إرساله إلى خارج إيران] مؤامرة يُراد منها طرده خارج بيتي!».

- أنا لم أقل [إن إرساله إلى الخارج كما يدعي رفسنجاني] مؤامرة؛ كانت تلك وجهة نظر السيّد مهدي الذي كان يعتقد أن معارضيه يريدون بهذه الطريقة تصفيته جسديًا، واغتياله خارج إيران. كان ما قلته إنه يجب أن يوافق بنفسه على ذلك؛ لا يمكن أن تجعل شخصًا سفيرًا بالإكراه! أنتم من كنتم تعتقدون

(15) ينظر: حسين علي منتظري، **بخشى از خاطرات (جزء من المذكرات)** (قم: مكتب آية الله منتظري، 1379ش)، ج 2، ص 1521-1523، الملحقان 233، 234.

أن السيّد مهدي أصبح هو من يدير شؤون بيتي، وأنكم بوجود السيّد هادي [هاشمي] لا تستطيعون أن تملوا عليّ سطرًا؛ في حين أنني لا أقبل إملاءً من أحد، ولا أضع بيتي تحت سيطرة أحد، ولم يكن السيّد مهدي في أي مرحلة من الموظفين العاملين في مكتبي.

- لو لم تكن هذه المسألة مسألة سياسية، وكنتم تريدون إجراء العدالة، فما هذا المقترح الذي قدمتموه؟ لماذا لم تسعوا كي تأخذ القضية مسارها الطبيعي ومسارها القضائي، في جوٍ يخلو من الجدال السياسي، لتتم مُجازاة السيّد مهدي إذا دانته محكمة عادلة؛ وإذا كانت القضية أمرًا آخر، فعليكم بيان الحقيقة للناس؟ وإذا كان السيّد مهدي مجرمًا في الواقع، فيجب مجازاته، لا جعله سفيرًا!

2 - سبب آخر لحساسيتي تجاه هذه المسألة، يرجع إلى حملة الاعتقالات الواسعة التي أطلقتها وزارة الاستخبارات بذريعة قضية السيّد مهدي، حيث اعتقلَت، أو استدعت عددًا كبيرًا من شباب الحرس والمشاركين في جبهة الحرب وطلاب المدارس، ممن كانوا تحت إشرافي. في تلك الأيام جاءني المرحوم الحاج حسن معيني، وكان متدينًا وله سجل مُشرّف، وتربطه علاقات جيدة مع أعضاء جمعية المؤتلفة[16]، وقال: «سمعت من أناس مطّلعين، أنهم أعدوا قائمة من 300 شخص، اعتقلوا ضمن ملف قضية السيّد مهدي».

---

(16) تُعد جمعية «مؤتلفة» أقدم وأكبر منظمة دينية داخل هيكل الجمهورية الإسلامية، ضمّت في صفوفها شخصيات متعددة بأفكار منوعة، مثل محمد علي رجائي ومحمد بهشتي وباهنر وآية الله مرتضى مطهري وأسد الله لاجوردي وحبيب الله عسكرأولادي وصفار هرندي ومهدي العراقي وأسد الله بادامجيان. وتضم في عضويتها أيضًا عددًا من المنظمات الدينية الرئيسة القديمة، مثل «مجتمع السوق الإسلامي/ مؤتلفه بازار» و«هيئات العزاء» التابعة للسوق (البازار) ... وكذلك تيارات مرتبطة بفدائيي الإسلام («فدائيان اسلام»). وكان محمد جواد باهنر الذي تولّى رئاسة الحكومة في عهد رئيس الجمهورية محمد علي رجائي مسؤول التعليم والدعوة في مؤتلفة، وقُتل معه أعضاء آخرون عند تفجير مقر رئاسة الحكومة على يد جماعة «مجاهدي خلق»، كما قُتل على يد جماعة الفرقان كل من: مطهري وعراقي ومفتح وسيد أسد الله لاجوردي، وقُتل محلاتي في تفجير العراقيين طائرة إيرانية، وكذلك قُتل عدد كبير من قادة مؤتلفة في الحرب العراقية - الإيرانية. وللجمعية حزب يحمل الاسم نفسه أيضًا، ينظر: فاطمة الصمادي، **التيارات السياسية في إيران: صراع الساسة ورجال الدين**، ط 2 مزيدة ومنقحة (بيروت/ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019)، ص 142-143. (المترجمة)

مع اتساع الاعتقالات، خامرني إحساس بأن قضية السيّد مهدي هاشمي في النهاية، هي ذريعة لقضية أكثر أهمية، وهي في الحقيقة قرار بعملية تصفية سياسية. وهو المضمون الذي كاتبت الإمام بشأنه في تلك الأيام[17]. في ذلك الوقت، وتزامنًا مع إفشاء حادثة ماكفارلين، زارني المرحوم أميد نجف آبادي، وقال: «قبل الثورة كنتُ على صداقة مع شخص يدعى منوجهر قرباني فر، وفي تلك الفترة ساعد بمبلغ معتبر لطباعة (كتابَي) الإمام **تحرير الوسيلة والحكومة الإسلامية**، وأصبح [بعد الثورة] تاجر أسلحة، تربطه علاقات مع مسؤولين أميركيين وإنكليز، ومن خلاله، اشترت إيران صواريخ تاو من أميركا». وبيَّن المرحوم أميد أن قرباني فر كان يقول: «سمعت هنا أشياء تتعلق بمستقبل القيادة، وجرى تبادل الحديث بشأن محاور عدة بين الوفد الإيراني المرسل من الشيخ هاشمي رفسنجاني برئاسة ابنه (غير مؤكد من قبلي)، ليجتمع مع ممثلي البيت الأبيض ومستشاري ريغان؛ ومن بين هذه المحاور: تصدير الثورة، وعلى

---

(17) كتب آية الله العظمى منتظري في رسالة إلى الإمام الخميني، في 2/ 8/ 1365ش (24 تشرين الأول/ أكتوبر 1986):

«1- إن ما كنتم في صدده، يختلف كثيرًا عما جرى ويجري بوساطة مسؤولي وزارة الاستخبارات. ما علاقة معالجة ملف اتهامات السيّد مهدي هاشمي، الذي جاء بناء على رأيكم، باقتحام مؤسسة نهضة العالم الإسلامي للنشر والإغارة على الأثاث والممتلكات الشخصية لها، واقتحام عدد كبير من البيوت في طهران وقم وأصفهان واعتقال أفراد معوّقين من جرحى الحرب وهتك حرمة العوائل، واعتقال نائب في مجلس الشورى ومهاجمة المكتبة السياسية التي تدار من قبلي، وتعرّضت مرات عدة لحملات دعاية ضدّها في راديو المنافقين (جماعة مجاهدي خلق). وأعقب اعتقال الشيخ [جعفر] محمودي، بصورة سيئة، وفاة والدته. ومن جانب آخر إيجاد الخوف في محيط قم والمدارس التي تدار بإشرافي، وبث الشائعات التي لا أساس لها، وإلقاء خطب تحث على التفرقة والحديث عن التضاد والمواجهة بين سماحتكم وبيني أمام الطلاب، وهو ما يوحي بوجود عناصر وسط ذلك ممن يسعون لمسائل أخرى غير تلك التي يقصدها مقامكم، ويظهر أن مؤامرة كبرى يحضّر لها، هدفها إيجاد التعارض بين سماحتكم وبيني والعياذ بالله، من جهة، ومن جهة أخرى تهدف إلى هتك حرمة بيتي وبيوت من ينتسبون إليّ، ويجري نسبة ذلك كله إلى أمر صادر عنكم.

2- مما جرى قوله لبعض الأفراد الذين جرى استدعاؤهم: 'نريد تطهير بيت فلان (آية الله منتظري)، وأي حق يمتلكه ليتدخل ويبدي رأيه في شؤون الدولة بوجود الإمام. لا أتهم الشيخ ري شهري بشيء، لكن أخشى وجود تيار في الاستخبارات يسعى مستغلًا اسم سماحتكم للقيام بما تكون عاقبته ضرب الثورة ومقامكم العالي، وتصفية الحسابات معي ...'»، ينظر: منتظري، **بخشى از خاطرات (جزء من المذكرات)**، ج 2، ص 1194-1196، الملحق الرقم 144.

حد قولهم تصدير الإرهاب وتدخّل إيران في شؤون البلدان الأخرى كلها، وقُدّمت ضمانات في ما يتعلق بمستقبل النظام والقيادة، وإطلاق سراح الرهائن الأميركيين في لبنان أيضًا؛ وسعى الوفد الإيراني في ذلك الاجتماع لكسب رضى أميركا».

في تلك الأيام نفسها، وصلتني برقية (تلكس)، تقول إن ريغان قال في مقابلة معه في ما يتعلق ببيع الأسلحة إلى إيران، لو لم تتسرب أنباء المحادثات مع إيران، لكان أُفرج عن خمس رهائن آخرين في لبنان، وضمن إشارته إلى أن أحد المسؤولين الإيرانيين هو من أفشى سر هذه المحادثات[18]، وأكد أن إيران أظهرت لنا أنها لن تدعم الإرهاب، واعتقلت وقتذاك أفرادًا فاعلين على هذا الصعيد. وقال مستشار ريغان للأمن القومي [جون بويندكستر][19] في هذا الخصوص أيضًا: «إن الجمهورية الإسلامية تعهدت بالتعامل بحدّة مع تصدير الإرهاب (يعني الدفاع عن حركات التحرر)، ويقبع مسؤول هذا التوجه [إشارة إلى مهدي هاشمي]، اليوم، في سجن الجمهورية الإسلامية». رأيت بأم عيني هذه البرقية (التلكس)؛ كما أحضر أحد أعضاء مجلس الشورى (السيّد جلال الدين فارسي) إليّ نسخة منها، حصل عليها من المجلس[20].

---

(18) مجلة الشراع اللبنانية هي التي كشفت عن هذه المحادثات، واتُّهم مهدي هاشمي بأنه هو من سرّب المعلومات إلى المجلة، ينظر: حسن صبرا، «بين منطق الثورة ومنطق الدولة، هذا ما جرى في طهران، هل صحيح أن ماكفارلين زار طهران سرًّا؟ وماذا فعل؟»، **الشراع**، (3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1986م)، ص 24-26. (المترجمة)

(19) كان جون بويندكستر، المولود في عام 1963، ضابطًا متقاعدًا في البحرية الأميركية، ومسؤولًا في البنتاغون، شغل منصب مساعد مستشار الأمن القومي ماكفارلين، ثم أصبح مستشارًا للأمن القومي في عهد ريغان.

(20) ينقل نص البرقية (التلكس)، الذي يتضمن خبرًا خاصًا، رقمه 19، إلى وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية، كالآتي: «'بعد إفشاء حادثة ماكفارلين، وكما جاء في برقية (التلكس) الخبرية: قال الرئيس ريغان في مقابلة: ... أعتقد لو أنكم لم تفشوا أنباء المحادثات مع إيران، ولم تكتبوا تقارير بشأنها، لكان خمس رهائن أميركيين آخرين قد أفرج عنهم في لبنان خلال الأسبوع الماضي'. وأعلن ريغان أن أحد المسؤولين الإيرانيين، ممن له خصومة مع أميركا، سرّب أنباء محادثاتنا مع الإيرانيين إلى مجلة لبنانية. وأضاف، صرحنا لهم بأننا غير ميّالين إلى بناء علاقات مع دول تدعم الإرهاب، وهم بدورهم بيّنوا لنا أنهم لا يدعمون الإرهاب، حتى إن أفرادًا في إيران، لهم نشاطات إرهابية، اعتقلوا =

3 - الباعث الثالث لحساسيتي تجاه هذه القضية، هو المعلومات التي وصلتني بطرائق متعددة بشأن الأسلوب الذي جرى فيه التحقيق مع المعتقلين من وزارة الاستخبارات. وبناء على هذه المعلومات، جرى التحقيق مع أفراد لا علاقة لهم مطلقًا بالاتهام الموجّه إلى السيّد مهدي، حيث جرى اتهامهم بالسعي للإطاحة بالنظام والمواجهة المسلحة معه، ورافق تلفيق الاتهامات تعذيب نفسي وجسدي لانتزاع اعترافات كاذبة من أناس كانوا على الدوام من المخلصين للثورة والمؤمنين بأهدافها، ومن الشباب المنخرطين في الجبهة والحرب. وكان من البدهي أن تصل قضيتهم إلى ما وصلت إليه مع مسار التحقيق هذا والمحكمة الخاصة التي شُكّلت من أجلهم. ويؤكد هذا القول تصريحات بعض المحققين [في السجن لسجناء]، مثل الشيخ كيميايي وحسن نجاد اللذين كانا يقولان في معرض توجيه التهم إلى المعتقلين: «في هذه القضية، نصيب أشخاص عدة، في الأقل، الإعدام».

4 - السبب الآخر، كان قاضي المحكمة الخاصة هو الشيخ فلاحيان، نائب الشيخ ري شهري وزير الاستخبارات في ذلك الوقت، الذي لم يستطع أن يشكل محكمة واقعية وغير مُنحازة؛ لأن الملفات كانت تُنظّم تحت رقابة وزارة الاستخبارات. وبالطبع، فإن محكمة، المدّعي العام فيها هو نائب وزير الاستخبارات وقاضيها والحاكم الشرعي فيها من المرتبطين به، ستكون محل تأييد له. إضافة إلى أنه لم يكن أي من أعضاء التيار المُكلّف هذه القضية، محايدًا، وارتبط جميعهم، بتيار حمل، وانكشف بعد أعوام بشكل ظاهر ومعروف مقدارًا من الخصومة والحساسية تجاهي وتجاه تلامذتي والناس المرتبطين بي. ومما يُذكر في هذا المجال، أنني تحدثتُ بشأن هذه الإشكالية

= وزُجّوا في السجن (إشارة إلى اعتقال السيّد مهدي هاشمي). وكرر ريغان مرارًا تكذيبه إرسال أسلحة إلى إيران عن طريق إسرائيل ودول أخرى».

يقول جون بويندكستر، مستشار ريغان للأمن القومي أيضًا: «في الواقع، دعم إيران للإرهاب متوقف منذ عام». وأعلن أن اعتقال سيد مهدي هاشمي وسجنه في إيران، بمجموعة تهم، من ضمنها نشاطاته الإرهابية، دليلٌ على تعهّد إيران بالتوقف عن صنع الإرهاب. ينظر: **وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية**، 22/ 8/ 1365ش (14 تشرين الأول/ أكتوبر 1986)؛ باقي، **واقعيت ها وقضاوتها (الوقائع والأحكام)**.

مع المرحوم السيّد أحمد (الخميني) الذي أقرّ بأن محكمة كهذه لا يمكن أن تكون محايدة، وقال: «سنفكر في حل»، ولم يفعل.

5 - هناك نقطة أخرى تتعلق بسؤال عن الاتهامات الكثيرة التي ألصقت، بصورة مكررة، من طرف واحد بالسيّد مهدي. ففي أي مكان في الدنيا عندما تُوجّه تُهمٌ إلى إنسان ما، فإن من حقه أن يدافع عن نفسه، وأن يُمكّن من الدفاع عن نفسه قدر المُستطاع، أو يُعيّن محاميًا للدفاع عنه. في موضوع دفاع السيّد مهدي تجاه التُهَم المنسوبة إليه، فأنا، حتى وقت كتابة هذه الإجابات، لم أطّلع على شيء إلّا على اتّهامات أُحادية ومعلومات خضعت للرقابة، رأيتُها في بعض الصحف والكتب، أو اعترافات له، مجتزأة، أُخذت منه في السجن، وسمعتُ أنا عنها. وبالتغاضي عن ذلك، ليس معلومًا ما إذا كانت هذه الاعترافات مختلقةً ومُفبركةً من المحققين الذين استجوبوا السيّد مهدي. في ما بعد، فإن أشخاصًا عدة قدموا اعترافات أمام الكاميرات. وعندما أُفرج عنهم، كذّبوها، وقالوا إنهم أُجبروا على إجراء مقابلات تلفزيونية[21]، وكشفوا للناس أن ما قالوه فيها كان يُملى عليهم؛ لكن ما جرى مع السيّد مهدي أنه بعد بثّ اعترافاته هذه، لم يكتفوا بعدم الإفراج عنه فحسب، بل أُعدم. وباستثناء المحققين وأعضاء المحكمة الخاصة، ليس لدي، لا أنا ولا باقي الناس، اطّلاع على فحوى دفاع السيّد مهدي عن نفسه. إضافة إلى ذلك، لم يُسمح له مطلقًا بتعيين محامٍ للدفاع عنه، وحوكم خلف أبواب مُحكمة، في محكمة خاصة، لم يحضرها سوى المحققين الذين لفّقوا له القضية. في الوقت الذي تقول أحكام الشرع والقانون إن له الحق بتعيين محامٍ للدفاع عنه، في محكمة قانونية علنية. وأصبح تقليدًا أن يُلقوا مسؤولية أي تخريبٍ أو فعلٍ مخالفٍ على عاتق السيّد مهدي؛ ومن أمثلة ذلك البارزة دسّ مواد متفجرة في حقائب ما يقرب من مئة حاج على أيدي أُناسٍ من الحرس، وعندما فُضح الأمر [في مطار جدة] وتسبب بحرج بالغ لإيران، أُشيع أن السيّد مهدي هاشمي والعاملين معه

---

(21) كان التلفزيون الإيراني يبث اعترافات مصوّرة للمتهمين قضايا كهذه، ومن بينها اعترافات مهدي هاشمي. (المترجمة)

هم من قاموا بهذا الفعل! وفي حادثة أخرى أيضًا، وبعد أعوام من إعدامه، في الأعوام الأولى التي أعقبت وفاة الإمام، التي كان فيها الشيخ ري شهري مدّعيًا عامًا للدولة ومدّعيًا في المحكمة الخاصة، قُبِض على عصابة كبرى في مشهد بتهمة الفساد أو التهريب (لستُ متأكدًا من التُهمة)، ونُشر الحديث عنها بشكل واسع على مستوى البلاد كلها. ويروي القاضي الذي كان في تلك الفترة يشغل منصب المدعي العام في مشهد، أو رئيس القضاء هناك[22]، عن أن الشيخ ري شهري زاره في مكتبه في تلك الفترة، وأصرّ عليه أن يربط هذه القضية بشكل أو بآخر بالسيّد مهدي هاشمي، لكنه قوبل بالرفض. في تلك الفترة لم يكن السيّد مهدي هاشمي حيًّا؛ لكنهم أرادوا أن يجعلوها ذريعة لتلفيق قضية له والتأليب علينا وعلى أصدقائنا. هذه نماذج من التزام هؤلاء وصدقهم [كما يدّعون]!

إضافة إلى هذا، واستنادًا إلى الروايات الواردة وفتاوى الفقهاء، ليس لهذه الاعترافات المُنتزعة في أجواء من الخوف والحبس والضغط النفسي والجسدي، أي قيمة شرعية أو قانونية، ولا يمكن أن يستند إليها قُضاة المحكمة والرأي العام في الحكم[23]. وفي ما يتعلق باعترافات السيّد مهدي، أُخذت منه في السجن في ظروفٍ غير عادية وتحت الضغط النفسي والجسدي، وهذا ما اعترف به الشيخ ري شهري نفسه في **مذكراته**، تحت عنوان «مكافأة الإنكار»[24]. وينقل شقيقا السيّد مهدي، السيدان محمد تقي وعلي هاشمي، أنهما سألاه في آخر لقاء معه في سجن إيفين: لماذا قلت هذا الكذب كله في المقابلة المتلفزة وأسأت إلى نفسك؟! فأجاب: «كان هناك ضغط نفسي وجسدي كبير لم أستطع تحمله، وفي النهاية اعترفت بالأشياء التي أرادوها ...». وفي لقاء جمعه أيضًا مع الأخ [محمود]

---

(22) لم يذكر الشيخ منتظري اسم هذا المسؤول. (المترجمة)

(23) من جملة ذلك ما نقله الإمام الصادق (ع) عن الأمير (ع)، أنه قال: «من أقرّ عند تجريد أو تخويف أو حبس أو تهديد فلا حدّ عليه». (**وسائل الشيعة**، الباب السابع من أبواب حد السرقة، الحديث 2)، ينظر: محمد بن الحسن الحر العاملي، **تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة**، ط 2 (قم: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، 1414هـ)، ص 260.

(24) ري شهري، **المذكرات السياسية**، ص 92. ويعترف الشيخ ري شهري في **مذكراته** بأن السيّد مهدي هاشمي جُلد 70 جلدة بجرم الكذب وكتمان الحقيقة، وأنه أبدى استعداده لقول الحقيقة قبل تنفيذ كامل الحكم!

صلواتي داخل المحكمة، تحدّث عن تعرّضه للخداع من المحققين. وحدثني حسن ساطع، مسؤول استخبارات الحرس في أصفهان، الذي أُلقي القبض عليه في القضية نفسها، بعد الإفراج عنه: في الأيام الثلاثة الأخيرة كنت والسيّد مهدي في مهجع واحد، وهناك سألته: «ما كانت هذه الاعترافات الباطلة والكاذبة كلها؟» فقال: «وقانا الله شرَّ المكر، جاءني الشيخ ري شهري وقال: 'أوَلست تقبل الإمام الخميني؟' قلت: 'لم (لا)'. قال: 'لقد جئتك برسالة من الإمام، إذا قلت هذه الموضوعات لمصلحة النظام واعترفت بها، ستحظى بصفحه وتُصبح طليقًا'». ومما يجدر ذكره هنا، أن هذه المقابلة ذُكرت من حيث أصل حدوث الملاقاة في كتاب **المذكرت السياسية** للشيخ ري شهري[25].

---

(25) يروي الشيخ ري شهري واقعة لقائه مع السيّد هاشمي بالشكل التالي: «كانت الفرصة الكبيرة تعبُر، وصار يجب اقتناص تلك اللحظات والاستفادة منها. رفع أذان المغرب، مُذكّرًا المؤمنين بعبادتهم. أقمنا صلاتي المغرب والعشاء جماعة. بعد ذلك أصبحتُ جاهزًا لمقابلة مهدي هاشمي. أحضروه إلى إحدى غرف المبنى. وصرت أتوسّل بحقيقة القرآن وأرواح المعصومين الطيبة، توجّهت إلى الله بالدعاء حتى يكون كلامي نافذًا وبنّاءً. كانت روحه المريضة عالقة في اعوجاج نفسه. ولولا عون الله لم أكن لأقدر على مساعدته وهدايته. فرضت أجواء روحانية حضورها على الغرفة. قلت: 'أنت ألا تخاف من الله؟!'، قال: 'لِم؟'، قلتُ: 'أتخاف؟'، قال: 'أجل'. قلت: 'الله يعلم أي فعل فعلت، وأنت أيضًا تعلم، لماذا لا تُفصح عن هذه المسائل؟'، قال: 'لقد قلتُ، ربما تكون هناك بعض الجزئيات التي لم أقلها'. قلت: 'هل قلت المسائل كلها؟'، قال: 'لا'. قلتُ: 'جيد إذًا قُلها!'، قال: 'جيد جدًا، سوف أتحدث!'، في تلك الأجواء تبادلنا كلمات بسيطة؛ لكل منها معنى بعمق قاموس ومفهوم أبعد من المتعارف عليه. نعم، لقد جعل الله لهذه الكلمات البسيطة وقعًا عظيمًا في نفس المتهم إلى درجة أنه انهار نفسيًّا!»، ينظر: ري شهري، **خاطرات سياسي (المذكرات السياسية)**، ص 71-72.

يقول الشيخ ري شهري بعد أن يسرد علينا هذه الحكاية المصطنعة - التي تثير الضحك لدى كل من له معرفة بالمحقق والتحقيق - إن السيّد مهدي هاشمي، وبعد التحقيقات معه، اعترف ببعض الاتهامات، وبعد أيام عدة، كتب له رسالة، فحواها أنه ليس لديه شيء يقوله؛ لكن وبعد تسليم هذه الرسالة إلى المحقق، طالب باستعادتها ومزّقها، وقال باكيًا: «كتبتُ كذبًا أن لا شيء لدي لأقوله. أعطوني ورقة لأكتب ما لدي!».

يواصل الشيخ ري شهري القول إن السيّد مهدي هاشمي صار مستعدًا لإجراء مقابلتين، مقابلة مفصلة يطّلع عليها الإمام والشيخ منتظري، وفي الحد الأكثر رؤساء السلطات الثلاث، ومقابلة قصيرة للناس. ويقول إنه في المقابلة القصيرة لم يأتِ على ذكر موضوع مهم، لكنه في المقابلة المفصلة قدّم موضوعات مقبولة إلى حدٍ ما. ومن دون اطّلاع الشيخ منتظري، قام ري شهري يعرض المقابلة في جلسة لرؤساء السلطات الثلاث الذين ذُهلوا مما ورد فيها، وبعد أيام يحملها إلى الإمام، ويقول له: «إلى اليوم لم يتعرّض لجلدة واحدة!».

يقول ري شهري إنهم شُغلوا بشدة بشأن أي من هاتين المقابلتين يجب بثّها؛ إذ إن المقابلة العامة =

وأُحجم عن ذكر أسماء شخصيات تتبوّأ اليوم مناصب ومسؤوليات مهمة، كانت، في زمان الشاه وبوساطة السافاك، قد أُجبرت على الاعتراف وكتابة الرسائل [لكنهم اليوم ينشرون اعترافات هاشمي وحسب]، فلماذا يجري التعامل بمعايير مزدوجة، وبحسب المثل: الكيل بمكيالين؟ «سطح واحد وطقسان» (يك بام ودو هوا)[26]. وإذا كان مقررًا أن تُتّخذ القرارات بناء على الاعترافات في السجن وبالخوف والإكراه، فمعنى ذلك أنه يجب عزل كثيرين من الأفراد الذين يملكون سلطة ويشغلون مناصب اليوم في الجمهورية الإسلامية - وفق سيرة هؤلاء السادة الذاتية - وأن تُعرَّى حقيقتهم، كما فعلوا ويفعلون مع الآخرين! وللأسف فإن من يتولّى الشأن العام، في عقدي الثمانينيات والتسعينيات [في إيران]، سبق نظام الشاه والنظام الشيوعي في انتزاع الاعترافات المتلفزة في السجن وإراقة ماء وجوه الأفراد.

ما ذُكر في الإجمال، وأُشير إليه، هو سبب حساسيتي تجاه هذه القضية، وبالشكل الذي بيّنته، فإن التهم المنسوبة إلى السيّد مهدي هاشمي ودوره أو

=لم تتضمن شيئًا يذكر، ويدّعي أنه أجرى مقابلة ثالثة مع مهدي هاشمي، لكن بعد إرسالها إلى مكتب الإمام، قال: «بثّوا تلك المقابلة الخاصة!»، ينظر: المرجع نفسه، ص 72-74.

إن صحة ما ينسبه ري شهري إلى الإمام من عدمه يلزم بإجابة ممن يتولون شأنه. لكن المؤكد أن السيّد مهدي هاشمي تعرض للخداع، وعلى خلاف الوعد الذي قُطع له من ري شهري والعاملين معه، بُثّت المقابلة الخاصة بدلًا من العامة. وفي مقابلة مع الإذاعة والتلفزيون، يُقرّ الشيخ ري شهري بعد بث المقابلة بأن أجزاء منها جرى حذفها، ولم يكن من المصلحة بثها!، ينظر: المرجع نفسه، ص 205. وعلى الرغم من أن الشيخ ري شهري يمتنع في **مذكراته** عن الإقرار بأنه نقل إليه وعدًا بنجاته في حال أجرى المقابلة، فإنه في اللقاء الثاني معه [هاشمي] يُصرح بهذا الموضوع، ينظر: المرجع نفسه، ص 89-90.

(26) استخدم الشيخ منتظري تعبيرًا شائعًا في الفارسية للتعبير عن حالة الازدواجية يقول يک بام و دو هوا، وترجمته: «سطح واحد وطقسان»، ومصدر الحكاية أن امرأة عجوزًا كانت تقيم وابنتها وابنها مع كنّتها وزوج ابنتها في بيت واحد، وفي ليلة من ليالي الصيف كان الطقس حارًا، فقرر الجميع النوم على سطح المنزل، ابنها وزوجته في طرف، وابنتها وزوجها في الطرف الآخر، وعندما شاهدت ابنها وزوجته ينامان ملتصقين، أيقظتهما قائلة: «في طقس حار كهذا ليس من الجيد أن تناما ملتصقين ... يجب أن تناما منفصلين»، لكنها ما لبثت أن لاحظت أن ابنتها وزوجها ينامان منفصلين، فأيقظتهما وقالت: «في طقس بارد كهذا ليس من الجيد أن تناما متباعدين، اقتَرِبا من بعضكما»، وعندما سمعت الكنّة ذلك نهضت واقفة، وقالت: «لتذهب روحي فداءً ... سطح واحد وطقسان ... سطح واحد وطقسان، طرف حار وآخر بارد». (المترجمة)

إصداره أمر القتل المذكور، كان مُبهمًا بالنسبة لي وما زال، لم ولن أحكم بنفيه أو إثباته، كما لم أدافع مطلقًا عنه في التُهم المنسوبة إليه أو إلى المرتبطين به، لكنني طالبت بالمعالجة القانونية لهذه الاتهامات. وبالنظر إلى ما ذُكر، أظن، وبشكل قوي، أن مسألة السيّد مهدي ومحاكمته لم تكن سوى ذريعة، هدفها الأصلي تصفية حسابات مع عدد كبير من القوى الثورية، وجعلي أستسلم وأُذعِن بالسير على الخط الذي سبق لهؤلاء أن رسموه؛ وكانوا يرون أن هذا الفعل يجب إتمامه والإمام لا يزال حيًّا، وإلّا، فلن يستطيعوا في ما بعد. بهذا الإحساس خاطبت الإمام الخميني حينذاك برسالة أو اثنتين، وذكّرت سماحته بأنه يريد شيئًا [وسعى وراء هدف]، لكن السادة يسعون لشيء وهدف آخرين؛ وما عرفته من حقائق دوّنته له في تينك الرسالتين[27]. لكن، للأسف، أوجدوا لديه ذهنية حالت دون أن تترك رسائلي أي تأثير فيه. ومن كلماته في الرسالة المنسوبة إليه - والعلم عند الله - يمكن فهم كيف أوهموه أن بيتي [مكتبي] واقع في أيدي مجاهدي خلق [المعارضة]، وأنني أستشيرهم في ما أعمل، وأنني أضع سهم الإمام المعصوم (ع) [واردات الحقوق المالية الشرعية] (من الخُمس)، بحسب تعبير الرسالة 6/1، في حلوقهم! كان من البدهي ألا تترك رسائلي تأثيرًا مع هذه الذهنية التي صنعوها عنده، إضافة إلى عاملي السن والمرض في عدم إمكان اللقاء الحر معه.

6 - قبل أعوام نقلت زوجة المرحوم آية الله مطهري، أن زوجة الإمام الخميني قالت لها: «لا غفر الله ذنب ري شهري؛ في كل مرة كان يأتي لمقابلة الإمام، الله وحده يعلم ما كان يقول عن الشيخ منتظري، كان الإمام يمر من أمامنا مرفوع الرأس كغصن شجرة بقس، لكنه عندما يعود يكون كطير مقطوع الرأس!»[28]. وكان من العجيب أن بعضًا من أولئك الذين واظبوا على زيارتي

---

(27) يُراجع كتاب: منتظري، **بخشى از خاطرات (جزء من المذكرات)**، ج 2، ص 1155-1207، الملحقات الرقم 143-147.

(28) النقطة اللافتة هنا، أنه على الرغم من إقرار الشيخ ري شهري في مذكراته بلقاءاته المتكررة مع المرحوم الإمام بشأن آية الله منتظري في عامي 1365 و1366ش (1986 و1987م)، فإن مجموعة «محضر النور» التي تُفهرس اللقاءات الخاصة والعامة للإمام الخميني - بين 1/5/1364ش =

كان [ينافق] ويعمد إلى عرض الأمور بصورة تجعلني سلبيًّا تجاه الإمام، وجعلي أرى الأمور كلها من خلال عينه [البعض]؛ وعندما كانوا يذهبون إليه، كانوا يوغلون صدره عليّ، ويصنعون من القشة جبلًا.

في ما يتعلق بإيغال صدر الإمام ضدّي، وإيغال صدري ضدّه، أضرب مثلًا، كان أحد أعضاء مجلس الشورى ([محمد جعفر] سعيديان فر) يقول: «لدي خبر بأن وزارة الاستخبارات كانت تُرسل بعض منتسبيها بصفته من الشعب لمقابلة الشيخ منتظري، ويعرض أمامه مشكلات وإخفاقات بعض مؤسسات الدولة، ويُطلِعه على تفصيلاتها ليثير غضبه وحساسيته، ثم ينقل ما يصدر عن منتظري من انتقاد إلى مسؤولي تلك المؤسسات الذين يعرضونها أمام الإمام الخميني بصورة تُظهر منتظري بمظهر الساعي لإسقاط النظام». ويقول النائب

=و16/ 9/ 1367ش (بين 23 تموز/ يوليو 1985 و7 كانون الأول/ ديسمبر 1988)، ونشرتها مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام في مجلدين، لم تتضمن أي مقابلة الشيخ ري شهري مع الإمام! وكذلك الحال بعد هذا التاريخ (16/ 9/ 1367ش (7 كانون الأول/ ديسمبر 1988))، حيث لم تتضمن المجموعة أي لقاء له مع الإمام وافتراءاته على آية الله منتظري؛ في وقت يأتي ري شهري بعد 19 عامًا على العزل ويعترف بواحد من هذه اللقاءات الذي حدث قبل أيام عدة من قضية العزل: «أذكر أنني قبل يوم واحد من نهاية عام 1367ش (في 19 آذار/ مارس 1989)، مثلتُ بين يدي حضرة الإمام (رحمه الله)، وقدّمت إليه تقريرًا مما نشرته وسائل الإعلام عن مواقف الشيخ منتظري. كان المرحوم الحاج أحمد (الخميني) حاضرًا في ذلك اللقاء، ولم يكن على علم بما كنت سأقوله للإمام! ويبدو أنه سبق وحدّث الإمام بأمور مشابهة لحديثي، ولذلك وبعد حديثي، ويظهر أنه أراد ألا يشعر الإمام بأنه حدثني بشيء، قال السيد أحمد: 'أنا ما حدثتك بشيء عن ذلك؟'، وأجبت بدوري بتأكيد ذلك. وأمر الإمام: 'من الآن وصاعدًا، لا يُنشر شيء في الإعلام من أخبار الشيخ منتظري'، أو 'لا يُبث شيء في الإذاعة والتلفزيون'. هذا اللقاء، كان لقائي الأخير مع الإمام»، ينظر: محمد محمدي ري شهري، **سنجه انصاف (معيار الإنصاف)**، ط 7 (قم: انتشارات دار الحديث، 1390 ش)، ص 269. يواصل الشيخ ري شهري روايته لحادثة العزل بالإشارة إلى قيام الـ «بي بي سي» ببث الرسالة السرية التي أرسلها آية الله منتظري إلى الإمام الخميني، وأول مرة يُخبر أنه وحتى قبل كتابة الرسالة في 6/ 1/ 1368ش (26 آذار/ مارس 1989)، عرض الإمام لوجهة نظره أمام مجلس مستشاري وزارة الاستخبارات: «بعد هذه الحادثة وفي جلسة لمجلس مستشاري وزارة الاستخبارات، طُرح رأي الإمام بشأن عدم صلاحية الشيخ منتظري للقيادة مستقبلًا (!) وفي النهاية، في 6/ 1/ 1368ش (26 آذار/ مارس 1989) خاطب الإمام الشيخ منتظري برسالة، أعلن فيها بشكل صريح مخالفته لأن يكون القائد المستقبلي»، ينظر: المرجع نفسه، ص 275.

سعيديان فر: «استمر العمل على هذا المنوال ما يقرب من عامين، ونجحت خطة وزارة الاستخبارات في إيجاد الذهنية [السلبية ضد منتظري] التي تريدها لدى الإمام». كما ينقل الشيخ مصطفى أيزدي: «بعد أسبوعين أو ثلاثة مما جرى في 6/ 1/ 1368ش (26 آذار/ مارس 1989م)، حدّثني علي جنتي ابن آية الله [أحمد] جنتي (عضو مجلس صيانة الدستور ورئيس مؤسسة التبليغات الإسلامية)، قائلًا: 'لم يرَ أبي الإمام منذ أربعة شهور، ولا يُمكّنونه من رؤيته؛ أما ري شهري، فهو يقابل الإمام عصر كل يوم، وُيقدّم إليه تقريرًا ضدّ آية الله منتظري'». ويواصل جنتي: «أحضر الشيخ ري شهري ألفي صفحة [التنصت الصوتي] من مكالمات مكتب آية الله منتظري - تتضمن كل شيء، حتى النكتة والسخرية والجد والانتقاد - وعرضها أمام الإمام، قائلًا هذه هو وضع نائبكم!»[29].

(29) علي جنتي من الأصدقاء المقربين إلى الشيخ ري شهري وجميع الموظفين الكبار في وزارة الاستخبارات والمحكمة الخاصة في تلك الفترة. وترجع هذه المذكرة الشفوية إلى فترة كان فيها مديرًا لمكتب السيّد هاشمي رفسنجاني في القيادة العامة للقوات المسلحة.

السؤال السادس

أداء السيّد لاجوردي وقُضاة محاكم الثورة

في عقد الثمانينيات، اعترضتم بشدّة على أداء بعض مسؤولي القضاء، مثل المرحوم السيّد لاجوردي. يقول معارضوكم إن مسؤولين من هؤلاء، مثل آية الله موسوي أردبيلي وآية الله صانعي وآية الله خلخالي وحجة الإسلام تبريزي كانوا في القضاء في تلك الفترة وحجة الإسلام موسوي خوئيني ها [كان المدعي العام]، ومنهم من كان بمنصب أعلى من لاجوردي، ويُعتبَرون اليوم من قادة الإصلاحات، هم من أصدقائكم ومناصريكم. يقول هؤلاء (المخالفون): إذا كان أداء لاجوردي قاصرًا، فهذا التقصير بالطبع راجع إلى المسؤولين الأعلى رتبة، وفي أي حال من الأحوال، يتحمل مسؤولية العمل القضائي - في زمن لاجوردي وقبله، أو بعده - المسؤولون الأعلى رتبة في هذا الجهاز. وبناء عليه، يُطرح السؤال التالي لماذا تركز اعتراضكم على عمل الجهاز القضائي في لاجوردي أكثر من غيره؟

سؤال آخر أيضًا - يتعلق بالقضية نفسها - وهو أنه في بداية الثورة، فوّضك الإمام أنت وآية الله مشكيني، من أجل الدقّة في انتخاب القُضاة لمحاكم الثورة، وبسبب عدم معرفته، أو عدم وجود فرصة لديه، بهذه الصلاحية؛ آملًا أن تراقبا انتخابهم ببذل الوقت والتدقيق في اختيارهم؛ لكنكما أيضًا ألقيتما هذه المسؤولية على عاتقي آية الله [محمد] مؤمن[1] وحجة الإسلام [محمد علي]

---

(1) آية الله مؤمن، فقيه، شغل مناصب عدة في إيران، من أبرزها ترشيح القضاة لمحاكم الثورة، =

شرعي[2]، وما قصده الإمام لم يتحقق. ألم يكن من الأفضل لو مارستما رقابة أكبر على هذه المسألة؟

الجواب:

في ما يتعلق بذلك، أشير إلى مجموعة من النقاط:

أولًا: إن الأفراد الذي كانوا في خضم الوقائع القضائية للدولة يعلمون جيدًا أنه في الفترة التي كان لاجوردي مدّعيًا عامًا، تحوّل سجن إيفين إلى قطاع مستقل تقريبًا وصار مفصولًا عن السلطة القضائية؛ وكان لاجوردي مرتبطًا بتيار من جناح اليمين، وغالبًا، ما كان يتلقّى أوامره من بيت المرحوم الإمام، ولم يُبدِ اهتمامًا أصلًا بأمثال السيّد موسوي أردبيلي [رئيس القضاء الأعلى] وسائر مسؤولي القضاء. ومن المشكلات التي طرحها مسؤولو المجلس العالي للقضاء في لقاءاتهم معي بشكل متكرر، قضية أداء لاجوردي وعدم امتثاله لقراراتهم؛ حتى إنه كان يُقال في تلك الفترة إن لاجوردي رفض طلبًا بالسماح لبعض أعضاء المجلس الأعلى للقضاء بالتفتيش في سجن إيفين.

ثانيًا: قبل أن أتمكّن من الحصول على معلومات تتعلق بقيام فريق لاجوردي بممارسة العنف والتعذيب بحق السجناء في إيفين بوساطة ممثلي الشيخ حسين علي أنصاري وهيئة العفو العام، خصوصًا القاضي خرم آبادي، فتّش ثلاثة أشخاص السجن، بأمر من الإمام، وهم كما قيل إنهم السيّد محمود دعايي والدكتور محمد علي هادي والسيّد هادي خامنئي، من أجل التقّصي عن هذه المعلومات وإيصالها إليه، وبعد إعداد التقارير - وفقًا لما ينقله الشيخ شريعتي[3] الذي كانت تربطه في تلك الفترة علاقة جيدة مع بيت الإمام وبيتي أيضًا - استدعى الإمام [المدّعي العام أسد الله] لاجوردي وسأله: «ما هذه الأفعال والتعذيب التي

= وكان عضوًا في مجلس صيانة الدستور، وعضوًا في مجلس الخبراء عن مدينة قم، توفي في عام 2019. (المترجمة)

(2) حجة الإسلام محمد علي شرعي، هو المدير السابق للحوزات الدينية الخاصة بالنساء، وعضو جمعية مُدرّسي حوزة قم الدينية، توفي في عام 2017. (المترجمة)

(3) الشيخ محمد حسين شريعتي أردستاني المعروف بشيخ الشريعة، توفي في عام 2011.

يقال إنك تقوم بها؟ ولماذا؟»، فأجاب لاجوري: «إنها تنفيذ أحكام تعزير!»، فقال له الإمام: «قل هي جريمة ولا تقل هي تعزير!». بعد ذلك كان الإمام على وشك إصدار قرار بعزله، لكن الحاج أحمد (الخميني) راح يولول غاضبًا، ويقول إذا ذهب لاجوردي تدبّ الحياة مجددًا في وسط المنافقين (مجاهدي خلق)، ويستعيدون قوتهم لاغتيال أشخاص آخرين، مثل هاشمي وخامنئي [كما فعلوا سابقًا] ...؛ وطبقًا لهذا النقل، صرف الإمام، نتيجة هذا الموقف، النظر عن عزل لاجوردي وأبقاه في منصبه. يدل هذا الأمر وأمور أخرى لا مجال هنا لتناولها، على أن لاجوردي كان يأتمر بأمر أهل بيت الإمام والسيّد أحمد، ولم يكن تحت مسؤولية آية الله موسوي أردبيلي ومجلس القضاء الأعلى. أسوق هذه المسائل اليوم قاصدًا الإصلاح وأخذ العبرة، وليس مزيدًا من التعكير الذي ما عاد البلد يحتمله، ويجب علينا أن ننتقد، صادقين، أنفسنا.

في تلك الفترة تنامى إلى الأسماع من بيت الإمام أن لاجوردي يدّعي بأنه يريد أن يجعل كل ما يُقدم عليه شرعيًا، وأن يكون تحت إشراف الإمام، حتى إنه سأل الإمام عن قُطر سوط الجلد [المستخدم في التعزير!] هل يكون غليظًا أم رفيعًا! وعندما سمعتُ ذلك الخبر، قلت لبعض محبي الإمام بتعجب وأسف: «هذا الفريق العنيف والمتشدد الذي يحكم سجن إيفين، سيجعل الإمام يتحمل ثمن أفعاله كلها، حتى قُطر سوط الجلد في سجن إيفين!».

ثالثًا: في تلك الفترة، عندما اتّخذ المدعي العام لاجوردي من إيفين مقرًا له، شكل فريقًا مسلحًا يأتمر بأمره، وكان يتدخل في أي محافظة أخرى من خلال قناة التغلغل التي كانت لحزب المؤتلفة بين رجال الدين والتجار، وكان قادرًا على سجن، في أي بقعة من البلاد، أي شخص وزجّه في إيفين من دون تنسيق مع السلطة القضائية أو مسؤولي القضاء المحليّين. وضمن هذا السياق، وبناء على تقرير مُغرض مؤسَس على الأوهام، كانوا على وشك اعتقال أحد علماء قم المعروفين[4]، باتهامات واهية، وهو ما قمت بإجهاضه عندما تناهى إليَّ الخبر.

---

(4) هو اليوم من المجتهدين وصاحب رسالة علمية. (لم يذكر آية الله منتظري اسمه ومن الصعب علينا التكهّن بالاسم مع وجود عدد كبير من رجال الدين الكبار في قم). (المترجمة)

بعد أن انتفى عزل لاجوردي، بالصورة التي سبق ذكرها، استمر كالسابق في ممارسة العنف والتعذيب على السجناء اللذين كانت أخبارهما تتسرّب، بندرة، إلى خارج أسوار إيفين، ووصلت إلى جهات، من ضمنها مجلس الشورى الإسلامي. وتقرر، بعد التواصل مع الإمام، أن يذهب النائب [مرتضى] فهيم كرماني ممثل كرمان في المجلس إلى إيفين، مرسلًا من الإمام، ليُطلعه على الوضع. لكن سلطة السيّد أحمد في بيت الإمام، والخصومة أيضًا التي حملها بعض أعضاء بيت الإمام تجاه النائب فهيم كرماني، حالت دون أن يُقدم إلى الإمام تقريرًا مفصلًا.

في تلك الفترة، جاء فهيم إلى قم لزيارتي وحدّثني عن القضية وشرح لي بالتفصيل ما جرى، وقال: «حجب بيت الإمام خبر تعييني مبعوثًا من الإمام، من أجل التفتيش على سجن إيفين؛ على الرغم من أن الإمام نفسه قام بتعييني مَأمور التفتيش على السجن».

كما جرت العادة، كان مكتبي ينشر أخبارًا عن هذه الفاعليات، وهيّأ خبرًا للإذاعة والتلفزيون بشأن لقائي بالنائب فهيم بصفته ممثلَ الإمام للتفتيش على سجن إيفين، وجرى بثّه عبر الإذاعة في أخبار بعد الظهر بصفته ممثلًا للإمام، لكن عند بثّه في نشرة المساء، جاء مقتضبًا وباختصار ومن دون صفة ممثل الإمام. وعندما استفسر السيّد هادي هاشمي من مسؤول الأخبار في الإذاعة والتلفزيون عن سبب بثه من دون الإشارة إلى الصفة، كان جوابه أن السيّد أحمد من بيت الإمام قال: «النائب فهيم كرماني لم يكن مطلقًا ممثلًا للإمام وعليكم إصلاح الخبر».

يُفهم من هاتين الحادثتين، والشواهد والقرائن كلها، أن التيارات صاحبة السلطة على إيفين، كانت مرتبطة بالسيّد أحمد، حتى إن شخصية الإمام أيضًا لم يكن لها دورٌ مؤثر.

رابعًا: بصرف النظر عن مسألة سجن إيفين ولاجوردي، لا تعني صداقتي مع أفراد، ودفاعي عنهم أحيانًا، في أي حال من الأحوال موافقتي على أدائهم في السابق. وبدت مواقفي منذ بداية الثورة شفافة، كما كنتُ أنبّه بصراحة إلى الأخطاء والنقص في الأداء حتى بالنسبة إلى مُقرّبين مني.

جواب القسم الثاني من السؤال

1 - في ما يتعلق بتفويض مسؤولية اختيار القضاة إلى آية الله [محمد] مؤمن وحجة الإسلام [محمد علي] شرعي، أُسّجل ما يلي: في تلك الفترة، كنتُ وآية الله مشكيني في مجلس خبراء الدستور، وأصبحت رئاسة المجلس بعهدتي، ولوجود وجهات نظر متضادة بين الأعضاء، وظّفت وقتي كله للمجلس. من جهة، كانت تربطني علاقات كثيرة مع الشيخين مؤمن وشرعي، وكان لديهما استعدادٌ للتعاون في مجال تعيين القضاة مع جمعية المدرّسين (مدرّسي حوزة قم). ومن جهة أخرى، لم تظهر في تلك المرحلة الاستقطابات بين التيارات، الأمر الذي برز في ما بعد، وقاد إلى فقدان الثقة. ومما يجدر ذكره أن الإمام فوّضني وآية الله مشكيني، باختيار القضاة؛ ومع أن الشيخ مشكيني عضو في جمعية المدرّسين، إلّا أنه لم يحدث تعاون ملموس مع الشيخين مؤمن وشرعي. ولثقتي بهما، وبعد مصادقتهما الخطية، كنت أوقّع قرار تعيين القُضاة، ثم كان توقيع الشيخ مشكيني؛ لكن وبالتدرج، وشيئًا فشيئًا، تراجع دور الشيخ مشكيني، وكانت القوى الثورية، ولتأسيس المحاكم الثورية في مناطق مختلفة، تطلب توقيعي وحسب.

بعد فترة من رد صلاحية عدد من القضاة والإعلان عن ذلك من الشيخين مؤمن وشرعي، دعوت مجموعة من وجوه الحوزة، من بينهم فهيم كرماني وبروجردي والشيخ يحيى سلطاني، لتأسيس مكتب لترشيح القُضاة والتعريف بسيرهم المهنية وبحث صلاحيتهم العلمية وصلاحيتهم العملية. وكان من البدهي أنني لا أستطيع منفردًا القيام بذلك، وكان أعضاء في مكتبي وبيتي يساعدونني؛ وكان هذا مبعث حساسية وامتعاض عند الشيخ شرعي وبعده الشيخ مؤمن، وشيئًا فشيئًا حساسية جمعية المدرّسين تجاهي وتجاه بيتي ومكتبي.

أنجز مكتب ترشيح القضاة أعمالًا مهمةً: **أولها** عقد دروس توجيهية وعلمية للقضاة المرشحين، **وثانيها** إيفاد هيئة تفتيشية إلى مدن مختلفة مُشكّلة مني ومن الشيخ مشكيني لبحث أداء قُضاة محاكم الثورة، **وثالثها** تدوين توصيف لوظائف القُضاة. في ذلك الوقت، عيّن الإمامُ المرحومَ علي قدوسي

مدّعيًا عامًا للثورة، ولأن بعض الإشكاليات المتعلقة بمحكمة الثورة ناشئ من عدم التنسيق بين الادّعاء العام والقضاة؛ ساهم تدوين توصيف المُسميات الوظيفية إلى حدٍ ما في التخفيف من ضعف التنسيق.

بعد تفعيل المكتب المذكور وإيجاد حساسية لدى آية الله مؤمن وحجة الإسلام شرعي تجاه هذا المكتب، ظهرت مشكلة جديدة، للأسف، تلخّصت في أن بعض الأفراد الذي جرى تزكية ترشيحهم من الشيخين مؤمن وشرعي، لم يوافق عليه مكتب ترشيح القُضاة. وفي هذا الخصوص، ظهرت خلافات في أكثر من موضع، ومن بينها تعيين قاضي محكمة الثورة في شيراز؛ فالاسم المقترح - وإن كان لرجل دين، لكنه كان ضعيف الإدارة وعصبي المزاج - لم يُوافَق عليه من المكتب، كما أحجمتُ عن توقيع قرار تعيينه، ومع ذلك، حصل الشيخان على قرار تعيينه من الشيخ مشكيني، وأرسلاه إلى شيراز.

2 - من جملة الأمور المهمة في تلك الظروف والأجواء الملتهبة الناشئة عن الثورة، التي لم ينتبه لها، هي أن رجال دين أفاضل من أصحاب الدرس، كانوا أقل قبولًا للقضاء، خصوصًا في محكمة الثورة. وهذه المشكلة التي بقينا نواجهها مدة؛ خصوصًا أنه لم يكن هناك أي مستحقات أو مزايا لاستقطاب القُضاة؛ ولم يكرس المرحوم الإمام، ولا مجلس الثورة، ولا الحكومة الموقتة شيئًا لرواتب القُضاة. من جهة أخرى، فإن خطر الانزلاق المالي كان يُهدّد القُضاة أيضًا؛ لأنه كان من الواجب في بداية الثورة التعامل مع مسألة أموال الشاه، وحوت المراكز والبيوت المُصادَرة أشياء كثيرة نفيسة وغالية الثمن، وكان يُسمع أحيانًا عن انزلاق بعض الأفراد في ما يتعلق بهذه المسألة، الأمر الذي كان يبعث على القلق. والعمل الذي استطعت إنجازه على هذا الصعيد هو أن أخصص [جزءًا من الموارد المالية تحت مسمّى] «سهم الإمام» المتعلق بالحوزة وتقويتها لأجل القُضاة ومحاكم الثورة بتخصيص رواتب محدودة، ما أدّى، إلى حدٍ ما، إلى رفع مشكلاتهم المادية.

من اللافت والباعث على الأسف أن بعض المسؤولين عن الرواتب الشهرية للطلاب، وكان مكلفًا أيضًا رواتب القُضاة في المحافظات والمدن، قطعها،

بحجة أنهم لا يسكنون في الحوزة؛ وكنتُ أكرّر، مُذكّرًا، في لقاءاتي واجتماعاتي بأننا يجب أن نُقدّم مُخصّصات مالية إضافية إلى أولئك الذين ضحّوا بالراحة والطمأنينة، وتركوا دروسهم وبحثهم وانصرفوا إلى خدمة الثورة في مدن أخرى، لا أن يصل بنا الأمر إلى قطع مخصصاتهم الشهرية التي لا تُعدّ شيئًا!

3 - بعد ذلك، ومصادقة على الدستور وأعماله، ومع تشكيل المجلس الأعلى للقضاء، عُهد إليه صلاحيات ترشيح قضاة محكمة الثورة وإيفادهم. لكن لم يمضِ وقتٌ طويلٌ حتى كانت التقارير المقلقة تتوالى عن إعدامات ومصادرات أموال في غير محلّها والتعامل الفظّ مع السجناء، ووصل ذلك مرات عدة إلى الإمام الذي أوصى وحذّر مجلس القضاء الأعلى والمسؤولين بشأنها. وبفعل علاقاتي الواسعة بالقوى الثورية والمشتغلين في هذه الأمور، كنت أطّلع بصورة أكبر على مثل هذه التقارير، وفي بداية عمل المجلس، كنت أوصي وأنبه وأُوبّخ أحيانًا؛ لكن بالتدرج كانت تصل تقارير تجعلني أحس بأنني مكلّف واجب التدخل، وكنت أتدخّل عمليًا. وسط تلك الظروف قمت بمجموعة من الأمور التي وجدت أن من الواجب إنجازها؛ ومنها: تشكيل المحكمة العليا للثورة، وأعتبرها من إنجازاتي التي أفتخر بها، وبهذا العمل استطعت إنقاذ حياة آلاف السجناء الذين حُكموا ظلمًا بالإعدام، وكثير منهم اليوم حيّ يُرزَق ويعمل في وظائف في هذا البلد؛ وتشكيل لجان التفتيش على السجون أيضًا، وشرحت هذين الإنجازين في مذكّراتي. وتشكيل لجنة العفو العام أيضًا؛ وكان أعضاؤها السادة: محمدي جيلاني، أبطحي كاشاني، موسوي بجنوردي والقاضي خرم آبادي، وحظي جميعهم بمصادقة الإمام، وصدر العفو عن عددٍ كبيرٍ من السجناء. وكان يتعاون معهم ممثل عن وزارة الاستخبارات. وذات يوم حدّثني الشيخ محمدي جيلاني: «في هذه اللجنة عفونا عن ستة آلاف شخص في الأقل، صدر في حقهم حكم بالإعدام، ولدي يقين بأنهم لن يوجّهوا ضربة إلى الإسلام والثورة في أي مكان كانوا».

السؤال السابع

أداء المُقرّبين ومسؤولي مكتب نائب القائد

ألا ترون في أداء سماحتكم، أو في أداء المُقرّبين منكم ومسؤولي مكتبكم عندما كنتُم في منصب نائب الإمام الخميني أي نقص أو شائبة؟ ألم يكن لديكم قصورٌ أو تقصير في الإشكاليات الخاصة بمكتب الإمام المرحوم أو الحاج السيّد أحمد الخميني والعلاقة بمكتبكم والعاملين فيه؟ وإذا كنتم تتذكرون، فقد سبق وكان لدي مكاتبات معكم بهذا الشأن.

الجواب:

أولًا: في ما يتعلق بالنقص والتقصير مني أو من أعضاء مكتبي والمرتبطين به، وأنت واحد منهم، فمن البدهي أن أيًا منّا - مثل سائر البشر غير المعصومين - ليس من دون نقصٍ أو عيبٍ، لم أكن، ولست (من دون نقصٍ أوعيبٍ). وبشكل قاطع، وُجِد نقصٌ وإشكاليات في أدائي في فترة كنتُ نائبًا للإمام، وقبل ذلك وبعده، وفي أداء أعضاء مكتبي والمقربين مني أيضًا. ليس منّا من هو معصوم، وكما يقول النبي الأكرم (ص): «كُلُّ ابْنِ آدَمَ خَطَّاءٌ وَخَيْرُ الخَطَّائِينَ التَّوَّابُونَ»[1]؛ المهم أن يُقرّ الإنسان بتقصيره، وأن يسعى لإصلاحه والتعويض عنه حالما يُدرِكه. بهذه الصورة يمكنه أن يطوي طريق الكمال، وأن يتقدم على ماضيه. من المؤكد أن أساليب الوقت السابق كانت تشوبها نواقص

(1) حديث رواه ابن ماجة والترمذي، ينظر: مروان كجك، **تخريج أحاديث مجموعة فتاوى ابن تيمية** (بيروت: دار ابن حزم، 1998)، ص 12. (المترجمة)

كثيرة؛ كما أنني في الوقت الحاضر أيضًا لستُ مصانًا من الخطأ، وأُرحّب بإبراز مواضع ذلك ومصاديقه، وكما يقول الإمام الصادق (ع)، [كما ورد الحديث في أول الكتاب] أنظُر إلى ذلك بمنزلة الهدية والتُحفة. وعلى أي حال، سعيتُ دائمًا للوقوف مانعًا أمام الأخطاء، ولأُبقي عينَي مفتوحتين لمراقبة أداء المسؤولين في مكتبي والمنتسبين إلي - خصوصًا في فترة النيابة - وفي مواضع مختلفة، كنت آخذ رأي مسؤول كل قسم في ما يتعلق بالأقسام الأخرى، وأسأل أُناسًا غير أعضاء في مكتبي عن تقويم أدائه، وأُحقّق في الانتقادات الصادرة شفويةً كانت أم مكتوبةً، وأُقرّر صحّتها من سقمها، وقاد ذلك في بعض المواقع إلى نزاع ولوم من قبلي.

أنظُر اليوم إلى الماضي وأظن أن فريق مكتب نائب القائد كان يجب أن يكون أكثر قوةً وانسجامًا ومؤسسيةً وهو ما لم يكن متوافرًا. وعلى أي حال، ولو أن هذه نقيصة، فقد زعموا بأن فريقًا مُغلقًا يسيطر على مكتبي، وهي مزاعم ما كان يجب الاهتمام بها.

ثانيًا: المسألة الأخرى، لو كانت علاقاتي مع الإمام أوسع وأكثر فاعلية، لربما كان يمكن الحيلولة دون الوقيعة والدس والإيحاء بالمواقف؛ أوجَدَتْ اللقاءات المتباعدة بيني وبين الإمام عددًا من الإشكالات. في ما يتعلق بهذا، فإنني، والأصدقاء أيضًا في المكتب، وأنت نفسك منهم، مهملون ومُقصّرون.

يظهر في تلك الفترة أن المكتب لم يُوفّق بتحقيق ما كان متوقعًا في جذب أشخاص مفكرين ومثقفين، لكن في الوقت ذاته، أنجزَ المكتبُ خدمات كثيرة، من ضمنها ما كان قناعة رافقتني بأنه يجب ألّا تمر المقابلات من خلال قنوات، حيث كان بإمكان الطبقات والفئات كلها أن تحضر وتُبدي وجهات نظرها وتطرح مطالبها.

يؤكد أحد الأصدقاء في نقده العلاقات الاجتماعية وكيفية تعامل بعض أعضاء المكتب: «في تلك الفترة، حيث كان مسؤولو النظام يتردّدون كثيرًا على المكتب، كانوا أحيانًا يُستقبلون بعدم اهتمام من بعض أعضاء المكتب؛ ومن ذلك، في يوم من الأيام زار الدكتور علي أكبر ولايتي، وزير الخارجية في ذلك

الوقت، المكتب وجلس وحيدًا في إحدى الغرف، ولم يُبدِ أحد الموظفين في المكتب أي اهتمام به، حتى إنه كان يدير له ظهره ويُحادث شخصًا آخر؛ أو في يوم آخر مرّ الشيخ محمد يزدي، وكان نائبًا لرئيس المجلس من أمام المكتب، وباحترام خاص وتواضع طرح السلام على السيّد هادي هاشمي الذي رد السلام ببرود ومن دون اكتراث». وحدثت أمورٌ قليلة وكثيرة من هذا القبيل، تُعتبر بشكل قاطع إشكالات ونواقص في عمل المكتب.

مع هذا كله، أرى ضرورة التذكير بعدد من النقاط:

1 - في الوقت نفسه الذي أُعلن صراحة قبولي بوجود نُقصان وخطأ في نفسي والقريبين مني، وأعتذر رسميًا عن هذا التقصير. لكن، مورس في هذا الصدد جفاءٌ شديدٌ بحقي وحق المقربين مني. وعلى الرغم من أن أخطاء كهذه منتشرة ولا تخص مكتبي فحسب، بل تشمل جميع كبار القوم، وهي في بعض الأمور أكثر اتساعًا من الشؤون السياسية والعلاقات الاجتماعية، فإنه، وبشكل تنقصه الشهامة، كان يجري ربط إشكالات هذا المكتب بالأمور السياسية والعلاقات الاجتماعية، وكانت تُضخّم وتُستغل لتحقيق أهدافهم ومقاصدهم السياسية. ما أستطيع قوله بشكلٍ قاطعٍ إن نوعًا من التهم، غير المُحقة، ما زال إلى اليوم تسوقه كتابات ومقالات بعض الصحف تجاه أعضاء مكتبي؛ مثل الاتهام بالعلاقة مع مجاهدي خلق، وصب سهم الإمام في حلوقهم [أي دعمهم ماليًّا] والإملاء عليّ من المقربين أو اتهامنا بالإطاحة بالنظام، وما إلى ذلك. ولكن ليس في نيّتي أن أكشف الأستار وأفضح الآخرين، ولكن أختم بهذه التوصية، وأكتفي بها وهي كم من الجيد لو أقرّ كل واحد بأخطائه وأخطاء المحيطين به وقبِل بانتقادات الناس له بوجهٍ طلقٍ، وبدلًا من مصادمتهم والزجّ بهم في السجن والإصرار على الأساليب الخاطئة السابقة - خصوصًا في ما يرتبط بالحقوق المادية والمعنوية للناس - ينصرف لإصلاح نفسه وإصلاح الأساليب التي ينتهجها هو والمحيطون به.

2 - في اعتقادي، واستنادًا إلى الوثائق والقرائن والشواهد، ما حدث في أعوام منصبي كنائب للقائد، وما حدث في أوائل عام 1368ش (1989) وما

بعدها، هي أمور محسوبةٌ وجاءت وفق خطة مُعدة مسبقًا؛ أما الأخطاء المحتملة من قِبَلي، أو من بعض المحيطين بي في تلك الفترة، فساعدت في تسريع هذه الخطة وتقديمها، ولم تكن عاملها أو المسبب لها.

3 - أصولًا، أي مؤسسة إذا ما جرى إعمال الرقابة على أقسامها كلها، فإن أخطاءَ أقل ستحدث؛ وسعيتُ، في حد المقدور، لإعمال مثل هذه الرقابة على أعضاء مكتبي، وهذا لا يعني انتفاء الأخطاء. لكن يجب ألّا نغفل عن أن مكتبي، خصوصًا في تلك الفترة، كان تحت مجهر الأجهزة الاستخبارية، وإذا ما حدث خلافٌ لافتٌ، فإنهم كانوا على اطّلاع عليه، وكان بإمكانهم كشف ذلك واستغلاله ضدي، لكنه لم يحدث، ولو كان في الحدود الدنيا كانوا يُدرِجونه في التقرير السياسي؛ وهو ما لم تتم مشاهدته. نعم، اختلقوا أكاذيب مفضوحة ووضعوا الإمام في زاوية اتخاذ القرار، واتّضح كذب الادّعاء بنفوذ مجاهدي خلق داخل بيتي ومكتبي وأنهم يُملون عليّ خطّي السياسي؛ وصار معلومًا أن عددًا من موظفي وزارة الاستخبارات كان مكلفًا فبركة هذه الأكاذيب واختلاقها ونقلها إلى الإمام، وهو ما تحدثتُ عنه بتفصيل أكثر في مذكراتي.

السؤال الثامن

غياب التناسب بين الإصرار على إنهاء الحرب وتقديم الدعم إلى الجبهات

في ما يتعلق بإنهاء الحرب [مع العراق] بعد فتح خرمشهر، حيث أصررتم على ذلك وأوحيتم في مذكراتكم باحتمال أن يكون الإمام في البداية أيضًا معارضًا استمرارها. والشبهة التي تُطرح هنا هي: لماذا - على الرغم من المعارضة - استمرت الحرب ذلك أعوامًا [1980-1988]، وساعدتم الجبهة مرات عدة، أنتم والقريبون منكم، حتى إن والدك المرحوم الحاج علي منتظري [ت. 1987]، وعلى الرغم من كهولته، شارك في الحرب على جبهات عدة؛ وكما ذكرتم في رسالتكم المؤرخة في 19/ 10/ 1365ش (5 كانون الثاني/ يناير 1987م) إلى سماحة الإمام، أن اثنين من أحفادكم واجها خطر الموت في الجبهة مراتٍ عدة وأمضيا أيامًا في كردستان بلا زاد، يقتاتان على عشب الأرض، ولم تمنعوا مشاركة أولادكم وأحفادكم في الحرب، ما أدّى إلى استشهاد حفيدكم العزيز [ياسر رستمي]؟ ألم تكن المساعدة المادية والدعم العملي دليلًا على موافقة سماحتكم على استمرار الحرب؟

مما يقال في هذا الموضوع نفسه أيضًا، أن حجة الإسلام والمسلمين هاشمي رفسنجاني، قال في مقابلة مع صحيفة كيهان: «بعد فتح خرمشهر طُرحت مسألة أنهم يريدون أن يدفعوا 50 مليار دولار[1]؛ وقال الشيخ هادي

---

(1) يتحدث هاشمي رفسنجاني عن أن دول الخليج عرضت على إيران دفع مبلغ 50 مليار =

([محمد علي] هادي نجف آبادي نائب سابق في المجلس)، إن آية الله منتظري قال بعصبية: 'أزكمت رائحة الدولارات أنوفهم ويريدون أن يهدروا دماء أبنائنا وأن يجنوا مقابلًا لدماء الشهداء'». وهو ما يؤكد في الوقت نفسه، أن مناقشة دفع الغرامة من الدول العربية لم تكن موثقة، وأن أحدًا لم يُرسل إلينا مخاطبة بهذا الخصوص. وفي الموضوع ذاته يواصل الشيخ رفسنجاني القول: «بعد عمليات الفتح المبين[2]، هاتفني آية الله منتظري في منتصف الليل، وقال عليكم أن تدخلوا الأرض العراقية[3]، ووبّخنا حينذاك. وكان اعتراضه في تلك الفترة: 'لماذا تَشرعون بالعمليات ثم تتوقفون. كان يظن أن لدينا قوات وأسلحة وإمكانات، لكننا لا نواصل الحرب عادة. بعد العمليات، وعندما كانت تنتهي مدة مأمورية القوات، كانت تقل المهمات، وللعودة إلى المواصلة كنا نحتاج إلى فرصة لنكون مستعدين'»[4].

يُصرح رفسنجاني أيضًا في ما يختص بموقف المرحوم الإمام بوقف الحرب بعد فتح خرمشهر، بأنه في اجتماعه مع مجلس الدفاع الأعلى مع الإمام، قال (الإمام): يجب أن نواصل الحرب، لكن لا ندخل الأرض العراقية. وركّز رفسنجاني أيضًا في مقابلة نفسها مع كيهان، على أربعة أشياء:

= دولار نيابة عن العراق، في مقابل أن تعدل إيران عن شرطها الثالث بفرض عقوبات على نظام صدام، وأن هذا الشرط واحد مع شرطين آخرين: الانسحاب من دون قيد أو شرط وتحمّل الخسائر، جرى بحثهما مع أولف بالمه (ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في تلك الفترة)، لكن يتحدث رفسنجاني في مذكراته **عبور از بحران (العبور من الأزمة)** عن رقم يصل إلى 60 مليار دولار، ينظر: علي أكبر هاشمي رفسنجاني، **عبور از بحران (العبور من الأزمة)**، ط 3 (تهران: دفتر نشر معارف انقلاب إسلامي، 1378ش)، ص 500. (المترجمة)

(2) عمليات عسكرية عرفت بـ (الفتح المبين) شنتها إيران خلال أسبوع ضد الجيش العراقي في عام 1982، أدت إلى انتصار إيراني ساحق وانسحاب القوات العراقية من الأراضي الإيرانية. (المراجع)

(3) حدثت عمليات «الفتح المبين» في بداية شهر فروردين 1361ش (21 آذار/ مارس 1982)، وقبل عمليات بيت المقدس، لم تكن مرتبطة بتحرير خرمشهر، ولم يحدث أن طرحت مسألة الدخول إلى الأرض العراقية خلال العمليات التي جرت، ولا تزال مدينة خرمشهر تحت الاحتلال، حيث كانت جهود القوات كلها مركزة على تحرير النقاط المحتلة داخل إيران.

(4) قدرت الله رحماني، **پی پرده باهاشمی رفسنجانی (بصراحة مع هاشمي رفسنجاني)** (تهران: انتشارات كيهان، 1382ش)، ص 73-74.

1 - سيدافع الشعب العراقي بشدّة، عندما يرى قوة خارجية تدخل ترابه؛

2 - سيشعر شيوخ الإقليم [شيوخ عشائر إقليم خوزستان العرب] بالخطر، وإذا كانوا يتصرّفون إلى الآن ببعض التحفّظ، فإنهم من الآن وصاعدًا سيُعلنون دعمًا أكبر للعراق؛

3 - سيجد العالم أيضًا ذريعة وسيضعنا الدخول إلى الأرض العراقية تحت ضغط رسمي؛

4 - سيُلحق ذلك ضررًا بأهل العراق، ونحن لا نريد أن يلحق بهم ضررٌ.

يقول الشيخ رفسنجاني: «كان العسكريون يقولون إنه في ظل الظرف الموجود، لا فائدة من تركز قواتهم بهدف إخراج العدو من تلك المناطق (في داخل إيران) ... وعندما تحدثوا بمنطق (مقنع)، قال الإمام: 'كلامكم صحيح'. ومن المؤكد أن قول الإمام كان مهمًا أيضًا، ولا يمكننا صرف النظر عنه. وطرح الإمام بنفسه الحل، وقال: 'ادخلوا في مناطق لا يُلحق دخولها أذى بالناس'». هذا مع أنه يُصرّح بأن محضر اجتماع الإمام مع المجلس الأعلى للدفاع غير متوافر، وأنه طلبه من العسكري نظران[5]، لكنه لم يستطع أن يجده[6]. وإذا كان ما يقوله الشيخ رفسنجاني صحيحًا، فإن هناك تناقضًا بين ما تدّعونه من مخالفتكم استمرار الحرب وما يدّعيه الشيخ رفسنجاني بأنكم قلتم لماذا لا تدخلون الأراضي العراقية؟

يستدعي هذا بيان وجهة نظركم بشأن ما صدر عن الشيخ رفسنجاني وما نسبه إلى سماحة الإمام (قُدّس سره) وما نسبه إلى سماحتكم، ماذا كانت رؤيتكم في الواقع لما يتعلق بالحرب؟

الجواب:

أولًا: لم يكن دفاعي عن جبهات (القتال) موجبًا لأُدافع عن استمرار

---

(5) محمد علي نظران سياسي وعسكري إيراني تقلّد مناصب رفيعة في القوات المسلحة بعد الثورة، منها الأمانة العامة لمجلس الدفاع الأعلى، قتل بحادث سير في عام 1994. (المترجمة)

(6) رحماني، ص 74-75.

الحرب، لأنه لم يكن لموقفي دورٌ مؤثّر في استمرارها. كان دفاعي عن الجبهات بسبب عاملين: **الأول** هو إطاعة رأي الإمام واحترامه، ولأن دفاعي عن الجبهات كانت له سوابق عدة، ومنذ اليوم الأول للحرب، كان بيتي [مكتبي] مقصدًا للمقاتلين والمطالب المختلفة لهم؛ وقدّمت إليهم بدوري، وقدر المُستطاع، مساعدات مادية ومعنوية؛ وكان قطعي الكامل والمفاجئ للدعم، يُعتبَر مخالفةً للإمام والوقوف في جبهة مضادّة له، وهو معنى لا أرى فيه مصلحة. وكان العامل **الثاني** الحاجات المتزايدة إلى المقاتلين، التي كنتُ مُطّلعًا عليها، ما جعلني أحسُّ من ناحية شرعية وناحية إنسانية بالواجب. كانت الأخبار التي ترد يوميًا من الجبهة، بوساطة المقاتلين والقادة، صادمةً. في تلك الظروف وبصرف النظر عما إذا كانت مواصلة الحرب في مصلحة البلد أم لا، كنتُ أقوم بوظيفتي الإنسانية والمساعدة في أداء حاجات المقاتلين المادية. ولم تكن مساعدتي من قبيل أسلحة متطورة وحديثة من شأنها القيام بدور في مواصلة الحرب، لكنها جاءت من قبيل المساعدات المتعلقة بالغذاء والدواء واللباس وما شاكلها؛ وفي هذا الخصوص، افتتحت حسابًا بنكيًا، وراح أناس كثيرون يودعون مساعداتهم فيه.

ثانيًا: من ناحية أخرى، يجب الانتباه لنقطة مفادها أنني كنتُ جزءًا من هيكلية النظام السياسي. وكانت وجهة نظري بشأن وقف الحرب بعد فتح خرمشهر استشاريةً، لم تُقبل لأي سبب كان؛ ولم يكن بنّاءً أن أرفع راية المعارضة، لأن رأيي لم يقبل، وأن أكون سببًا لاختلاف داخلي في تلك الظروف المتأزمة. في مواقف كهذه، يقول العقل السليم بالعمل برأي الجمع، حتى وإن كان يتعارض مع الرأي الشخصي؛ ولهذا السبب وفي مواقفي الرسمية والعلنية، لم أكن أُعارض الموقف الرسمي وموقف الإمام، لكنني كنتُ أسعى، نوعًا ما، لإظهار وجهة نظري. أما في ما يتعلق بمشاركة أفراد عائلتي في الحرب، وبصورة كلية، لم يكن من أساليبي في المسائل السياسية والاجتماعية التعامل بشكل يجعلهم محض تابعين لي، بل كنت أرجّح وأدفع بأن يحافظوا على استقلاليتهم وأن يكونوا من أصحاب الرأي والتحليل [فمشاركتهم واستشهاد أحدهم كانا بمحض إرادتهم]؛ وإضافة إلى ذلك - كما سبق وقلت - كان

رأيي في إنهاء الحرب، رأيًا استشاريًا، يرتبط بمقطع زمني خاص هو فترة ما بعد فتح خرمشهر؛ ولم يُقبل هذا الرأي وتواصلت الحرب، ولم يكن من اللائق أن يجري حضّ أبناء الناس على المشاركة في الجبهة، فيما أقرباء من يحضون على ذلك واقفون خلف الجبهة، أو يعيشون في الخارج.

أما بالنسبة إلى تصريحات الشيخ هاشمي رفسنجاني، وإن كنتُ لا أنوي الإجابة عما نسبه إليّ حالة بحالة، وبيّنتُ بعض المواقف ووجهات النظر بشكل صريح في مذكراتي؛ لكن لأن السؤال أكدها، فإنني أسجل الملاحظات التالية بصورة إجمالية:

لا صحة لذلك الذي نسبه إليّ بقوله هو أو بوساطة الدكتور هادي [أنني من المدافعين عن استمرار الحرب]، بل إن القضية هي العكس. أرسلتُ بعد فتح خرمشهر، كما بيّنت في مذكراتي، رسالة إلى مسؤولي الحرب، مضمونها إذا كنتم عاقدين العزم على استلام غرامات، فهذا هو وقته؛ حتى سمعتُ أن هناك من تحدث في غيبتي عن أن [منتظري] قال: أزكمت رائحة الدولارات أنفه. الآن كيف جرى وبصورة معكوسة نسبة هذا الكلام إلي، لا أدري! صحيح، كنتُ على الدوام معارضًا الصلح بالإكراه، وكنتُ أؤكد خروج القوات المحتلة من البلاد كواحدٍ من شروط إنهاء الحرب؛ لكن بعد فتح خرمشهر، أصبحت الأرضية مهيّأة لتحقيق هذا الشرط، بل إنه، وبالنظر إلى أن الورقة الرابحة كانت بأيدينا، كنا نستطيع أن نحصل على غرامة جيدة، وكان يمكن أيضًا تسمية البلد المحتل ومحاكمته لو امتلكنا ديبلوماسية فاعلة وعاقلة.

ثالثًا: في ما يتعلق بموقف المرحوم الإمام، فما أُبرز من بعض مسؤولي الحرب هو أن قرار استمرار الحرب كان قرار الإمام؛ حتى إن مسؤولي النظام البارزين في الجلسات التي كانت تعقد في بيتي، كانوا يقولون صراحة: «نحن غير موافقين على استمرار الحرب، لكنه (الإمام) يُصرّ على أن الحرب يجب أن تستمر حتى سقوط صدام [حسين]». لكن كان هناك قولٌ آخر، مفادُه أنه بعد فتح خرمشهر كان رأي الإمام هو إنهاء الحرب، وهذا ما أوردته في مذكراتي باعتباره احتمالًا واردًا. وهذا الذي ذكره الشيخ هاشمي رفسنجاني في المقابلة

مع صحيفة **كيهان** يؤيد بدقة هذا الاحتمال. لأنه إذا قبلتُ بما طرحه، بأن المرحوم الإمام وبناء على دلائل منطقية كان معارضًا دخول الأرض العراقية، وأنه كان يؤكد استمرار الحرب بغرض استعادة بعض مناطق بلدنا المحتلة، مثل مدينة نفت شهر [نفط شهر] التي كانت مُحتلّة من العراقيين؛ لأنه على فرض أنه جرى استعادة المناطق الإيرانية كلها، ومخالفته الدخول إلى الأرض العراقية، فليس من المعقول معها استمرار الحرب؛ واستعادة هذه المناطق - بالنظر إلى أنها من حيث المساحة والأهمية تأتي أقل من تلك التي تمت استعادتها في عمليات الفتح المبين وبيت المقدس - لم يكن مستطاعًا بسهولة؛ ولذلك يقول الشيخ رفسنجاني أيضًا في المقابلة إنه في تلك الجلسة «كان العسكريون يقولون لـ(الإمام): 'ضمن الظروف الموجودة لا طائل من تمركز القوات لإخراج العدو من تلك المناطق'».

بناء على هذا الأساس، في الحقيقة، بقي المرحوم الإمام مُصرًّا، فترة قصيرة، على استمرار الحرب لاستعادة مناطق كانت مُحتلة، وليس استمرارها أعوامًا عدة والدخول إلى الأرض العراقية؛ وإصرار هذه المجموعة من القادة العسكريين وضغطها هو ما جعله يعدل عن وجهة نظره الأولى.

السؤال التاسع

الإمام الخميني والقائد الحالي

أُبيّن سؤالي في قسمين:

الأول: جيل الثورة على علم بالعلاقة الوثيقة والطويلة بين سماحتكم وسماحة الإمام الخميني والتضحيات التي بذلتموها لتحقيق هدفه، وعلى اطّلاع أيضًا بالخلافات والمسائل التي حدثت في أواخر عمره؛ وهم مطّلعون أيضًا على الضغوط المتواصلة عليكم طوال أعوام بعد رحيله، وصدرت تحليلات وأحاديث كثيرة في هذا المجال. لأجل كثيرين يتابعون تاريخ الثورة، ولأجل الأجيال المقبلة أيضًا، وبعد هذه الحوادث التي اتّخذت مسارات عدة، صعودًا وهبوطًا، ومرور ما يقرب من عقدين على رحيل الإمام الخميني؛ سيكون من المثير أن يعرفوا وجهة نظركم في ما يتعلق بشخصيته.

ثانيًا: القيادة الحالية للجمهورية الإسلامية [السيد علي خامنئي]، حيث إنه مُتّكئ على مسند هذا المنصب منذ عقدين، هذا في الوقت الذي كانت علاقته بجنابكم وعدم تأييدكم له، من أسباب التوتر الداخلي، وكانت انتقاداتكم المتكررة من جهة، والهجوم الإعلامي اللفظي والعملي على بيتكم ومكتبكم ووضعكم قيد الإقامة الجبرية ثلاثة وستين شهرًا واعتقال أقاربكم وتلامذتكم والحملة الواسعة ضدّكم من جهة أخرى من ملامح هذا التوتر. إذا رأيتم من المصلحة أن تتفضلوا ببيان أسباب هذا الخلاف، فلماذا طرحتم انتقاداتكم بصورة علنية [ضده في عام 1997]، ما أوجب حساسيته وحساسية سائر أصحاب المناصب؟ إضافة إلى ذلك، كان دخول آية الله خامنئي إلى مجلس الشورى وهو مركز صنع القرار في البلاد في البداية، اقتراحًا من سماحتكم،

ومقدمةً جرى بعدها طرح اسمه لمنصب رئاسة الجمهورية [في عام 1982]، وفي النهاية صار قائدًا [في عام 1989]. حتى أنه كان مُقترح عضويته في مجلس الثورة [قبل الانتصار في عام 1979]، واقتراح تنصيبه لإمامة جمعة طهران [بدلًا منكم، بعد الانتصار في عام 1979] أيضًا، قد قُدّما إلى الإمام الخميني منكم. السؤال الذي يطرح أولًا مع وجود شخصيات كبرى وازنة مثل آية الله رباني شيرازي وآية الله الدكتور مفتح وآية الله طاهري أصفهاني وحجة الإسلام والمسلمين محمد منتظري و... لماذا اقترحتم اسم السيد خامنئي فحسب على الإمام ليكون عضوًا في مجلس الثورة، وسُمع في بعض المحافل السياسية أن المرحوم آية الله مطهري أظهر عدم ارتياحه من اقتراحكم هذا؛ أو مع وجود أفراد وشخصيات أخرى ممتازة مثل آية الله الدكتور بهشتي وآية الله الدكتور مفتح، حيث رأيتم أنه خيار مناسب أكثر لإمامة الجمعة؟ وثانيًا، إذا كانت لديه [السيد خامنئي] الصلاحية اللازمة لمنصب القيادة، فلماذا قابل معارضة من قبلكم خلال العقدين الماضيين؟ وإذا كان فاقدًا الصلاحية، فلماذا اقترحتم اسمه سابقًا لحمل هذه المسؤوليات المهمة؟

الجواب:

أولًا: بدأت معرفتي بالمرحوم آية الله العظمى السيّد الخميني (طاب ثراه) منذ عام 1320ش (1941م)، واستمرت ما يقرب من خمسين عامًا. في ذلك العام، كنتُ قد وصلت حديثًا إلى قم [بهدف الدراسة الدينية]، وبعد مدة قصيرة، تعرّفت إلى آية الله مطهري وصرنا رفاق بحث، واتفقنا ضمن الحضور في دروس الخارج[7] لآية الله داماد وآية الله حجت، على الاشتراك بدرس

---

(7) دروس الخارج أو ما يسمّى أبحاث الخارج، هي المرحلة الدراسية الأخيرة في النظام الحوزوي، فالطالب الحوزوي بعد أن يطوي مرحلتي المقدمات والسطوح، يواصل دراسته من خلال حضور حلقات دروس الخارج؛ لنيل مرتبة الاجتهاد، باعتبارها أرفع مرتبة علميّة يصل إليها الطالب، التي تعني تحصيل الملكة (القدرة الفعلية) على استنباط الحكم الشّرعي من مصادره الأصليّة المتمثلة بالكتاب والسُنّة والعقل والإجماع. ويُطلق على هذه المرحلة اسم «دروس الخارج» باعتبار أن الأستاذ فيها - الذي هو إما مجتهد أو مجتهد ومرجع في آن واحد - لا يعتمد على كتاب خاصّ كمتن دراسيّ، كما في مرحلتي المقدمات والسطوح، إنما يعتمد أسلوب الطرح الموضوعي بأن يختار عنوانًا لبحثه =

الأخلاق لآية الله الخميني. كان درسه في الأخلاق جذّابًا وبنّاءً ونابعًا من عمق الروح، وكان يثير عاطفتنا وينخرط في البكاء أحيانًا. بعد مجيء آية الله العظمى بروجردي (طاب ثراه) [1944] إلى قم، وفي إطار المشاركة في دروسه في الفقه والأصول، اقترحنا على الإمام الخميني حينذاك أن يُدرّسنا بشكل خصوصي درس [علم أصول الفقه] الخارج؛ وكان أول «درس خارج» قدّمه هو ذاته الجزء الثاني من **الكفاية**[8] الذي كان محور سبعة أعوام من البحث، وقت كان هو نفسه يَدرُس الخارج في الفقه.

لم نكن أكثر من سبعة أو ثمانية أشخاص نُشارك في الدرس. وكان بعض الأشخاص يشارك من وقت إلى آخر، لكن أنا والمرحوم الشهيد مطهري كنّا مُداومَين على الحضور بشكل ثابت. وحضر المرحوم الشهيد آية الله بهشتي أيضًا مباحث الاستصحاب[9]. وقبل هذا الدرس حضرنا مع الإمام الخميني دروس شرح المنظومة[10] والأسفار[11].

= كالزكاة – مثلًا – أو الاقتصاد الإسلاميّ أو المعاملات المصرفيّة، ثمّ يأخذ بالبحث عنها في مطاوي الكتب المتوفّرة فقهًا وأصولًا ورجالًا و... عارضًا لآراء العلماء فيها ولما توصّل إليه من نتائج بحثيّة»، ينظر: «دروس البحث الخارج»، **ويكي شيعه (الموسوعة الإلكترونية لمدرسة أهل البيت)**، 9/ 7/ 2017، شوهد في 1/ 9/ 2019، في: https://bit.ly/2S01PyS (المترجمة)

(8) **أنوار الهداية في التعليقة على الكفاية**، واحد من مؤلفات روح الله الخميني بالعربية، يرتكز موضوعه على أصول الفقه، ينظر: روح الله الخميني، **أنوار الهداية في التعليقة على الكفاية**، ط 3 (تهران: مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني، 1427هـ). (المترجمة)

(9) «الاستصحاب»، مصطلح أصولي فقهي، يُطلق في الفقه وأصوله، ويُراد به ذاك الأصل العملي الذي يعتمد عليه الفقيه في بيان الوظيفة العملية عند الشك المسبوق باليقين، ويعتمد الفقيه على الاستصحاب كأصل عملي حينما لا يمكنه تحديد الوظيفة العملية من الأدلّة الشرعية الأربعة (الكتاب والسُنّة والعقل والإجماع)»، ينظر: «الاستصحاب»، **ويكي شيعه (الموسوعة الإلكترونية لمدرسة أهل البيت)**، 18/ 2/ 2019، شوهد في 1/ 9/ 2019، في: https://bit.ly/2RWonk8 (المترجمة)

(10) على الأرجح يقصد بها منظومة السَّبزواري، للملّا هادي السَّبزواري وهو حكيم وفيلسوف إيراني، له ما يقرب من 40 كتابًا ورسالة في موضوعات: الفلسفة والكلام والعرفان والأدب. ومن أبرزها: منظومة الحكمة (غُرَرُ الفرائد)، ينظر: العلامة محمد تقي الآملي، **غرر الفرائد في فن الحكمة وشرحها (شرح المنظومة) للفيلسوف الإسلامي الكبير الحاج ملّا هادي السَّبزواري** (مشهد: دار المرتضى، [د. ت.]). إضافة إلى كتب أخرى عدة بالفارسية. (المترجمة)

(11) كتاب **الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة**، هو موسوعة فلسفية ألّفها صدر الدين =

بعد وفاة آية الله العظمى بروجردي[12]، كنت والشيخ مطهري نعتقد بأعلمية السيّد الخميني (رحمه الله)، لكن هو نفسه لم يكن مستعدًا لينشط بصفته مرجعًا على الرغم من إصرارنا وآخرين، ولم يُقدّم نفسه لذلك؛ إلى أن بدأ موضوع مجالس اتحاد الولايات والحوادث[13] التي أعقبتها وانطلاق مشروع النهضة الإسلامية، حيث بدأ اسمه يُطرح شيئًا فشيئًا ويأخذ مكانةً واهتمامًا من الناس.

ثانيًا: الواقع أنني قدّمتُ الكثير من الجهد والتضحية لتثبيت مرجعيته والسير بأهدافه التي كانت أهدافي أيضًا. وفي حياة آية الله بروجردي (رحمه الله)، وفي الفترة التي حدث فيها اختلاف بينه وبين آية الله الخميني، وبعد رحيله أيضًا وبدء النهضة الإسلامية وحتى النهاية، كنتُ أول مدافع عن آية الله الخميني في الحوزة الدينية. مع أنني كنتُ صاحب موقع وكرسي تدريس ولكني كنتُ أعتبر هدفه مقدّسًا، حيث تخلّيت عن ذلك كله، كما تخلّيت وعائلتي عن الراحة والطمأنينة وتحمّلنا السجن والتعذيب القاسي الذي لا يُحتمل وخاطرت بروحي وسرت إلى جانبه وبرفقته قدمًا بقدم على هذه الطريق. وكنتُ أحيانًا أُقسم أعطيات مالية شرعية كانت تصلني بين الطلاب باسمه، أو أمنحها إلى عوائل السجناء السياسيين المحتاجين؛ حتى إنني أحيانًا كنتُ أصرف ميزانية معيشتي في هذا المجال. وأظهر بعضُ الأفراد وبعض المرتبطين ببيوت المراجع حساسية تجاهي بسبب دفاعي عن السيّد الخميني، بل إن بعضًا منهم ناصبني العداء لهذا السبب.

= الشيرازي المعروف بالملّا صدرا الشيرازي، ويُعدّ مصدرًا أساسيًا لتدريس الفلسفة في الحوزات الدينية، وقبل أن يصبح كذلك، لقي تدريس الكتاب معارضة كبرى من عدد من رجال الدين ممن لديهم مواقف معارضة للفلسفة. (المترجمة)

(12) توفي آية الله بروجردي في عام 1961. (المترجمة)

(13) طرحت الحكومة الإيرانية في فترة وزارة أسد الله علم قانونًا لانتخابات مجالس الولايات وألحقته بتعديلات في غياب البرلمان، رآه علماء الدين في قم يخالف في بنوده الأساسية الشريعة الإسلامية، وقادت معارضته من المرجعية الدينية إلى إلغائه في عام 1962. كما ارتبطت هذه الحوادث بما سُمّي «الثورة البيضاء التي أطلقها الشاه»، وشملت عددًا من القوانين الاجتماعية والاقتصادية والإدارية، ولقيت معارضة كبرى، قادت إلى صدامات دموية، باتت تُعرف بانتفاضة الخامس عشر من خرداد في عام 1963، وهي الانتفاضة التي أُبعد روح الله الخميني في إثرها من إيران. (المترجمة)

على الرغم من مرور عشرات الأعوام، فإن تلك الحساسيات والمعارضة [ضدي بسبب دعمي الخميني] ما زالت قائمةً إلى اليوم، متأثرةً بذلك الزمان. وبالتأكيد، أنا لا أمنُّ على أحد؛ وما قمتُ به هو لتحصيل الرضى من الله تعالى ولأجل الهدف الذي قدّرت أنه صحيح.

بعد انتصار الثورة أيضًا، ولأجل مصالح المجتمع الإسلامي، كنتُ أعتبر دائمًا أنني مُكلّف الدفاع عنه وتمكينه، وأحاديثي ومواقفي في تلك الأعوام مُسجّلة [صوتًا وصورة]، ويمكن مراجعتها لتكون شاهدةً على ذلك. وفي الأوقات الحساسة، رغّبتُ الناسَ في بيعته وحمايته، وكان آخر ذلك، الدعوة إلى تظاهرة عامة تأييدًا له بعد القبول بالقرار 598 في عام 1367ش[14]؛ [قرار القبول بوقف الحرب مع العراق] ولم أتوانَ عن إرادة الخير وصدق النصيحة له.

ثالثًا: لكن، لا تعني هذه التضحية والدفاع عنه أنه كان معصومًا من الخطأ، أو أن أرى أنه بلا نقص، حيث أرى الخطأ منه ولا أُنبّهه، وهو أيضًا لم يعتبر نفسه معصومًا من العيب والخطأ. وتُعدّ «النصيحة لإمام المسلمين» واجبًا على جميع أفراد المجتمع، وبسبب دوري المؤثر في تشكيل هذا النظام، أعتبر نفسي مسؤولًا قبل الجميع في مواجهة الأعمال المخالفة للشرع والمُضيّعة الحقوق، التي كانت تُمارَس باسمه واسم النظام الإسلامي. ودعونا من أولئك الذين كانوا يرون الواقع [وما يحدث من أخطاء وانحرافات عن أهداف الثورة]، لكنهم سكتوا لحفظ مصالحهم الآنية أو مصالح جهات أخرى.

الحقيقة، وانطلاقًا من معرفتي وارتباطي القريب والعاطفي مع المرحوم آية الله العظمى الخميني (طاب ثراه) طوال أعوام طويلة - تقارب النصف قرن - أشهد أنه حكيمٌ، عارفٌ، زاهدٌ، فقيهٌ وسياسيٌ، صاحب تقوى والتزام؛ وأنا متأكد من أنه لم يكن مستعدًا لإلحاق الأذى ظلمًا بإنسانٍ، ولو بمقدار رأس إبرة، أو أن يهضم حق شخصٍ ما. لكن الواقع أنه لم يكن معصومًا؛ إذ وقع، من

---

(14) قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الرقم 598، الذي دعا إلى وقف فوري للحرب العراقية - الإيرانية، والذي صدر في عام 1987 وقبِل به البلدان في 20 تموز/ يوليو 1988. (المترجمة)

دون أن يعي، تحت تأثير بعض التقارير المغلوطة، واعتمد أكثر مما يلزم على بعض الأفراد، واتّخذ قرارات غير صحيحة ألحقت خسائر. وهو وإن كان قد قاد الحركة والثورة الإسلامية بشكل جيد، فقد كان يُنتظر منه أداءٌ أفضل في التدبير وإدارة الحكم بعد الثورة. ومن المؤكد أن توقع حكومة نموذجية، خصوصًا في ظروف أزمة وهيكلية سياسية لمجتمع نامٍ، وتتركز السلطة كلها في يد شخصٍ واحدٍ، هو توقع في غير مكانه. ولا أوافق على التحليلات والرؤى التي ترى فيه إنسانًا مطلقًا بلا عيب، كما لا أوافق على تلك الآراء التي تُهاجمه وتُجحف حقه، وعلى الرغم من الأخطاء التي صدرت عنه، فإنني أكنُّ له احترامًا دائمًا، وأدعو الله العظيم بأن يُعطي ذلك القائد الفقيد الدرجات العلى وأن يحشره مع أجداده الطاهرين (ع).

وفي ما يتعلق بالقسم الثاني من السؤال

رابعًا: كان حضرة حجة الإسلام والمسلمين الحاج السيّد علي خامنئي (دامت إفاضاته) من أصدقائي القُدامى الفضلاء وذوي الفكر الحسن. وقبل انطلاقة الحركة الإسلامية، واظب مدة من الزمن على حضور درسي في شرح **الإشارات**[15] في مدينة قم[16]. واكب الحركة وشارك في النضال وكانت تربطه علاقة ما بي. وفي الفترة التي أُبعدت فيها [في عام 1974 لأسباب سياسية] إلى (مدينة) طبس، كان يتردد عليّ أحيانًا، أو يتبادل معي الرسائل. وكان له دورٌ مؤثرٌ في توزيع بيان أصدرته من طبس، مُخاطبًا علماء البلاد، مؤكدًا الوحدة، ومحذّرًا من الاختلاف[17]. ويظهر أن دوره في توزيع البيان على اتساع إيران

(15) كتاب **الإشارات والتنبيهات** لابن سينا، يُعدّ من أبرز كتب المنطق والفلسفة، يُدرّس في الحوزات الدينية. (المترجمة)

(16) هو نفسه كان شاهدًا على هذا الأمر، وحتى قبل أن يُصبح «قائدًا للثورة»، أكد في أكثر من مناسبة أنه كان تلميذ (آية الله منتظري)، ومن جملة ذلك ما صرّح به مرتين في مقابلة واحدة، حيث قال إنه درس الفلسفة على يد آية الله منتظري، ينظر: مصطفى أيزدي، **فقيه عاليقدر (الفقيه العالي القدر)** (تهران: سروش، 1366ش)، ج 2، ص 363، 368.

(17) صدر هذا البيان في وقت كانت الخلافات المذهبية في البلاد، خصوصًا داخل الحوزة الدينية والمراكز الدينية، قد وصلت إلى أوجها، وكان لجهاز السافاك دورٌ كبيرٌ في ذلك. وتركّزت هذه الخلافات بين مجموعتين من رجال الدين، إحداها رجال الدين التقليديون، والأخرى تيار الاستنارة =

عرّضه لملاحقة السافاك[18]. وكان قبل أن ينتقل إلى مدينة مشهد، يُشارك في اجتماعات جمعية المدرّسين في قم، وفي اجتماع سري أيضًا لإحدى عشرة شخصية، كنا نعقده في الحوزة الدينية في قم، وهو ما شرحته في مذكراتي[19].

في عام 1357ش (1978) وفي وقت وصلت الحركة الإسلامية إلى أوجها، كان هو في مشهد، وقام بدور مع مناضلين آخرين عدة. وعندما قرر المرحوم الإمام (طاب ثراه) تشكيل مجلس الثورة، لم يكن لي دور في تعيين الأعضاء. ويبدو أن المرحوم آية الله مطهري عندما سافر إلى باريس، اقترح

= الدينية. ودار الخلاف حول كتب المرحوم الدكتور علي شريعتي وكتاب **الشهيد الخالد** للمرحوم نعمت الله صالحي نجف آبادي. وأدى إصدار البيان إلى قيام نظام الشاه باعتقال آية الله منتظري من منفاه في طبس وسجنه في سجن شهرباني [سجن الشرطة] في مشهد. وأثار ذلك احتجاجات أهل طبس الذين هاجموا شهرباني [رجال الشرطة]، وطالبوا بالإفراج عن سماحته. ونجحت هذه الاحتجاجات في تحقيق الإفراج عنه بعد ثلاثة أيام، حيث عاد إلى طبس وسط استقبال حاشد من أهلها، ينظر: حسين علي منتظري، بخشى از خاطرات (جزء من المذكرات) (قم: مكتب آية الله منتظري، 1379 ش)، ج 2، ص 834-837؛ أيزدي، **الفقيه العالي القدر**، ج 1، ص 163.

(18) جاء في واحدة من وثائق السافاك المحفوظة بعد الثورة:

«رئاسة الوزراء

وكالة الاستخبارات وأمن الدولة

إلى: رئاسة السافاك، محافظة خراسان، مشهد

من: الإدارة العامة الثالثة/ 312

حول: السيّد علي خامنئي ابن جواد؛ بالعودة إلى الرقم 1955/ 9هـ، 13/ 10/ 1352ش (3 كانون الثاني/ يناير 1974).

وفق المعلومات الواردة أخيرًا، فإن بيانًا مُضرًّا موقّعًا من حسين علي منتظري (رجل دين مبعد إلى طبس)، أُرسل بالبريد من مشهد إلى نقاط مختلفة من الدولة، وجرى اتخاذ اللازم في حينه لمنع توزيعه. وعلى هذا، وبإرسال صورة عن البيان موضع البحث، استقرّ رأي السافاك على أن مفاد ذلك البيان يطابق مفاد ملحق الرسالة 10421/ 59-15/ 8/ 52، وبناء عليه جرى استنباط أن للمذكور أعلاه علاقة بتوزيع هذه البيانات، وأن هناك احتمالًا قويًا بأن يكون هو من قام بذلك؛ نرجو أن تصدروا الأمر إلى مصادركم والمتعاونين معكم بأن يضعوا سلوك وأفعال المشار إليه ومنتظري تحت المراقبة، وأن تُجمع الوثائق الدامغة التي تدين المذكور وإرسالها لاتخاذ الإجراءات، وسيتم في الوقت المناسب، الإعلان عن اعتقاله وملاحقته بوساطة الإدارة العامة.

المدير العام للإدارة الثالثة - ثابتي» (أيزدي، **الفقيه العالي القدر**، ج 1، ص 160 و162).

(19) منتظري، **بخشى از خاطرات (جزء من المذكرات)**، ج 1، ص 160-212.

على الإمام تشكيل مجلس ثوري، وهناك احتمال قوي بأنني والمرحوم آية الله طالقاني لم نكن قد خرجنا من السجن حينذاك[20]. ومن الواضح أن هذا

---

(20) حُرّر آية الله العظمى منتظري وآية الله طالقاني (رحمه الله) من سجنهما في 8/ 8/ 1357ش (30 تشرين الأول/ أكتوبر 1978)؛ وبالنظر إلى رسالة الإمام السرية إلى آية الله بهشتي (رحمه الله)، في 14/ 8/ 1357ش (5 تشرين الثاني/ نوفمبر 1978) نجد أنه أظهر قلقه من تأخير ترشيح أعضاء لمجلس الثورة، وقال في رسالته: «كان الاتفاق أنه بمجرد مجيئه «م. ط» (يعني مرتضى مطهري)، يتم الاجتماع بالأشخاص المعنيين فرادى وجماعات، وأن يتم إبلاغي بالنتيجة ...». (روح الله الخميني، **صحيفه امام: مجموعه آثار امام خمينى (س) بيانات، پيام ها، مصاحبه ها، احكام، اجازات شرعى ونامه ها (صحيفة الإمام: البيانات، الرسائل، المقابلات، الأحكام، الفتاوى الشرعية والمخاطبات)** (تهران: مؤسسة تنظيم ونشر آثار امام خمينى، 1378ش) 4، ص 307). والحاصل يؤيد الاحتمال بأن سفر آية الله مطهري إلى باريس جاء قبل الإفراج عن آية الله منتظري وآية الله طالقاني. وما يؤيد هذا الاحتمال أيضًا قرار آية الله طالقاني، بعد خروجه من السجن، البدء بتشكيل مجلس شبيه بالمجلس الثوري من دون أن يكون على علم بالمجلس السري للثورة الذي يجري تشكيله بوساطة الإمام الخميني، حيث أنهى مسعاه بعد أن علم بذلك، ينظر: إبراهيم يزدي، **آخرين تلاش در آخرين روزها (آخر المساعي في الأيام الأخيرة)** (تهران: انتشارات قلم، 1389ش)، ص 95؛ محمد اسفنديارى، **پيک آفتاب: پژوهشى در كارنامه زندگى وفكرى آيت الله سيد محمود طالقانى (رسول الشمس: بحث في السيرة الحياتية والفكرية لآية الله السيّد محمود طالقاني)** (تهران: صحيفة خرد، 1383ش)، ص 241-243، ويكتب حجة الإسلام والمسلمين هاشمي رفسنجاني في **مذكراته أيضًا**: «من الظاهر أن الشيخين منتظري وطالقاني لم يكن قد أفرج عنهما بعد»، ينظر: علي أكبر هاشمي رفسنجاني، **دوران مبارزه (مرحلة النضال)** (تهران: دفتر نشر معارف انقلاب، 1376ش)، ج 1، ص 323، ويؤكد في موضع آخر أن تشكيل المجلس الثوري جرى طرحه في البداية في جمعية رجال الدين المناضلين، «وقلنا للشيخ مطهري الذي كان يريد الذهاب إلى باريس لملاقاة الإمام بأن ينقل اقتراح تشكيل مجلس الثورة إلى الإمام؛ وهو ما فعله بدوره»، ينظر: علي أكبر هاشمي رفسنجاني، **انقلاب وپيروزى (الثورة والانتصار)**، ط 2 (تهران: دفتر نشر معارف انقلاب، 1383ش)، ص 122. علمًا أن الشيخ هاشمي رفسنجاني أفرج عنه من السجن في 3/ 8/ 1357ش (25 تشرين الأول/ أكتوبر 1978)، وإذا كان مقترح تشكيل مجلس الثورة قد جاء بصورة جماعية وبحضوره، فإن سفر آية الله مطهري إلى باريس جرى بعد هذا التاريخ، وعلى القاعدة وبالحد الأكثر، انتهى في العاشر من آبان (الشهر الثامن في التقويم الفارسي الشمسي)؛ إذ إن الإمام أبدى قلقه من تأخر ترشيح الأسماء في 14 آبان. ويكتب جناب الشيخ هاشمي رفسنجاني في مذكراته أنه بعد سفر الشيخ مطهري إلى باريس جرى تشكيل مجلس الثورة والإعلان عنه رسميًا، وإن كان لم يُعلن عن الأسماء، ينظر: رفسنجاني، **دوران مبارزه (مرحلة النضال)**، ج 1، ص 323. ويظهر أن مقصوده من «الإعلان رسميًا» ليس الإعلان علنيًا؛ لأنه وكما يرد في كتاب: رفسنجاني، **انقلاب وپيروزى (الثورة والانتصار)**، ص 125، بعد عودة الشيخ مطهري، جرى تشكيل مجلس الثورة بصورة سرية، وأعلن عنه الإمام رسميًا في 22/ 10/ 1357ش (12 كانون الثاني/ يناير 1979)، ينظر: روح الله الخميني، **صحيفة الإمام: تراث الإمام الخميني (قدّس سرّه) (خطابات، نداءات، مقابلات، أحكام،** =

القرار كان حاضرًا في ذهن الإمام (رحمه الله) من قبل، وبحسب القاعدة، فالأشخاص الذين كانوا إلى جانب الإمام في باريس - خصوصًا سعادة الدكتور [إبراهيم] يزدي الذي كان أمينه المعتمد - كانت لديهم معلومات أدق بهذا الشأن. وأصبح المرحوم السيّد طالقاني في ما بعد عضوًا في مجلس الثورة، بعد انتصارها.

خامسًا: أرسل إليّ المرحوم الإمام بوساطة السيد خامنئي والشيخ رفسنجاني رسالة تدعوني إلى المشاركة في جلسات المجلس، وكتبتُ رسالة اعتذرت فيها عن عدم قبول ذلك(21). لكنه ذيّل الرسالة مجددًا بأنه يرى بأن من المصلحة أن أكون في المجلس الثوري(22)، لأُقرّ بعدها المشاركة في

= **وكالات شرعية، رسائل شخصية)**، ترجمة منير مسعودي، 22 مج (طهران: مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني، 2009)، ج 5، ص 426.

(21) ما يلي نص رسالة الشيخ منتظري إلى الإمام الخميني (رحمه الله)، في 19/ 8/ 1358ش (10 تشرين الثاني/ نوفمبر 1979):

«بسمه تعالى

الحضور المبارك لآية الله العظمى السيّد الخميني مد ظله العالي

بعد السلام؛ طبقًا لما قاله السيّدان حجة الإسلام خامنئي وهاشمي رفسنجاني دامت إفاضتهما، أمر سماحتكم بأن أكون رسميًا عضوًا في المجلس الثوري. ومن المؤكد أنني لا أميل إلى الرفض، لكن لا تتناسب الظروف واستعدادي الجسمي مع العمل الثقيل والكثير، وكما قلت للسيّدين، فإني مستعد للبقاء في طهران حتى نهاية الانتخابات واستقرار الأوضاع للتعاون معهم والمشاركة قدر المستطاع في جلساتهم، لكنني لا أرى صلاحًا في العضوية الرسمية، بل إنني إذا أصبحت عضوًا رسميًا فسيكون ذلك معوّقًا لي عن أداء الكثير من الأعمال. ولذلك أرجو أن تعفوني من قبول العضوية الرسمية إذا رأيتم مصلحة في ذلك.

والسلام عليكم وأدام ظلكم. 19 ذي الحجة 1399 - حسين علي منتظري».

ينظر: منتظري، **بخشى از خاطرات (جزء من المذكرات)**، ج 1، ص 429.

(22) جاء في نص رسالة سماحة الإمام الخميني ما يلي:

«بسمه تعالى

إن العضوية الرسمية لا تعني أن يشارك جنابكم العالي في الاجتماعات كلها، لكنها تقتضي أن تقدّموا المشورة. ووجودكم فيه مصلحة للإسلام والأمة، لكن الخيار لكم؛ اعملوا بما ترونه صلاحًا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته. روح الله الموسوي الخميني».

من الجدير ذكره هنا أن هذه الرسالة التي جاءت بخط يده في ذيل الرسالة التي خطّها آية الله العظمى منتظري ومُدرَجة في **مذكراته** (ج 1، ص 429)، ولم تذكرها **صحيفة الإمام!**

اجتماعات المجلس. وعلى أي حال، لم يكن السيّد خامنئي ضمن التركيبة الأولية للمجلس الثوري[23]. وخلال سفري إلى باريس اقترحتُ اسمه للعضوية على الإمام الذي قال في البداية: «كيف يكون وهو في مشهد!»، فقلت: «وإن كان في مشهد، يأتي إلى طهران!».

سادسًا: بعد انتصار الثورة الإسلامية، وحيث إنني كنت أعطي أهمية كبرى لإقامة صلاة الجمعة، اقترحت على الإمام (رحمه الله) بأن يُصدر قرارًا بإقامة صلاة الجمعة في طهران وسائر المحافظات[24]. ومن الواضح أن المرحوم طالقاني أيضًا كان قد اقترح ذلك عليه، وطلب مني أن أُحدّث الإمام في هذا الشأن. والمؤكد أنني قبل الثورة كنتُ قد اقترحت ذلك على الإمام، لكن الاقتراح لم يُطبّق[25]؛ وكنتُ كلما سنحت لي الفرصة أقمت صلاة الجمعة.

---

(23) يقول المرحوم الشهيد آية الله الدكتور بهشتي بشأن التركيبة الأولية لمجلس الثورة: «كما قلت فإن الأعضاء كان يتم تعيينهم من قبل الإمام. بمعنى أنه في البداية كلّف فريقًا من خمسة من رجال الدين مسؤولية التعريف بالأشخاص اللازمين لإدارة مستقبل البلاد. وكان هذا الفريق عبارة عن: آية الله مطهري، هاشمي رفسنجاني، موسوي أردبيلي، الدكتور باهنر وأنا، بعدها قمنا بالتحدث إلى الشيخ مهدوي كني واشترك هو أيضًا. وبهذا الشكل تكوّنت النواة الأولية للمجلس الثوري من ستة أشخاص، ولاحقًا أُضيف آية الله طالقاني وخامنئي. وعلى أي حال، بدأنا نحن الستة الأوائل يعني المشايخ والسادة: مطهري، رفسنجاني، باهنر، موسوي أردبيلي، مهدوي كني وأنا، بالبحث في الشخصيات. وبالتدرج رشّحنا المهندس بازركان، الدكتور سحابي وشخصيات أخرى، كان الإمام يعرفها مسبقًا وجمعته بهم لقاءات في باريس؛ إذ تقرّر أن نبحث في ترشيحهم ونقدم رأينا النهائي بشأنهم؛ وهذا ما أدّى إلى ترشيحهم، وهو ما وافق عليه الإمام»، ينظر: صحيفة **إطلاعات**، 31/ 4/ 1359ش (22 تموز/ يوليو 1980).

(24) لم تُقَمْ صلاة الجمعة في إيران إلا نادرًا، بسبب اعتقاد بعض فقهاء الشيعة بأن صلاة الجمعة لا تُقام إلا بإمامة الإمام العادل، ولا تُقام في ظل حاكم غير ملتزم الإسلام، وهى سنة من أيام غصب الخلافة تاريخيًّا. (المراجع)

(25) يقول آية الله العظمى منتظري في مذكراته (جزء من المذكرات) بشأن اقتراحه الذي قدّمه إلى الإمام: «لأنني رأيت أن هذه المسألة مؤثّرة جدًا فقد كتبت رسالة إلى المرحوم الإمام في النجف، بأن اتفقوا مع آية الله الخوئي وأصدروا أمرًا بأن تقام صلاة الجمعة في مختلف محافظات إيران بوساطة رجال دين ذوي وجاهة وقبول منتقين، فإن لذلك فوائدَ عظيمةً؛ حيث يتوافق علماء كل مدينة في ما بينهم على اختيار الشخص الأنسب ليتم تعيينه لإمامة الجمعة، وأن يحضر الجميع هذه الصلاة. وكان مضمون جوابه في ما بعد: كأنك متفائل جدًا برجال الدين ولا تعرفهم بعد!».

وبعد الثورة بوقت قصير، اقترحتُ وآية الله طالقاني، مجددًا إقامة صلاة الجمعة، حيث صرح الإمام: «أبلغوا علماء المحافظات بأن يفعلوا ذلك». فقلت: «أنتم القائد وهذا من اختصاصكم وصلاحيتكم». وفي النهاية أرسل الخميني رسالة إلى المرحوم السيّد طالقاني بأن يُقيم صلاة الجمعة في طهران، كما عيّن أئمة الجمعة في عدد من المدن الأخرى؛ وعلى أي حال، كنتُ أنوب عنه شخصيًا في تعيينهم في بعض المدن.

بعد رحيل السيّد [محمود] طالقاني (رحمه الله)، نصّبني المرحوم الإمام لإمامة طهران[26]؛ وإلى التاريخ الذي بقيت فيه في مدينة طهران لإدارة مجلس الخبراء [1980]، كنت أَؤُمّ الصلاة. لكن بعد ذلك، توجّهت لزيارة الإمام (رحمه الله) وعرضت عليه أنني عازم على الذهاب إلى قم، وأن الذهاب والإياب مشكلة بالنسبة إليّ، فلتعيّنوا شخصًا آخر لإمامة جمعة طهران. فقال: «ليس في خاطري شخص مُعيّن؛ افعلوا ذلك أنتم». واقترحت السيّد خامنئي لذلك. وصرح الإمام: «لن أتدخل في هذا الموضوع». وأصرّ المرحوم الحاج أحمد الخميني على أن أقترح الشيخ جلالزاده غفوري، لكنني وإن كنتُ أرى في الشيخ غفوري عالمًا وصالحًا، فإنني وجدت السيّد خامنئي مناسبًا أكثر لذلك؛ وفي النهاية قدمت إلى الإمام رسالة استقالتي وطلبتُ منه تعيين شخص واجد للشروط[27]. وأصدر الإمام قراره بتعيين السيّد خامنئي لإمامة الجمعة[28].

كان سبب رؤيتي الحقيقي أن السيّد خامنئي مناسبٌ أكثر، حيث اخترته واقترحتُ اسمه، هو أنه خطيب مفوّه، ومن أركان صلاة الجمعة خطبتان؛ وعلى الرغم من وجود شخصيات أخرى تتمتع بصفات وامتيازات أفضل، فإنه كان باديًا للعيان أن السيّد خامنئي أكثر تمكّنًا في الخطابة. وبالتأكيد في تلك الفترة

---

(26) ينظر: الخميني، **صحيفة الإمام**، ج 9، ص 492. وما يلفت أن بعض الكتب ووسائل الإعلام، ومن بينها الإذاعة والتلفزيون (الرسمي)، حرّف صريحًا التاريخ وادّعى: «بعد رحيل آية الله طالقاني (رحمه الله)، عيّن الإمام الخميني (رحمه الله) آية الله خامنئي إمامًا لجمعة طهران!».

(27) منتظري، **بخشى از خاطرات (جزء من المذكرات)**، ج 2، ص 880.

(28) منتظري، **صحيفه امام**، ج 2، ص 116.

كان المرحوم آية الله مفتح قد استشهد[29]. وهو ما بيّنته في أول صلاة جمعة بإمامته، وصرحت بأن ركن صلاة الجمعة هو الخطبة والسيّد خامنئي أفضل مني في الخطابة. وإضافة إلى ذلك، كنتُ أعتبره شخصًا فاضلًا وجيدَ الفكر. وأظن أن أداءه في المسؤوليتين السابقتين [اللتين كانتا باقتراح مني] وأعني العضوية في المجلس الثوري وإمامة جمعة طهران، كان مُرضيًا في الإجمال؛ وإن كان بعد ذلك قد انتقد، لأن ميدان صلاة جمعة طهران الذي كان من الواجب أن يكون قاعدةً للوحدة واللحمة، تحوّل معه إلى منبر لجناح سياسي، وإلى منبر للهجوم على مختلف الأجنحة والمجموعات أحيانًا.

سابعًا: أما الإشكاليات التي كانت لدي مع سماحة السيّد خامنئي بعد تصديه مقام القيادة، فهي مجموعة من الأمور:

1 - كنت أرى، قبل أعوام من وصوله إلى المنصب، أن واحدًا من شروط الوالي ليتصدى للولاية في النظام الإسلامي هو الاجتهاد المطلق [في الفقه]، بل والأعلمية الفقهية في المسائل المتعلقة بالحاكمية الإسلامية. وفي دروسي (لمرحلة) الخارج، فصّلت في ذلك، مُستدلًّا بالآيات والروايات الصريحة في ذلك الباب، واستندتُ أيضًا إلى الدليل العقلي وسيرة العقلاء. ويمكن المهتمين أن يراجعوا كتاب **ولاية الفقيه**، المجلد الأول، (ص301-318)[30]. وفي الوقت الحاضر أيضًا أرى أن شرط الأعلمية الفقهية للقائد [مرشد الثورة] على فرض تمركز سلطات الحاكمية الدينية في يده، وللتصدي للفتوى وعلى فرض الفصل بين السلطات، وللمشروعية الدينية للولاية، شرط ضروري.

---

(29) استشهد آية الله الدكتور محمد مفتح في 27/ 9/ 1358ش (18 كانون الأول/ ديسمبر 1979)؛ وجاءت استقالة آية الله العظمى منتظري من إمامة جمعة طهران بعد المحادثة مع الإمام (رحمه الله)، في 23/ 10/ 1358ش (13 كانون الثاني/ يناير 1980). وصدر قرار المرحوم الإمام (قدس سره) بتعيين حجة الإسلام والمسلمين خامنئي لإمامة جمعة طهران في 24/ 10/ 1358ش (14 كانون الثاني/ يناير 1980).

(30) إضافة إلى ذلك يمكن مراجعة رسالة المعظم له (آية الله منتظري)، مخاطبًا أعضاء المجلس المركزي لمراجعة الدستور، ينظر: منتظري، **بخشى از خاطرات (جزء من المذكرات)**، ج 1، ص 716-717.

2 - إشكال آخر، يرتبط بكون انتخابه في عام 1368ش (1989م) جاء مغايرًا لدستور الجمهورية الإسلامية [الأول قبل التعديل]؛ إذ نعرف جميعنا أنه عندما انتُخب من قبل أعضاء مجلس خبراء القيادة لمنصب القائد، كان الدستور المصادق عليه في عام 1358ش (1979م) ما زال رسميًا وينص قانونًا على المرجعية كشرط من شروط القائد[31]. وحتى بعد التعديل وحذف شرط المرجعية أيضًا، وبصرف النظر عن الإشكاليات الشرعية والقانونية في تغيير المادة، وأساس مشروعية طريقة تعديل الدستور في ذلك الوقت أيضًا، نصّت المادة 109 حول شروط القائد وصفاته في البند الأول، على: «لزوم الصلاحية العلمية للإفتاء في مختلف أبواب الفقه». وأهل الفضل والمعرفة مطّلعون بشكل جيد على هذا الأمر بأن السيّد خامنئي، على الرغم من درجات الفضل والاستعداد - فاقد الشرط المذكور في المادة. والاكتفاء بالنقل والقول الذي لا أساس له وأخذ تواقيع عدد من علماء الدين المرتبطين بالسلطة أو المتأثرين بها في الأعوام اللاحقة، لا يرفع الإشكال شرعيًا وقانونيًا؛ لأن الحصول على التأييد لشخص مثله يمتلك المنصب والقوة السياسية الأعلى في الدولة ليس صعبًا ولا مستحيلًا، خصوصًا إذا قدّم من هم على رؤوس السلطة الوعود وممارسة الوعيد أو الإملاءات على الآخرين والتمسك بعناوين ثانوية لا يحل المشكلة أيضًا[32]. إضافة إلى أن جمع (بيانات) التأييد من هذا النوع، حتى إن كانت قد جرت في ظروف عادية وبعيدًا عن الترهيب والترغيب وبقيت من دون معارض، قد تكون تطمينًا وحجة بالنسبة لشخص غير مطّلع وخالي الذهن تجاه

---

(31) جاء في المادة 109 من الدستور المصادق عليه في 1358ش (1979م): «شروط وصفات القائد أو عضو مجلس القيادة: 1- الصلاحية العلمية والتقوى اللازمة للإفتاء والمرجعية؛ 2- الرؤية السياسية والاجتماعية والشجاعة والقدرة والكفاءة الإدارية اللازمة للقيادة».

(32) يقصد منتظرى أن تمسُّك البعض بـ (العناوين الثانوية) لتبرير انتخاب الولى الفقيه قبل توافر الشروط فيه وفقًا لمواد الدستور لا يحل المشكلة الدستورية. وللتوضيح، أقول: الأحكام الشرعية فى الفقه الشيعي نوعان: الأحكام الأولية مثل وجوب الصلاة والصوم وحرمة أكل لحم الميتة. أما الأحكام الثانوية فهى الأحكام التي توضع بسبب العسر والحرج والاضطرار، كعدم وجوب الصوم للمريض، أو جواز أكل لحم الميتة للمضطر جوعًا. وفى هذه القضية، قال البعض إن عدم وجود الشروط الواجبة لانتخاب الولى الفقيه تسقط وفقًا للضرورة وللأحكام وللعناوين الثانوية، الأمر الذي لا يوافق عليه الشيخ منتظري ولا يعتبره صحيحًا. (المراجع)

الشخص الذي جرى تأييده، لا بالنسبة لشخص مثلي على علاقة واطلاع على سيرته العلمية وتحصيله وميزان فضله[33].

3 - على الرغم من أنني وبإصرار بعض معارفي في ذلك الوقت، ومن ضمنهم السيّد محمود هاشمي شاهرودي، وممن يرون بالمصلحة العامة للمحافظة على اللحمة في ظروف متأزمة بعد رحيل الإمام (رحمه الله)، أرسلتُ خطاب تبريك إلى السيّد خامنئي (قطعًا، في تلك الرسالة لم يصدر عني تأييد له بأي وجه من الوجوه بصفته «الولي الفقيه»)، وأكّدت في ذيل الخطاب، ضرورة مشاورته مع الآيات (آيات الله) العظام في المسائل المهمة[34]. والواضح أن بعض مراجع التقليد في ذلك الوقت أكد في رسائله تلك النقطة أيضًا[35]. لكن، للأسف، فإنه ليس لم يُعِر اهتمامًا يذكر لآراء المراجع والعلماء

---

(33) مما يجدر ذكره هنا، في عام 1369ش (1990)، عندما كان حجة الإسلام مهدي كروبي رئيسًا لمجلس الشورى الإسلامي، كان ينوي الترشح لانتخابات مجلس الخبراء، وكانت صلاحيته العلمية لدرجة الاجتهاد موضع شك لدى فقهاء مجلس الخبراء، فقام تسعة من علماء الحوزة البارزين - من بينهم آية الله سلطاني، آية الله فاضل لنكراني وآية الله نوري همداني، بتأكيد خطي لصلاحيته العلمية إلى حد (التجزؤ في الاجتهاد (التمكن من استخراج بعض الأحكام دون أخرى))؛ لكن هذه الشهادة لم تحظ باهتمام فقهاء مجلس صيانة الدستور، ورُدّت صلاحيته العلمية. وإذا كان هذا النوع من رسائل التأييد العلمي لأصحاب المقامات والسلطة معتبرًا في قضية السيد خامنئي ويمكن الاستناد إليه، فلماذا يتم تجاهل شهادة علماء بارزين في الحوزة يقولون بصلاحية الشيخ كروبي لعضوية مجلس الخبراء، حيث إن التجزؤ في الاجتهاد كافٍ لذلك؛ وإذا كان فاقدًا الاعتبار ولا يستند إليه، فكيف جرى اعتبار شهادات أشخاص هم بمستوى تلامذة أكدوا صلاحية الشيخ كروبي، تقول بالصلاحية العلمية للسيد خامنئي لمنصب مهم مثل منصب القائد الذي يلزمه الاجتهاد المطلق [لا الاجتهاد المجزّأ] في الحد الأدنى، وحتى المرجعية! وإصدار القرار يستند إليها ويترتب عنها؟!

(34) في الرسالة المؤرخة في 23/ 3/ 1368ش (13 حزيران/ يونيو 1989)، يؤكد آية الله العظمى منتظري: «إن شاء الله، تكون المشورة مع حضرات الآيات العظام والعلماء الأعلام والشخصيات الملتزمة في المسائل المهمة والمصيرية محل اهتمام»، ينظر: منتظري، **بخشى از خاطرات (جزء من المذكرات)**، ج 1، ص 706.

(35) ورد في الرسالة المؤرخة في 20/ 3/ 1368ش (10 حزيران/ يونيو 1989) للمرحوم آية الله أراكي: «من البدهي أن التشاور في المتشابه من الأمور الشرعية والمسائل المهمة مع المراجع العظام والعلماء الأعلام سيجعل الطريق سالكة للجميع». ومما يذكر أن المرحوم آية الله العظمى غلبايغاني، وبسبب عدم اعتباره حجة الإسلام والمسلمين خامنئي واجدًا الشرائط لم يكن مستعدًا لتأييد قيادته. وأمام إصرار عدد من الأشخاص اقترحوا إعمال ولاية السيّد خامنئي بصفته وكيلًا له؛ وفي النهاية وبعد التشاور الدائم =

وكثيرين من المتخصصين الغيورين فحسب، بل تدخّل أيضًا بصورة مكشوفة في أمور الحوزة الدينية، وقضى على استقلالها وجعلها مرتبطة بحكومته؛ وتدمير استقلال الحوزات الدينية بعد أن استمر طوال تاريخ الشيعة هو خطر كبير على العالم الإسلامي والتشيع، بدأت آثاره بالظهور؛ وليس معلومًا في المستقبل أي مصيبة ستحلُّ بالمرجعية الشيعية ورجال الدين نتيجة ذلك.

4 - إذا غضضنا الطرف عن الإشكالين الأول والثاني، يعني عدم امتلاك الشروط العلمية اللازمة لمنصب القائد المرشد، فإن إحالة تعيين صلاحية أعضاء مجلس الخبراء إلى فقهاء مجلس صيانة الدستور، الذين بدورهم يُنصّبهم القائد نفسه، أوجب بأن يكون تعيين القائد [المرشد] وبقاؤه في المنصب بوساطة من جهته هو، وهذا دورٌ(36) باطل ويخدش مشروعيته في مرحلة بقائه في الأقل. وهناك من يقول، للهرب من إشكال الدور: هذا الدور كان في أمر اعتباري، والدور في الأمر الاعتباري هو دور اعتباري، وهو ليس مستحيلًا ولا باطلًا، غافلين عن أن الأمر الاعتباري بكونه فرضيًا لا يعود كذلك، بل يصبح عينيًا وواقعيًا وحقيقيًا، ويصبح الدور المحذور (اجتماع النقيضين [في اصطلاح علم المنطق]) محذورًا واقعيًا(37). هذا القانون الباطل الذي جاء في عام

= والوساطات، خاطبه السيّد خامنئي برسالة شكره فيها على حضوره في مصلى طهران وإقامته صلاة الجنازة على حضرة الإمام (رحمه الله). وردّ آية الله غلبايغاني برسالة مقتضبة، دعا له الله فيها بدوام التوفيق في منصبه الخطير كقائد [مرشد] للجمهورية الإسلامية، وكتب: «من المؤكد أن جلب رضاية حضرة بقية الله (المهدي المنتظر) أرواح العالمين له الفداء ورعاية كامل الموازين الشرعية، هو قوام قراراتكم وإجراءاتكم».

(36) استخدم آية الله منتظري تعبير الدور، وهو مصطلح في علم المنطق، حيث إن الدور هو توقف الأول على الثاني، والثاني على الأول في الوجود، أي إن الدور هو أن يكون شيئين، كلّ واحد منهما علّة للآخر بوساطة أو من دونها، ولا يمكن استناد كل واحد من الشيئين إلى صاحبه، وذلك لأن العلّة متقدمة على المعلول. (المترجمة)

(37) هذا الإشكال واضح ويُلحق أذًى في مشروعية القائد [المرشد]، حتى إن مؤيدين مثل آية الله جوادي آملي أذعنوا له، فهو في كتابه وإن كان يقوم بدفع إشكال الدور في مرحلة الحدوث وتأكيد أن أساس القيادة الحالية وهذه الولاية جاء بعيدًا عن فساد «الدور»، (إلّا) أنه يذعن بالقول: «المؤكد أنه في ما يتعلق بمرحلة بقاء القائد الفعلي، فإن توهم «محذور الدور» وبقاءه لا يخلوان من وجه»، ينظر: عبد الله جوادي آملي، **ولاية الفقيه ولاية الفقاهة والعدالة**، ترجمة عرفان محمود (بيروت: الدار الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، 2002)، ص 461-645. (المترجمة)

1369ش (1990م) مقرونًا بالانتخابات الثانية لمجلس خبراء القيادة، وعلى الرغم من الاعتراضات الواسعة، جرى إعماله بوساطة الدعم المنقطع النظير من السيّد خامنئي وبتهديد المعارضين[38]. وتحوّل مجلس الخبراء، بدلًا من أن يكون ناظرًا ورقيبًا على أعمال القائد المرشد وسلوكه والمؤسسات التابعة له، إلى أداة شكلية تحت رقابته؛ إلى درجة قال آية الله مشكيني في افتتاح واحدة من الجلسات: «نحن مسؤولون أمام الله ومقام القائد المعظم!».

5 - ترتبط الإشكاليات المهمة الأخرى بطريقة أدائه أو أداء بعض المؤسسات والأفراد المرتبطين به ويعملون تحت نظره ويحظون بحمايته طوال ما يقرب من عقدين من حكمه البلاد. وهذه القضايا بصورة إجمالية هي عبارة عن:

أ- الترويج العملي لثقافة التملق والمداهنة، خصوصًا على مستوى المسؤولين، الإسراف والتبذير الواسع، خصوصًا في الحملات الدعائية في المدن المختلفة، الميل الواضح إلى تيار خاص في البلاد (بفروعه وشعبه) وإقصاء أو محاصرة سائر الأجنحة السياسية والأحزاب المستقلة، تكرار السلوك المتجاوز القانون والتدخل غير القانوني في مرجعيات التشريع، الصدام المباشر مع المطبوعات المستقلة وإصدار الأمر بتعطيلها، إيجاد صوتٍ واحدٍ لمؤسسة

---

(38) في 11/ 7/ 1369ش (3 تشرين الأول/ أكتوبر 1990) شنّ حجة الإسلام والمسلمين خامنئي في خطاب له هجومًا حادًّا على منتقدي الطريقة التي اختير فيها مرشحو مجلس الخبراء بوساطة مجلس صيانة الدستور - وكانوا عمومًا من نواب مجلس الشورى الإسلامي - حيث قال: «إن الحقائق واضحة؛ فقد عمل مجلس صيانة الدستور المحترم وبناء على قانون مجلس الخبراء بمسؤولياته، ولا يوجد أي مأخذ يلحق بعملهم». وواصل مهددًا: «نحن لا يمكن أن نكون رقباء عليه ونلحق الإهانة به - وهو أكثر أجهزة الجمهورية الإسلامية رسميةً وثقةً واطمئنانًا - لأجل شخص أو عدد من الأشخاص الغاضبين. وإذا ما تكررت الإساءة التي خرجت من بعض المنابر في الأيام الأخيرة بحق مجلس صيانة الدستور، فإنني وعلى أساس مسؤولياتي لن أصبر على ذلك». واعتبر أن التعدي على «سمعة النظام الإسلامي هو تعدٍّ على الثورة الإسلامية»، وأن هذه المسألة بالنسبة للناس، خصوصًا «الشباب المتحمسين الثوريين الذين يشعرون بالمسؤولية»، هي أمرٌ غير قابلٍ للتحمل. وفي النهاية جرت انتخابات الدورة الثانية لمجلس خبراء القيادة بشكل اقتصرت قائمة المرشحين في خمس محافظات على مرشح واحد في كل منها، وهم المرشحون الذين أيّد مجلس صيانة الدستور صلاحيتهم. وفي محافظات أخرى جرى تأييد صلاحية أفراد مساوين العدد المطلوب؛ وفي محافظة طهران شارك 16 مرشحًا فقط للفوز بـ 15 مقعدًا! وفي الدورات اللاحقة كان لانتخابات مجلس الخبراء وضعيةٌ مشابهةٌ.

الإذاعة والتلفزيون وسائر وسائل الإعلام التي تعمل تحت نظره وتُموّل من بيت المال وتضييع حقوق كثير من الأشخاص المحترمين وإلصاق التهم وإهانة عددٍ من العاملين في تلك المؤسسات من دون إعطائهم حق الدفاع عن أنفسهم، عدم تحمّل المعارضين والمنتقدين وقمعهم وسجنهم أو الضغط عليهم ومحاصرتهم على مدى أعوام طويلة، عدم الاهتمام برأي الناس ومطالبهم العامة في مجالات مختلفة، دعم إجراء عدد من الانتخابات المهمة بصورة شكلية رافقها رد واسع لصلاحية مرشحين بارزين مع نتائج معروفة مسبقًا، الدخول إلى ساحة المرجعية من دون رعاية التقاليد والقواعد السارية ومن دون امتلاك الصلاحيات العلمية اللازمة، وتدخّل أعضاء حكومته والدعاية بشكل واسع لمؤسسات مرتبطة بها بهذا الخصوص، التدخل في أمور الحوزات الدينية وخدش استقلالها العلمي الممتد منذ ألف عام، عدم الاهتمام بوجهات نظر كثيرين من المتخصصين الغيارى واتخاذ قرارات حادّة بلا دراية، وكان للكثير منها آثارٌ سلبية داخلية وسبّبت خسارات للبلاد لا يمكن تعويضها ... والأهم من ذلك كله الاستفادة الوظيفية والدعائية من الدين والمقدسات والمؤسسات المذهبية والمساجد بوساطة حكومته وقمع المعارضين وأصحاب وجهات النظر المخالفة، وللأسف فإن استمرار ذلك أوجدت نظرة سيئة عند نسبة غير قليلة من الناس والشباب تجاه الدين ورجال الدين[39].

أما في ما يتعلق بالأحداث المتوترة التي وقعت ضدّي في تلك الفترة، وحيث إنني عقدت النيّة أن أوكل الأمور إلى الله تعالى، وهو السميع البصير

(39) من المهم رعاية وجهات نظر الفقهاء الكبار ومنظري ولاية الفقيه في هذا الخصوص؛ ومن ذلك سماحة الإمام الخميني (رحمه الله) الذي قال: «هؤلاء الذين يقولون [حكومة الولي الفقيه] دكتاتورية لا يفهمون حقيقة الإسلام. ولا يعرفون الفقيه الإسلامي. يتصوّرون أننا نقبل حكومة كل فقيه ولو كانت فاسدة، في حين أنّ الفقيه إذا زلّت قدمه بهذا الشكل، أو حتى ارتكب أصغر الذنوب، سقط عن الولاية. وهل كانت الولاية أمرًا سهلًا لتوضع في يد أي كان؟»، ينظر: الخميني، **صحيفة الإمام**، ج 11، ص 306. «لا أحد يلحقه ضرر من ولاية الفقيه كما قررها الإسلام وضمن الشروط التي وضعها الإسلام، بمعنى الصفات الموجودة في الولي الفقيه والموجودة في الفقيه، بهذه الصفات التي وضعها الله في ولي الأمر، ووضعها الإسلام، لا يمكنه أن تزلّ قدمه، وإذا قال كلمة واحدة كذبًا، أو خطا خطوةً واحدةً مخالفةً، فلا ولاية له بعدها»، ينظر: المرجع نفسه، ص 464. «إذا أراد فقيه أن يقول زورًا، فهذا الفقيه لا ولاية له بعد ذلك»، ينظر: المرجع نفسه، ج 10، ص 310.

وأحكم الحاكمين، لم أتحدّث علانية إلّا في بعض المواضع الخاصة، وبمقدار الضرورة أمام فقدان الشهامة لدى البعض والظلم الفاحش الواقع علينا، لكن لأنه جرى الإشارة إلى ذلك في السؤال، وحتى لا ينجح كُتّاب التاريخ المأجورون التابعون الذين وُضعت الإمكانات كلها في خدمتهم، في تحريفهم الحقائق ونقلها إلى الجيل المقبل، أُذكّر، وباختصار، بعدد من النقاط.

ب- بعد تسليم القيادة إلى جناب السيّد خامنئي، وعلى الرغم من الإشكاليات الشرعية والقانونية التي سجّلتها بشأن هذا التسليم، فإنني ولحفظ وحدة المجتمع وبقاء نظام الجمهورية الإسلامية - وكنتُ من مؤسسيه وأعتبره في مرتبة ابن لي أكنّ له حبًا شديدًا - لم أعارض علنًا، بل، وكما قلت، أرسلتُ خطابَ مباركة له. وكنت أشارك في صلاة الجمعة في قم وأحضر مناسبات مختلفة قدر الإمكان. في حين أنه ومنذ بداية قيادته، كانت تُنشر ضدّي موضوعات خلافًا للواقع. وفي فترة حكمه جرى بحقي نشر الكثير من الموضوعات الكاذبة والتهم السافلة، مصحوبة بالإهانات والأجواء المشحونة بشكل موسع داخل البلاد وخارجها، وبتمويل من بيت المال وبوساطة مؤسسات ووسائل إعلام تابعة له، من دون أن أمتلك إمكان الرد والدفاع عن نفسي.

ج- بعد مرور شهور على بدء هذا، وفي خطاب لبيان مضرّات الاقتراض الخارجي، جاء بالتأكيد بعد رسالة سرية إلى رئيس المجلس[40] لم يترتب عنها أي إجراء، دافعتُ عن نفسي ببعض الجُمل[41]. وكان هذا الدفاع المقتضب

---

(40) ينظر: منتظري، **بخشى از خاطرات (جزء من المذكرات)**، ج 2، ص 1428-1431.

(41) النص الذي دافع به آية الله منتظري عن نفسه، في الشرح التالي: «الآن على هذا النحو، فأنا مطالب من باب أنني فرد من أفراد المجتمع المسلم بالقيام بوظيفتي، وإذا ما رأيت شيئًا من هذه المسائل، فيجب أن أُذكّر بشأنها، أنتم أيها الإخوة وأيتها الأخوات، تعلمون أنني لم أتحدث إلى الآن، على الرغم من مهماتي السابقة في الثورة، لكنني أتحدث الآن، لقد كنت الرجل الثاني في الثورة. كان أول شخص في الثورة سماحة الإمام (قدس سره)، والثاني كنت أنا؛ مع أن الإطراء على النفس ليس صوابًا. في الوقت الذي كنت فيه فاعلًا في الثورة وكذلك ابني الشهيد، كان بعض ممن يتقلدون المناصب الحساسة الآن يسخرون منّا، وكانوا يقولون: 'أنتم مجانين لتصدروا بيانات ضد الشاه، وهل يمكن مقاومة الشاه؟!' في ذلك الوقت كنا نحن من نرفع راية الثورة، وذقنا السجن وتعرضنا للضرب، ولا أمنُّ بذلك على أحد! لوجه الله كنت أفعل ذلك، وأجري أطلبه من الله، ولأنني كنت ممن أسسوا للثورة كنت أُنبّه إذا ما رأيت خطأً. =

ثقيلًا على المسؤولين، إلى الدرجة التي أثاروا معها الصحف، وخدعوا الناس وحرّضوا (عليَّ) في صلاة الجمعة، وردّدوا شعارات مناوئة ضدّي في المدرسة الفيضية، ومقابل بيتي، ووجّهوا إهانات بحقي.

د- استمرت عملية الإهانة والتحريف ونشر موضوعات مخالفة للواقع، على شكل مقالات وكتيّبات وكتب حتى أقدموا في عام 1371ش (1992م) على اعتقال عدد من أبناء الثورة المخلصين، ومن جملتهم الشهيد الحاج داوود كريمي[42]. وفي نهاية الدرس، وفي أقل من 15 دقيقة، سجّلت اعتراضي

= رأيتم أنهم (نشروا حولي كذبًا) في الصحف والمجلس وفي الجامعات ووجهوا الإهانات وكتبوا بهتانًا، وسكتُ حفظًا للوحدة وأصل الثورة وحتى لا يكون (حديثي) فرصةً يستغلها العدو الخارجي والمنافقون، وأدمت الصمت لوجه الله.

نشروا الأكاذيب على شكل كتيبات، وطبعوها في الصحف، والمؤكد أن هناك من كتب ردًا عليهم، وأنا أعرف عددًا ممن كتبوا ردودًا تحمل أدلّة، جاءت في كتب، وعارضتُ إلى الآن نشرها لحفظ الوحدة وحفظ الثورة، عليهم ألا يعتقدوا أنه لا يوجد رد، فالجواب أُعطي، صحيح أن لا فرصة لدي، لكن هناك من كتب. لكنني اليوم أُعنوِن الأشياء بعناوينها وأسميها بأسمائها، لأن أمرًا ما وقع. إلى الآن لم أقل شيئًا دفاعًا عن نفسي، آثرت السكوت، وجرّدوني من الأدوات أيضًا، لا أدوات لدي، هم لديهم الصحف، قالوا فيها ما شاءوا. تذكرون أنه قبل أعوام، في الثاني والعشرين من بهمن (11 شباط/ فبراير)، كنتُ قد قلت في هذه الحسينية: 'من قال إن الإذاعة والتلفزيون والصحف يجب أن تكون في أيدي اثنين أو ثلاثة أفراد؟ هي ملك الأمة. كيف يمكن أيًا كان أن يكتب ما يريده وينشره في الصحف ضدّي، وأنا حتى النعي بوفاة والدي كنت أُرسلها إلى الصحف، فيقولون لن ننشرها! لماذا هذا؟ ما هو الجيد في ذلك، إنني وكما بيّنت، بقيت صامتًا ومحجمًا عن الدفاع عن نفسي إلى الآن، لكن مسألة وقعت ... وهي ...'»، ينظر: منتظري، **بخشى از خاطرات (جزء من المذكرات)**، ج 2، ص 1435 و1436).

(42) كان القائد الشهيد الحاج داوود كريمي من مؤسسي حرس الثورة ومن قادة جبهة الحرب ضد العراق الكبار، وهو اسم محبوب ومعروف لكل مقاتل ذي خبرة، وفي عام 1370ش (1992م) وبسبب دفاعه عن الفقيه العالي القدر (آية الله منتظري) برفقة عدد من قادة الثورة وقواها، اعتقل ووُضِع في زنزانة انفرادية وعُرّض لاستجواب وضغط نفسي وجسدي، وطالبوه بالاعتراف بالتخطيط لانقلاب عسكري بتوجيه من آية الله منتظري. ومع أنه وبمقاومة المعتقلين وصبرهم، أفشل الله مؤامرتهم وأُفرج عن هؤلاء الأعزاء، بعضهم بعد شهور، وبعضهم بعد أعوام، إلّا أن الحرمان والحساسية تجاههم استمرّا. وبقي الشهيد الحاج داوود كريمي حتى آخر عمره يعمل في دكان للخراطة في أطراف جنوب طهران يُعينه على تأمين معيشته، حتى استشهد مظلومًا نتيجة إصابته سابقًا بالسلاح الكيماوي في فترة الدفاع المقدس. وإلى ما قبل شهادته، مارسوا ضدّه أقسى مستوى من الحرمان وامتنعوا حتى عن تصديق أنه من مصابي الحرب لتسهيل معالجته (في النهاية وبهمّة السيّد [محمد] خاتمي رئيس الجمهورية وقتذاك جرت الموافقة على طلبه)، وحدث أنه بعد استشهاده أقاموا مراسم لتجليله - لم تكن بمستوى يليق بمكانته - وتظاهروا وكأنه وحتى وفاته، لم يحدث شيء وأنه كان من فدائييهم المخلصين.

على مواصلة الاعتقالات وذكّرت وحذّرت[43]. لقد وضعوا المعتقلين وكان بعضهم من قادة الجبهة [جبهة الحرب العراقية - الإيرانية] المخلصين ومن القوى الوفية للثورة، في زنازين انفرادية وعرّضوهم لضغوط نفسية وجسدية، وطالبوهم بإجراء مقابلة تلفزيونية يقولون فيها كذبًا أنهم كانوا يقصدون القيام بانقلاب لإسقاط النظام تحت إشراف الشيخ منتظري، وكانوا يريدون بخطتهم هذه أن ينهوا وجودنا كليًا، وأن يعدموا المشاركين في هذه المقابلات! وبعد هذا الحديث القصير، حرّضوا مجدّدًا مجموعة ردّدت شعارات مُهينة أمام منزلي ورمونا بالحجارة.

هـ- في اليوم التالي اعتدوا بالضرب والشتم على عدد من طلابي واعتقلوهم في المكان نفسه. وفي الليل، حاصرت مجموعة أمنية، يقرب عددها من ألف رجل بقيادة روح الله حسينيان[44]، المنطقة وقطعت الكهرباء والهاتف، وانتزعت بوساطة مركبة للجر الثقيل وأداة أخرى الأبواب والزجاج وكسّرتها، واقتحمت مكتبي والحسينية، وصادرت أموالي الشخصية وأرشيفنا الثمين. ولاحقًا أيضًا نُشر في الصحف والدوريات بصورة مغايرة، ولم نملك أيضًا حق الدفاع عن أنفسنا.

في تلك الأيام، زارني في منزلي جناب السيّد مصطفى محقق داماد، وكان يشغل منصب رئيس المؤسسة العامة للتفتيش، فقلت له: «أنتم ترأسون مؤسسة واجبها وفق القانون مراقبة أداء الأجهزة الإدارية كلها في البلاد[45]. هجموا علينا ليلًا وأغاروا على مالنا الشخصي؛ وأريد أن أتقدم بشكوى أمام مؤسستكم». فقال: «جاءنا أمر من مكتب القيادة بأن أي شكوى تُقدّم ضدّ مؤسسات الدولة والوزارات باستثناء وزارتين، يجب إرسالها إلى مكتب القائد

(43) ينظر: منتظري، **بخشى از خاطرات (جزء من المذكرات)**، ج 2، ص 1221-1224.

(44) نائب الشيخ ري شهري في المحكمة الخاصة برجال الدين والرئيس الفعلي لمركز وثائق الثورة.

(45) تنص المادة 174 من الدستور الإيراني على: «انطلاقًا من حق السلطة القضائية في الإشراف على حسن سير الأمور، والتنفيذ الصحيح للقوانين في المؤسسات الإدارية، يتم تشكيل دائرة باسم (دائرة التفتيش العام)، بإشراف رئيس السلطة القضائية. ويحدد القانون صلاحيات هذه الدائرة ومهماتها».

المرشد أولًا، عليكم أن ترسلوا شكواكم إلى مكتبه، وهم بدورهم يرسلونها إلى محكمة خاصة، وعندذاك سيتم استدعاؤكم أمام المحكمة!».

و- استمر هذا الأسلوب غير الإنساني ووضع أصدقائي وأحبائي تحت الضغط والاعتقال والمحاصرة؛ حتى إن قوات الاستخبارات تدخّلت في عملية علاجي من مرض القلب، وعلى الرغم من توصية أطباء مشفى لقمان الحكيم في طهران، إلّا أنهم منعوني من دخوله[46]! ومنشأ هذه الحساسيات هو حساسية السيّد خامنئي تجاهي.

ز- أذكر أنه في الأيام الأولى لبدء قيادته، زارني في منزلي المرحوم آية الله الحاج الشيخ أبو الحسن شيرازي، وهو من أصدقائي القدامى ووكيل لي، في هذا اللقاء الذي استمر دقائق عدة، لم يُجرَ فيه أي حديث سياسي، وانتهى بعد عبارات السؤال عن الحال والأحوال. وعندما وصل خبر هذا اللقاء إلى السيّد خامنئي اعترض وقال لماذا ذهب الشيخ شيرازي للقاء فلان! وكان سماع هذا الاعتراض عجيبًا بالنسبة لي وأنا من سمع قبل شهور قليلة مديحًا وتمجيدًا لشخصي من السيّد خامنئي نفسه، ووصلتُ إلى نتيجة أن هؤلاءالسادة بالفعل يتحركون في فضاء مختلف.

ح- كما أن رسالتي للتعزية بوفاة والدته [السيد خامنئي] بقيت من دون جواب منه؛ ومع أنني، واحترامًا له، أرسلتُ ممثلًا لمقابلة السيد خامنئي وإبلاغه السلام في أول زيارة له إلى قم بعد توليه القيادة، وكانت التقاليد تقضي بأن يرسِل ممثلين لرد الزيارة، لكنه أحجم عن ذلك، وكان هذا في الواقع فعلًا ينُمّ عن عدم الاهتمام.

ط- أصدروا أيضًا أمرًا بمنع ممثلي من المجيء إلى [مدرسة] دار الشفاء الدينية، بحسب ما نقل الشيخ كاملان، مبعوثي إلى مدرسة دار الشفاء؛ على الرغم من أنني كنت من يتصدّى لتولّي مدرسة دار الشفاء.

ي- غُصبت أيضًا، تحت نظر [السيد خامنئي]، مؤسسات وممتلكات

(46) ينظر: منتظري، **بخشى از خاطرات (جزء من المذكرات)**، ج 1، ص 749-750.

مختلفة كنت شرعًا وقانونًا مؤسسها أو راعي شؤونها أو متولي أمرها أو مديرها. وجرى توقيف حسينية قم ومصادرة مكتبي في أصفهان بحكم محكمة خاصة تحت إشرافه، وبقيت ملفات طلابي وأقربائي مفتوحة على مدى أعوام، والأملاك التي جرى وضع اليد عليها كضمان للإفراج عنهم ما زالت إلى اليوم موقوفة بشكل غير قانوني؛ وحتى في مجلس إدارة الحوزة الدينية [في قم] الذي صار في قبضته، حُرم عددٌ من طلابي من أخذ شهاداتهم العلمية عند مراجعتهم المجلس، على الرغم من صلاحيتهم العلمية العالية، وبعضهم، ممن راجع أبناؤه الحوزة الدينية للتسجيل، حُرم من الدراسة في حوزة قم الدينية بسبب تقليد آبائهم لي، أو بسبب الحساسية التي تكوّنت ضدّ آبائهم. وفي الشرع الإسلامي المقدس، فإن أموال أهل الذمة من الكفار تبقى محفوظة فما بالك بأموال المسلمين، وليس لأحدٍ أن يتعرّض لها؛ أما في حكومته، فأعمل السيطرة باسم الإسلام، ولم تُحترم أموالي وبقيت أعوامًا في معرض الغصب أو المصادرة. وهناك عددٌ ليس بقليلٍ ممن وضع فترات طويلة في زنازين انفرادية وتعرض للتعذيب الجسدي والنفسي لدفاعه عني أو انتقاده لهم، وهناك عدد ليس بقليل من الأفراد والعوائل الذي ولهذه الأسباب حُرِم من حقوقه الاجتماعية الأساسية؛ ولم يصل صوت شكوى كثيرين منهم، ولم يسترجع حقوقه، بل بقي تحت الضغط والحرمان.

ك- بعد الهجوم على المكتب والحسينية في عام 1371ش (1992م)، خاطبته برسالة سرّية، حتى إنني وبناء على إصرار البعض وعدد من دعاة الخير ورعاية للمصلحة العامة، استخدمت «آية الله» في مخاطبته، وأرسلتها بوساطة آية الله السيّد جعفر كريمي[47]؛ وفي تيرماه 1373ش (تموز/يوليو 1994)، خاطبته بمذكرة سرّيةٍ وأرفقتُ معها أدلّة ووثائق أخرى، من ضمنها شريط تسجيل لمساعد وزير الاستخبارات يتحدث فيه ضدّي وضدّ عدد آخر من المراجع، ونص رسالة السجين السياسي لطف الله ميثمي[48]، يقول في لقائه مع الشيخ حسينيان [معاون ري شهرى في الاستخبارات] الذي قال له: «إن السيّد

(47) ينظر: المرجع نفسه، ج 2، ص 1328-1329.

(48) لطف الله ميثمي من الشخصيات الإعلامية المعروفة في إيران. (المترجمة)

خامنئي كان موافقًا على مهاجمة مكتب الشيخ منتظري، وإلّا كان قد وبّخنا»، ورسالة أخرى تحمل أسماء مزوّرة تُهاجم جمعية المدرّسين لدفاع بعض أعضائه عن مرجعيتي الدينية، ونص محاضرة الشيخ حسينيان نائب الشيخ ري شهر المدعي العام للمحكمة الخاصة برجال الدين أيضًا، ذلك كله أرسلته إليه السيد خامنئي بوساطة جناب الشيخ آية الله مؤمن، ووصلَت إليه في شهر آبان[49] [أي بعد أربعة أشهر من الرسالة السابقة] من العام نفسه. في هذه المذكرة أكّدت من جملة ما أكدته، ضرورة استقلال الحوزة الدينية والمرجعية الشيعية[50]. وكان

---

(49) يمتد شهر آبان وفق التقويم الشمسي المتبع في إيران بين 23 تشرين الأول/ أكتوبر و21 تشرين الثاني/ نوفمبر، وبناء عليه، وصلت الرسالة إلى السيّد خامنئي خلال هذه الفترة من عام 1994. (المترجمة)

(50) تاليًا شرح نص مذكرة الشيخ منتظري المعظم:

1- رسالتي إلى جنابكم العالي هي رسالة طالب علم ديني إلى طالب علم ديني آخر، بصرف النظر عن المنصب والتشريفات كلها.

2- إنني لشاكر لكوني ليست لدي مسؤولية سياسية، ولو أنهم فرضًا سيعطونني البلد كله، لامتنعت عن قبوله.

3- أنا لا أفكر بالسيادة (المناصب) والمرجعية [الدينية]، ولو أنني لم أستشعر المسؤولية لكنت ركنت إلى زاوية ما هاجرًا الأعمال كلها.

4- إن الضغوط الممارسة من (أجهزة) الاستخبارات وما شابهها عليَّ وعلى المرتبطين بي، تفوق الضغوط التي تحمّلتها في السابق، وهي:

أ- ما جرى قبل عامين في خاوه (قرية تقع جنوب قم).

ب- واقعة الهجوم الذي استمر ساعات ليلًا ونفّذه عدد من الموظفين على بيتي والإغارة على أموالي وأرشيفي أربعة عشر عامًا وترويج الأكاذيب، ومن بين ما استولوا عليه بيانات تحملها خمس شاحنات صغيرة، وإلى الآن لم يُعيدوا أموالي المسلوبة. إن المال لا يهمني؛ المهم هو سلوك الحكومة الإسلامية مع شعبها، خصوصًا مع شخص مثلي.

ج - احتلال وزارة الاستخبارات الملجأ التابع لبيتي [وهِو في البناية التي بُنِيَت أيام الحرب العراقية بغرض الاحتماء تحتها من القصف العراقي] جهارًا نهارًا عن طريق السطح، مع أننا تقدّمنا لشرائه. في النظام السابق كان زرع أجهزة التنصت يتم في الخفاء في الأقل.

د- اعتقال مجموعة من أنصاري وطلابي بذرائع واهيةٍ.

5- في السابق ذكرت في رسالة الضرر البالغ الذي تُلحقه الاستخبارات والمحكمة الخاصّة حتى بشخصكم، وهو ما لم تصدّقوه.

6- واقعة نجف آباد بعد اعتقال الشيخ أيزدي ومهاجمة حاملي العصي النساء بعد الهجوم بالأسلحة النارية وتوابعها.

7- كانت المرجعية الشيعية على الدوام قوة معنوية مستقلة، ويجدر ألا يكسر استقلالها بيدكم، =

الاتفاق أن يقوم السيّد حسن طاهري خرم آبادي، يرافقه الشيخ مؤمن بحملها، لكنه [السيد طاهري] قال: «احذفوا البند السابع من هذه المذكرة، وهو المتعلق بالمرجعية، فهو [السيد خامنئي] في مرحلة المرجعية، ولن يقبل به». وقلتُ بدوري: «في الأساس، هذا هو القسم المهم من الرسالة». فاعتذر وقال: «لأنني أعرف أن لا فائدة من ذلك أرجو أن تعذرني»، لكن الشيخ مؤمن قبل أن يحمل الرسالة لوحده.

ل- جاء الجواب عن هذه المذكرة السرية بعد نحو شهر، وفي خطبة عامة له، هاجمني فيها بشدة، واستخدم فيها تعابير حادةٍ ألصقها بي، مثل «الخيانة». وعقب خطابه هاجمت مجموعة ممن تأثّروا بخطابه بيتي عقب صلاة الجمعة وقذفته بالحجارة وردّدت شعارات غير لائقة. وفي اليوم التالي، أحدثت فوضى في قاعة الدِرس، وكسرت المنبر واللوازم في الحسينية، وهدّدت الطلاب والتلامِذة الذين لم يأبهوا بالتهديد وحضروا الدرس بشجاعة ووفاء، وفي النهاية وبتدخل من المجلس الأعلى للأمن الوطني، انتهت مرحلة الهجوم والتهديد هذه[51].

بقيت عملية المصادمة والإهانة والتحريف ونشر الأكاذيب مستمرةً وتعاظم التدخل في شؤون الحوزات الدينية وإعطائها صبغة حكومية إلى أن بيّنتُ عددًا من القضايا في الثالث عشر من رجب، 1376ش[52]، وذلك لصيانة مرجعية الشيعة والحوزات الدينية، والدفاع أيضًا عن آراء الناس،

= وألا تصبح الحوزة الدينية أجيرة لدى الحكومة، لأن ذلك مضرّ بمستقبل الإسلام والتشيع. ومهما حاول أياديكم [في رفع شأنك]، فلن تصلوا إلى المكانة العلمية للمرحوم الإمام. لا تدّعوا قداسة، ومعنوية الحوزات الدينية تختلط بالعمل الديبلوماسي والوظائف، من مصلحة الإسلام والحوزات ومصلحتكم أن يُعلن مكتبكم رسميًا: بسبب أعبائه الكثيرة التي يحملها على عاتقه لإدارة الدولة، فهو يعتذر عن الإجابة عن المسائل الشرعية، ومن الآن وصاعدًا لن يعطي جوابًا عنها، ورسميًا فإن المراجعات العلمية والدينية وحتى في الوجوه الشرعية الجزئية [الإيرادات المالية كالخمس]، تُعاد كما في السابق إلى الحوزات»، ينظر: منتظري، **بخشى از خاطرات (جزء من المذكرات)**، ج 1، ص756-762.

(51) لمزيد من التفصيل، ينظر: المرجع نفسه، ج 1، ص 750-752؛ ج 2، ص 1542-1558.

(52) يوم الجمعة، الثالث عشر من رجب 1418هـ الموافق 23 آبان 1376ش (14 تشرين الثاني/ نوفمبر 1997م).

وأعتبر ذلك مما أعتزُّ به في حياتي. وللأسف، فإن ردة فعل السادة [أتباع القائد] على حديثي جاءت بارتكاب جرائم قلّ نظيرُها في تاريخ مرجعية الشيعة والحوزات الدينية، وقد تكون من حيث اتّساعها لا نظير لها؛ إذ مزّقوا المصاحف والكتب الدينية، وضربوا وكسروا وتلفظوا بالفاحش من القول، وبعدها وفي المكان نفسه أقاموا صلاة الجماعة! وإلى اليوم وبعد مرور أعوام ما زالت آثار جريمتهم باقية؛ ووفقًا للقرائن وبعض التصريحات، كانوا يريدون تحقيق أهدافٍ أخرى، لكنهم لم يُوفّقوا وحالت إرادة الله دون ذلك[53]. وما حدث لم يكن من الناس، بل بوساطة فرق معروفة، تتم حمايتها وتوجيهها بصورة مباشرة من السلطات الحكومية وبدعم من سلطات عُليا. ويجدر بأولئك الذين يتتبعون الوقائع التاريخية أن يُطالعوا مرة أخرى نص خطابي ويتبعوا ذلك بالنظر في ردة فعل السيّد خامنئي وخطاباته، وكذلك الآخرين، وأن يأخذوا في الحسبان الأقوال والأفعال والسجن والإقامة الجبرية التي فُرِضَت علي خمسة أعوام وشهورًا، وكذلك أن يأخذوا في الحسبان الضرب والكسر والإغلاق، وليحكموا بعدها. وإذا حدث يوم وجمعت وثائق واقعة الثالث عشر من رجب [المصادف عام 1997] وما حدث في الأعوام اللاحقة بصورة كاملة، فإنه ومن دون تحليل، يمكن تحويلها إلى مجلدات عدة.

م- الآن، من حيث الظاهر أن الإقامة الجبرية رُفعت عني، لكن الضغط

(53) بعد هذه الحادثة، وفي أعوام الإقامة الجبرية [1997-2003] غير القانونية المفروضة على آية الله العظمى منتظري، في جلسة عقدت مع آية الله موسوي أردبيلي في قم، حضرها عدد من رجال الدين العلم والصحافة وأصحاب القلم؛ ومن ضمنهم: المرحوم عبائي خراساني، السيّد محمد علي أيازي، ماشاء الله شمس الواعظين، أكبر كنجي، محسن آرمين، محمد حسن موحدي ساوجي، علي حكمت، عماد الدين باقي، محمد رضا جلايي بور، علي رضا علوي تبار، وفي إجابته عن اعتراض بعض الحاضرين - أن الدفاع عن المرجعية هو في الدرجة الأولى من وظيفة علماء الحوزة [لأنهم تصوروا أن فقهاء الحوزة لم يقوموا بواجبهم للدفاع عن منتظري] وليس من المناسب أن يتصدّى له من هم ليسوا من الحوزويين وحسب، قال: «ليس من اللازم أن نُعلن عما أنجزناه باستخدام الأبواق الإعلامية؛ في ذلك اليوم [الذي شُنّ الهجوم على مكتب منتظري والحسينية] كان قصدهم أن يقتلوا الشيخ منتظري، واتصلت بطهران وهدّدت بأنه إذا ما أصرّوا على ذلك، فليعلموا أن الشيخ منتظري ليس وحيدًا، وفي النهاية عدلوا عن هذا القرار».

وتسميم الأجواء ما زالا مستمرّين. وما زالت أماكن كثيرة تحت التوقيف والحجر، وعدد آخر يخضع للمراقبة. وانشغلت دوريات متعددة، تُموّل من بيت المال، بنشر الأكاذيب والتُهم، وقاموا بحماية كُتّابها وتشجيعهم. وفي فترة حكم السيّد خامنئي، لم يكن عددُ أولئك المسؤولين قليلًا - وبعضهم من المستويات العليا - الذين أرسلوا رسائل مفادها أننا نُحب أن نأتي لرؤيتكم، لكن بسبب حساسيته السلبية نحوكم لا نستطيع التقرب منك. وأخبرني الأخ [فتح الله معين نجف آبادي] محافظ هرمزكان السابق بنفسه، قائلًا: «في زيارة للسيد خامنئي في تلك الفترة لمدينة بندر عباس، وكان رحيم صفوي، وهو برفقته، يصرُّ عليّ أن أتحدث ضدكم في حضور السيّد خامنئي؛ وعندما حاولت معرفة سبب إصراره، قال: 'لأن ذلك يُسعِدُه!'». كما أرسل الشيخ هاشمي رفسنجاني أيضًا، وإلى الآن، مرات عدة من خلال أشخاص مختلفين: «أنني أحب أن آتي لمقابلتكم، لكن السيّد خامنئي حساس بالنسبة لهذه المسألة»[54]. وهل هذه هي السيرة العلوية التي يدعيها هؤلاء السادة الكبار؟! عندما يتعامل معي، وأنا وفق تصريحاته، أستاذه، وكان مقلّدًا لي في بعض المسائل الفقهية[55] بـ «شكلٍ عادلٍ [كما يدعي]»، فإن معنى «السيرة العادلة»! تجاه الناس الضعفاء الذين لا مأوى لهم، يصبح واضحًا!

(54) ذكر حجة الإسلام والمسلمين هاشمي رفسنجاني هذا الموضوع بمضامين مختلفة مرات عدة، وبالتأكيد بشكل خصوصي وهمسًا، ومن جملة ذلك خطاب إلى آية الله يوسف صانعي، وحجة الإسلام والمسلمين غيوري وحجة الإسلام قرباني إمام جمعة لاهيجان، ويحتاج التفصيل بشأن هذا الموضوع وموضوعات مشابهة إلى زمان وفرصة أخرى.

(55) كان حجة الإسلام والمسلمين خامنئي قد صرح بذلك في مجالس وفي فترات مختلفة، وبحضور شخصيات مثل آية الله موسوي أردبيلي، حجة الإسلام والمسلمين حسيني مجاهد والمرحوم السيّد محمد حسن ظريف جلالي. وهذا قطعًا جاء قبل أن يحوز منصب القائد.

السؤال العاشر

المواقف الحادّة في زمن الإصلاحات

من الانتقادات المطروحة، أن سماحتكم وعلى مدى ثمانية أعوام من عمر تيار الحركة الإصلاحية [بعد انتصار محمد خاتمي 1997-2005]، اتّخذتم (تجاهها) مواقف أكثر تسرعًا وأكثر حدّةً، ما شكّل ذريعةً أُعطيت للمعارضين، وساعدت في جعل صفوفهم أكثر انسجامًا و(عملهم) أكثر جدّية في مواجهة حركة الإصلاحات السياسية. ومن الأمثلة البارزة التي يسوقها هذا الانتقاد خطبتكم في الثالث عشر من رجب [1418ق، المصادف عام 1997م].

الجواب:

لتوضيح هذه المسألة، أُذكّر بالنقاط التالية:

أولًا: قلت مراتٍ عدة إنني لا أعتبر نفسي مصانًا من الخطأ والزلل؛ لكن هذا الانتقاد يأتي في العادة من أناسٍ يريدون أن يحصلوا على منصب في مؤسسة حكومية، ويطلقون بين الفينة والأخرى انتقادات أو اعتراضات على بعض الجوانب من دون أن تصل انتقاداتهم هذه إلى الخطوط الحُمر؛ غافلين عن أن منشأ أكثر المفاسد التي لأجلها طُرحت الإصلاحات السياسية هي ذاتها تلك الخطوط الحمر، وإلّا فإن انتقاد ما سواها لا يُحدث تأثيرًا يُذكر؛ وفي هذه الحالة، فإن التوجّه نحو الخطوط الحمر، يوجب تضادًّا، لأن الهيكلية التي أوجدها تعديل الدستور [بعد رحيل الإمام الخميني في عام 1988] في ما يخص ولاية الفقيه وجعلها قانونية، تجعل من الطبيعي عدم القدرة على

الاقتراب من هذه الخطوط، مع البقاء داخل هذه البنية وهذا الإطار، حتى بالنسبة لمنصب عالٍ مثل رئاسة الجمهورية. إن البقاء ضمن هذه البنية من دون القبول بمشروعية ولاية الفقيه المطلقة، أمرٌ غير ميسور، ومع القبول بمشروعيتها، فإنه لا وجود لإمكان الانتقاد، أو الاقتراب من صلاحيات ولاية الفقيه المطلقة.

ثانيًا: معنى الإصلاحات السياسية ليس في توجيه النقد بصورة منحرفة، ولا يستند إلى الأصول السليمة، إنما هو النقد الصحيح والمنطقي. وكل سلطة مستبدة تقبل بهذا النوع من الانتقادات، بل إنها، وللتظاهر بالحرية والديمقراطية، تُشجّعها أيضًا. إن معنى الإصلاحات في شقها السياسي هو أن يُوجّه النقد إلى المفاصل الأصلية للمفاسد السياسية والانحرافات التي تؤدي إلى سلب الحريات وتضييع الحقوق المهمة، وذلك بالمنطق ومن دون تجاوز الأصول الأخلاقية، ويجب وضع الناس في صورة ما يجري بشكل معقول وبالطرائق المشروعة والمعمول بها في العالم، وأن يجري تغيير الأوضاع غير المقبولة وجعلها مقبولة. إن معنى خطوة بخطوة الملازمة للإصلاحات هي هذا؛ يعني أن القول والكتابة والتحذير تؤدّي تدرّجًا إلى زيادة اطّلاع الناس وجعلهم يسيرون في طريق إحقاق حقوقهم. تُثبت التجربة أن ليست هناك أي حكومة استبدادية دكتاتورية تتحمل أقل قدر من النقد، عندما يُوجّه إلى مراكز قوتها الأصلية، بل تتصادم معه. في وضعية كهذه، هل يكون هناك معنى للصمت الفاعل؟ وهل توجد طريق أخرى غير أن يستمر المصلحون المنتقدون في طريقهم، وأن يتحملوا الظلم الذي من الممكن أن يقع عليهم؟ من الطبيعي أن يعجز المصلحون عندما يضعون أنفسهم تحت راية سلطة كهذه عن منح ديمومة لطريق الإصلاحات.

ثالثًا: في ما يتعلق بخطبة الثالث عشر من رجب [1418ق، المصادف عام 1997م]، كانت وجهة نظري جعل النقد موجّهًا إلى مركزية السلطة التي هي منشأ الانسداد السياسي والكثير من المشكلات. وفي تلك الخطبة، لم أتحدث إلّا بمنطق القرآن والروايات. لم أهن صاحب منصب، ولم أدعُ الناس إلى الفوضى والتخريب. إن جوهر حديثي ومحتواه الأصولي، مستندان إلى المفاهيم القرآنية، ويُظهران قلقًا تجاه مستقبل المرجعية الدينية وكسرها وجعلها

غير مستقلة بوساطة أجهزة السلطة وبالاستفادة من القوات الحكومية والأمنية. وفي الحقيقة، دافعتُ عن الحقوق المشروعة للناس وعن المرجعية الشيعية والحوزات الدينية أيضًا. وكان يجدر بمراجع الحوزة وعلمائها أن يضمّوا أصواتهم إلى صوتي حتى لا تعبث أجهزة السلطة بالحوزات وسمعَتِها، وحتى لا يجرّوها إلى طريق من شأنها أن تُلحق ضربة بمكانتها ووجاهتها التاريخية. لكن وللأسف، رأينا أن أجهزة السلطة استغلّت بعضهم، وفي اليوم الذي هوجم بيتي وحسينيتي ومكتبي، وقفوا في تجمع المسجد الأعظم في قم ليشاركوا في الدعاية وليشجعوا المهاجمين ويرفعوا من روحهم المعنوية، ففعلوا ما لم يجب أن يفعلوه.

مع الأسف، شارك الإصلاحيون داخل النظام هذا الهجوم ضدي أيضًا، وبسبب التفكير المصلحي أو الخوف، المستبدَ فكرَهُ وسايروه بشكلٍ أو بآخر. وبعد أن استعانوا بمئات من قوات التعبئة في الشوارع، وعطّلوا المدارس في عدد من المحافظات بقرار من وزارة التربية والتعليم التي كانت تتبع حكومة السيّد خاتمي [زعيم الإصلاحات] رئيس الجمهورية في ذلك الوقت، وجرّوا الطلاب إلى تظاهرات رفعوا فيها شعارات ضدّي، يوجّه سؤال بشكل رسمي من صحافي أجنبي إلى السيّد خاتمي عن ذلك، فيجيب بما مضمونه، إن هذا هو معنى الديمقراطية، فعندما يُعارض أحدهم، فمن الحرية معارضته أيضًا؛ وفي إيران هناك شخص عارض والناس أيضًا ردوا عليه! ألم يكن [السيد خاتمي] يعلم أن الناس الذين أُوتِيَ بهم إلى الشوارع لم يكونوا أناسًا عاديين، لكنهم في الغالب كانوا من قوات التعبئة «بسيج» ومعسكرات الحرس؛ كما أن الطلاب لم يحضروا طوعًا بل أُجبروا على ذلك؟ وهل معنى معارضة المعارض هو الضرب والتكسير والسجن والإقامة الجبرية؟ هل الديمقراطية واقعًا هي هذه الصورة التي يحملها في ذهنه؟!

بعد كل ما حدث، وضعني مجلس الأمن الوطني، وبذرائع مثل الحفاظ على أمني أو حياتي، وبصورة غير قانونية، قيد الإقامة الجبرية، وعلى الرغم من محاولة بعض المسؤولين، فإن فرض الإقامة استمر بأمر من المرشد الأعلى،

خمسة أعوام. كان المرحوم الشيخ [صادق] خلخالي، يقول إن السيّد خامنئي رد على اعتراضه على استمرار الإقامة الجبرية، وأجابه: «ما دمتُ حيًا ستبقى الإقامة الجبرية». ولولا مشيئة الله، ولولا أن السلطة اعتراها الخوف من مرضي ولولا الضغط الخارجي والداخلي، لم يكن ممكنًا رفع الإقامة الجبرية عني.

مما كان يقوله أحد الأصدقاء (الأخ علي أصغر كيمايي)، إنه عندما عرض بياني الذي كتبته بعد مهاجمة البيت والمكتب والحسينية وكان تحت عنوان «إنَّا لله وإنّا إليه راجعون»، على مساعد وزير الداخلية الإصلاحي، قال: «إن مضمون هذه الرسالة هو إسقاط النظام!». والواضح أن أصحاب السلطة يرون أن على أي شخص يتعرّض لهجوم وحشي على بيته وماله وعُرّضت عائلته ومنزله الشخصي للخطر، إما أن يسكت أو يقدم الشكر إلى المهاجمين؛ وبغير ذلك، إذا ما رفع صوته وتحدث عن مظلوميته، فإنه يُعدّ معارضًا الإصلاحات ويتحرك لإسقاط النظام؛ قطعًا ومع مرور الزمان بات الكثير من المسائل واضحًا لهؤلاء الأشخاص من أصحاب النيّات الخيّرة إن شاء الله.

رابعًا: حرق السيّد محمد خاتمي، وعلى الرغم من بعض الإنجازات الإيجابية، الكثير من الفرص، وأصاب الناس باليأس، حتى أن الدكتور معين[1] ولأن شعاراته في الغالب كانت تستدعي شعارات السيّد خاتمي، لم يستطع أن يجد قبولًا وإقبالًا من الناس[2]. وقطعًا، فإن عذر السيّد خاتمي مقبول إلى حدٍ ما، وهو أنه لم يستطع أن ينجز عملًا يُذكر في ظل هذا الدستور وولاية الفقيه المُطلَقة، لكن لماذا لم يستفد جيدًا من تلك الصلاحيات القانونية القليلة لمنصبه؟ لماذا برّر أفعال بعض مراكز القوة، وحتى مجّدها وتملّق لها أحيانًا؟ وهو إذا كان مدعومًا من الشعب، لماذا لم يطرح مشكلاته على الشعب؟ على غرار ما فعله المرحوم الدكتور مصدق [في الخمسينيات من القرن المنصرم]

---

(1) الدكتور مصطفى معين، سياسي إيراني وأستاذ في الطب، من الشخصيات المعروفة في التيار الإصلاحي، ترشّح للانتخابات الرئاسية الإيرانية في عام 2005، بدعم من التيار الإصلاحي وجبهة المشاركة، لكنه لم يوفق، وفاز محمود أحمدي نجاد، بعد أن انتقلت الانتخابات إلى الدور الثاني بينه وبين الراحل هاشمي رفسنجاني. (المترجمة)

(2) بسبب عزوف الناس عمّا ادعاه الإصلاحيون. (المراجع)

وأمثاله في مختلف الدول، حيث وظّفوا أجهزة الدولة لمواجهة الضغوط. وكان خاتمي كلّما تعرّض للنهي والتوبيخ من الأعلى، نقل ذلك إلى الشعب وقاومه بدعم منه، وحتى لو قاد ذلك إلى الاستقالة في النهاية، لبقي إلى الأبد وجهًا شريفًا مؤثرًا، ولاستطاعت حركة الإصلاحات بدعم شعبي، أن تواصل مسيرها بشكل أفضل من الواقع الذي تعيشه اليوم؛ حتى مع إمكان أن يكون ثمن ذلك إرسال عدد أكبر من الإصلاحيين، ومنهم السيّد خاتمي شخصيًا، إلى سجن إيفين، أو إقصائهم.

خامسًا: إن التطرف أمرٌ نسبيٌّ، ويجب مقارنته مع طرفٍ آخر. وعندما يصبح الإصلاحيون شركاء في الحكم على مدى الأعوام الماضية، من دون أن يُوجّهوا نقدًا إلى رأس هرم السلطة، ويُذعنون عمليًا له، فمن الطبيعي أن يعتبروا خطابي المنطقي الذي ينتقد هرم السلطة متطرفًا.

من جهة أخرى، فإن سياسة الحكم عند الإمام [علي] أمير المؤمنين (ع) هي بالنسبة لنا أفضل نموذج، وحكومته قطعًا هي حكومة صالحة وشرعية وشعبية؛ ومع هذا، فإنه لم يرَ حكومته في غِنى عن النقد، بل كان يدعو الناس إلى نقدها، وهم أيضًا كانوا لا يتوانون عن نقد رأس الهرم، يعني شخصه العظيم، حيث يقول: «فَلاَ تَكُفُّوا عَنْ مَقَالٍ بِحَقّ، أَوْ مَشُورَةٍ بِعَدْل، فَإِنِّي لَسْتُ فِي نَفْسِي بِفَوْقِ أَنْ أُخْطِئَ، وَلاَ آمَنُ ذلِكَ مِنْ فِعْلِي، إِلّا أَنْ يَكْفِيَ اللهُ»[3].

لم يصرح الإمام [علي] بأن انتقدوا المناصب الدنيا، لكنه طالب بتوجيه النقد إليه هو كونه إمام المسلمين، وعلى رأس نظامهم.

إن كثيرين ممن كانوا يعتبرون خطابي متطرفًا، هم أنفسهم بعد مدة، رفعوا شعارات مشابهة، أو أكثر حدّة، لكن ذلك جاء في وقت خرجت السلطة من أيديهم، وبعد أن سُلبت منهم ثقة الناس، ولذلك لم تكن الحصيلة شيئًا يُذكر.

---

(3) عز الدين عبد الحميد بن هبة الله بن أبي الحديد، **شرح نهج البلاغة**، تحقيق محمد إبراهيم (بغداد: دار الكتاب العربي؛ بيروت: دار الأميرة للطباعة والنشر والتوزيع، 2007)، ج 11، الخطبة 216، ص 102.

السؤال الحادي عشر

مواقف متباينة لحفظ منزلة المرجعية الشيعية

تؤكدون دائمًا حفظ شأن المرجعية الشيعية ومنزلتها، والحيلولة دون المساس بهذه المنزلة؛ وفي ما يتعلق بهذا اعترضتم في مناسبات عدة، من بينها خطاب الثالث عشر من رجب [1418ق، المصادف عام 1997م] ونقد مرجعية القائد الحالي، وسبب اعتراضكم أنه لا يمتلك هذه المنزلة العلمية. النقد الذي يوجّه إليكم هنا، على غرار ما نبّهتم له، هو أن هناك أشخاصًا غير القائد، يظهر أنهم لم يكونوا على درجة المرجعية، ونشروا رسائل عملية[1]، وهم فاعلون في هذا المجال، فلماذا لم تعترضوا عليهم؟

هناك من يعتقد أيضًا أنكم عمليًا لم تأخذوا شرط المرجعية في الحسبان، وأخذتم بالملاحظات السياسية بهذا الشأن؛ ففي ذلك الوقت، وعلى الرغم من وجود مراجع من أمثال آية الله الخوئي، وهو في نظر هؤلاء المنتقدين كان الأعلم، فإنكم أعلنتم الإمام الخميني مرجعًا.

الجواب:

أولًا: في ما يتعلق **بالقسم الأول** من السؤال، من الجدير القول: «لا أعرف أحدًا من بين الذين طرحوا أنفسهم للمرجعية، يمكن أن يصل السيّد خامنئي إلى رتبتهم في العلمية؛ وهذا الموضوع لا يخفى على أهل الفضل من الحوزة».

---

(1) يعرف المرجع الديني عند الشيعة عندما يطبع فتاواه وآراءه الفقهية وينشرها في كتاب فقهي يعرف بـ «الرسالة العملية» أو «توضيح المسائل». (المراجع)

ثانيًا: من وجهة نظري أيضًا، فإن البدء أو الإصرار على ادّعاء المرجعية الدينية من بعض هؤلاء الأفراد الذين تقصدهم، جاء بعد الحديث عن مرجعية السيّد خامنئي؛ وكثيرون من هؤلاء حدثتهم أنفسهم: وهل مرتبتنا العلمية والفقهية أقل من مرتبته؟ وعندما يطرحون اسم السيد خامنئي على مستوى المرجعية، فما من مشكلة أن نطرح أنفسنا أيضًا، ونحن من الناحية العلمية أعلى منه، ويجب أن نطلب المرجعية أيضًا!

ثالثًا: إن ادّعاء المرجعية الدينية من السيّد خامنئي والسلطة [السياسية] في يده يختلف عن ادّعاء الآخرين. إن المأخذ الأساس عليه، إضافة إلى عدم صلاحيته لمستوى المرجعية، هو لماذا استعان من أجل ذلك بالدوائر الحكومية مثل وزارة الاستخبارات، ووظّف وسائل الإعلام التي تتبع له، ومارس من أجل ذلك التهديد والترغيب بحق عددٍ من العلماء، وأحدث بدعة غير محمودة في المرجعية الشيعية، وقسّم المرجعية إلى مرجعية داخل إيران وأخرى خارجها؛ في حين أن للمرجعية شروطَها الخاصة، ولا يؤثر فيها أن يكون المقلدون والمراجع إيرانيين أو غير إيرانيين[2]. كما أنه تدخّل،

---

(2) توفي آية الله العظمى أراكي في اذر ماه، في عام 1373ش (كانون الأول/ ديسمبر 1994)، ومنذ الساعات الأولى لوفاته، بل قبل إعلان وفاته بصورة قطعية، فرضت الأجهزة الحكومية وبالاستفادة من جماعات الضغط والتجمع أمام جمعية المدرّسين، أجواءً متشددةً على مدينة قم المقدسة، ورددت مجموعة باسم «حزب الله» شعارات تتعلق بمرجعية السيّد خامنئي وتُصرّ عليها. وقابلت فرق حكومية، ومن الأجهزة الأمنية أيضًا، العلماء، ومارست معهم الترغيب والترهيب، بل هددت بعضهم، وضغطت للحصول على بيان تأييد منهم. وهو ما تحدث عنه لاحقًا أشخاص مثل آية الله طاهري أصفهاني وآية الله آذري قمي. وفي النهاية أصدرت جمعية المدرّسين في 11/ 9/ 1373ش (2 كانون الأول/ ديسمبر 1994)، وخلافًا لبيانها التأسيسي الذي يشترط توقيع 14 من أعضائه في الأقل أي بيان يصدره، ومن دون كسب النصاب والرأي اللازم ومن خلال موافقات بوساطة الهاتف! بيانًا يطرح فيه ستة أسماء لفقهاء يصلحون للمرجعية الدينية، ومن ضمنهم السيد خامنئي.

بعد أيام من صدور هذا البيان، قال السيّد خامنئي في خطاب عام له: «يجب أن أتوجّه بالشكر إلى قم وطهران أيضًا؛ إذ جهّزوا فهرسًا بأسماء من يمكن الناس تقليدهم وقدّموه إليهم. وقام هؤلاء السادة بواجبهم ... أحبائي! إذا كان الواجب عينيًا، فإنني لن ألقي بالمسؤولية عن عاتقي. في قضية المرجعية، فالمسألة ليست هكذا، لن يبقى الحمل ملقى على الأرض. هذه القضية لا تتوقف على فرد بعينه. نعم، قدّم السادة فهرسًا وأدرجوا فيه اسم هذا العبد الفقير [إشارة إلى نفسه]. لكن ولو أنهم كانوا قد سألوني، لكنت قلت لهم لا تفعلوا ذلك. قاموا بذلك من دون علمي [!]. وصرت على علم به بعد أن صدر بيان =

مستفيدًا من سلطته، بشكل مباشر في الحوزة الدينية، وبشكل أعطى لنفسه من خلاله دورًا احتكاريًا.

1 - قُلتُ مرارًا إنه في زمن المرحوم الإمام، ومع أنه كان من أساطين الحوزة الدينية، ومرجعًا تقليدًا يتبعه كثيرون من أهل إيران، وله مقام علمي يُقرّه الجميع، وإضافة إلى ذلك كان قائدًا مقتدرًا وذا نفوذ واسع، لكنه لم يحدث أن أقدم على فعلٍ من شأنه أن يجعل الحوزة الدينية تفقد استقلالها، أو يجعلها تحت إشراف الحكومة. وحين اقترحت [على الإمام الخميني حينذاك] تشكيل مجلس أعلى لإدارة الحوزة، اشترط أن يأتي ذلك بموافقة من آية الله غلبايغاني [احترامًا للمراجع الآخرين والابتعاد من التفرّد]، وتقرّر أن يكون لغلبايغاني، كما الإمام، ثلاثة ممثلين في المجلس المذكور؛ كما أنه [السيد غلبايغاني]

= بذلك، وإلّا ما كنت سمحتُ به. حتى إنني أخبرت التلفزيون بأنه إذا كان عدم (تلاوة اسمي) لن يجعل السادة والمشايخ أصحاب البيان غير راضيين، فلا تقرأوه. ثم قالوا لا يمكن، لأن ذلك تحريف للبيان. اجتمع السادة والمشايخ ساعات عدة، وأعلنوا أنه غير ممكن. الآن أيتها الأمة العزيزة، أعزائي! أوضح لكم، السادة والمشايخ المحترمون والعظام الذين يوصلون إلى العبد الفقير [إشارة إلى نفسه] رسائل من هذا الطرف وذاك، بأنه يجب أن أدوّن رسالة [فقهية عملية]! إن حملي الحالي ثقيل. حمل القيادة لنظام الجمهورية الإسلامية ومسؤولياته الدنيوية العظيمة هو يعادل ثقل مرجعيات عدة. وتعرفون، لو وضعتم عددًا من المرجعيات، بعضها فوق بعض، فمن الممكن ألا يصل حملها إلى هذا القدر من الثقل. بالفعل إنه ليس من الضروري. نعم، لو كنت رأيت أن الوضع والعياذ بالله سيصل إلى حد لا مناص منه، لكنت قلت لا عيب في ذلك، إنني، وعلى الرغم من الضعف والفقر اللذين أنا فيهما، فإنني وبفضل الخالق وعندما يكون ضروريًا سأحمل عشرة أضعاف حمل بهذا الثقل ومن دون اعتراض، سأرفع هذا الحمل على عاتقي. لكن الأمر ليس كذلك، وبالفعل لا ضرورة. فالحمد لله هناك [فقهاء] مجتهدون، أفراد جديرون بالثقة، فما لزوم أن أضع فوق هذا الحمل الثقيل الذي ألقاه الله على عاتق هذا العبد الضعيف حمل المرجعية الدينية؟ الحاجة ليست بهذا المعنى ... قطعًا فإن لخارج إيران حكمًا آخر. وإنني أقبل حملهم. لماذا؟ لأنه سيضيع إن لم أحمله. وفي اليوم الذي أشعر فيه بأن السادة والمشايخ موجودون هنا والحمد لله، وأعتقد أنهم يكفون، وأجد أن الكفاية، وهي شرط، بل ضرورة فوق الحد لتحمل المسؤولية، متوافرة في قم، فإنهم يستطيعون أن يتحملوا عبء الخارج أيضًا، وأسحب نفسي جانبًا. اليوم أقبل طلب الشيعة من خارج إيران، لأنه لا مناص من ذلك. كما أنني مُكره في مواضع أخرى»، ينظر: علي رضا جواد زاده وحجة الإسلام محسن صالح، **جامعه مدرسين حوزه علميه قم از آغاز تاكنون (جمعية مدرسي حوزة قم العلمية من البداية إلى اليوم)** (تهران: مركز اسناد انقلاب اسلامى (مركز وثائق الثورة الإسلامية)، 1385ش)، ج 2، ص 252-255.

كان يتدخل في الأسماء التي أُرشّحها من طرف الإمام، واعترض على عضوية أحدهم وهو آية الله مشكيني، واحترم الإمام وجهة نظره وتوافقا على وضع اسم آخر بديلًا منه. بينما الآن، فإن السيّد خامنئي لا يُقرّ بدور للمراجع والعلماء في إدارة الحوزة الدينية، وعمليًا فإن من يُنظّم سياسات الحوزة ويضع خطوطها من المرتبطين به وحسب. حتى إنهم أسسوا في حوزة قم الدينية دائرة للإحصاء، واقعة تحت نفوذ مكتب القائد والادّعاء العام للمحكمة الخاصة برجال الدين، تقوم بما يطلبونه منها وتسببت بمشكلات لكثيرين من فضلاء الحوزة الذين يختلفون معهم فكريًا وسياسيًا. حاليًا، الأجواء الأمنية في الحوزة الدينية أكثر من أي مركز علمي آخر، وأخذت هذه الدائرة شكل غرفة عمليات عسكرية، صاحب الفعل فيها موظفو الاستخبارات، سمّوها «إدارة الإحصاء» وكانت أداة لتأمين نوايا رأس النظام وأهدافه.

2 - أما بالنسبة إلى الإجابة عن **القسم الثاني** من السؤال، فهو أنه بعد وفاة المرحوم آية الله بروجردي [1961]، رأيت أنا والمرحوم آية الله مطهري وآخرون أن آية الله الخميني في الواقع هو الأعلم [فقهيًّا، وهذا من شروط المرجعية]. كنتُ على اطلاع بمراتب المراجع المعاصرين له العلمية؛ لأنني إما شهدتُ دروسهم وآثارهم العلمية، أو تباحثتُ معهم علميًا عن قرب. كنا نرى دقة نظر آية الله الخميني في البحوث والدروس التي تلقيناها على يديه، وهذا ما يتوافق معي فيه المرحوم آية الله مطهري والآخرون. ويمكن القول إن خصائص آية الله الخميني السياسية، إضافة إلى صفاته العلمية، أتمّت الحجة لتعريفه مرجعًا.

السؤال الثاني عشر

انتقادان لكتاب المذكرات

في ما يتعلق بكتاب مذكراتكم، فهناك من يطرح إشكالية تقول: «لماذا كنتم أقل انتقادًا للمقربين حولكم، بمعنى أنكم في هذا الشأن كنتم تنظرون إلى الجانب الإيجابي أو الجزء الممتلئ من الكأس؟»، وهناك إشكال آخر هو أنكم في بعض القضايا اكتفيتم بما وصل إليكم من الأسماع، مع أن المعلومات الشفوية تُعدّ أقل اعتبارًا من حيث المتانة، ويمكن أن تأتي من شائعات لا أساس لها من الصحة.

الجواب:

في ما يتعلق بكتاب **مذكراتي**، هناك الكثير من الموضوعات التي لم أقلها بعد، وكما تعرف، كنتُ على وشك إتمامها، لكن مداهمة وزارة الاستخبارات والمحكمة الخاصة واعتقالك ومصادرة عدد من مجلدات المذكرات من منزلك ومنزل [محمد علي] قائدي [مسؤول قسم التسجيلات حينذاك]، جعلنا ننشر المجلدين اللذين كانا جاهزين في تلك الفترة؛ وبعد الاعتقال وُضِعا في الموقع [الخاص بمنتظري في شبكة الإنترنت]. لو لم يحدث هذا الصدام لتعرضت لأمور أخرى، منها نقد ذاتي. وعلى القراء أن ينتبهوا إلى أن عنوانها الدقيق **جزء من المذكرات**، ليكون معلومًا أن هناك أيضًا ما يُقال بعد.

في ما يتعلق بالاستشهاد بالمسموعات، يجب الانتباه إلى:

1 - أنني أعيد رواية مذكراتي وأستذكرها فحسب، وفي المذكرات، يُكتفى

بالمشاهَد والمسموع وإلحاق السند والدليل إذا كان موجودًا. واتّبعت هذا المسار الطبيعي، وقدر المستطاع والمتوافر، قدّمت مستندات ووثائق تاريخية لم يُردّ عليها إلى الآن. طوال عمري لم ترافقني كاميرا أو مسجل [صوتي] لأضمن تسجيلات وصورًا في مذكراتي، كما أن هذه الإمكانات غير متوافرة لآخرين، والمؤكد أن بعض الجلسات التي عقدها المسؤولون معي سُجّل [صوتيًا].

بعبارة أخرى، حتى إذا ما وُجدت عندي الوثائق والمستندات سابقًا، فإن تعرُّض منزلنا في ذلك الوقت إلى الاقتحام مراتٍ عدة، أدّى إلى مصادرة الكثير منها، كما حدث خلال هذه الأعوام، حيث إن أرشيف المكتب الذي كان يحوي موضوعات وقضايا ضرورية لإكمال المذكرات وتوثيقها، إما صادروه أو أتلفوه. وهم أنفسهم أعلنوا أنهم أخذوا وثائق بمقدار حمولة خمس شاحنات صغيرة من بيتي. حتى إنهم أخذوا ملفي في السافاك [ونقلوها إلى دوائرهم]. وكان هذه الأرشيف يحتوي على وثائق ومستندات سرية مهمة، يمكن أن تُساعد في إيضاح الكثير من الحقائق، لكن وللأسف، أقدم الذين يخشون على مصالحهم من كشف الحقيقة على سلبها أو إتلافها.

2 - لم تكن الأخبار الشفوية التي وصلتني، من قبيل الشائعات الرائجة في المجتمع قطّ. والجميع يعرف أنني بعد الثورة كنتُ في موقع هو مقصد مراجعة المسؤولين وموظفي النظام، أكثر من أي مسؤول آخر - حتى أكثر من المرحوم الإمام - وما نقلته يستند إلى ما قالوه هم. ولو أن أجواء التوتر والطمع والتهديد لم تكن موجودة، ولو لم يضغطوا على الأفراد ويسترضوا أصحاب هذه الأقوال، لذكرتُ أسماءهم صراحة لتكون الحقيقة أشدّ وضوحًا.

في زمن المرحوم الإمام، كان كثيرون من المسؤولين الذين يشغلون مناصب مهمة يراجعونني ويعرضون لنقاط الضعف في تسيير الدولة وإدارتها، مشفوعًا ذلك بالوثائق والمستندات، وكانوا يطلبون، من دون أن أذكر أسماءهم، القيام بإجراء أو إطلاع الإمام على الأمر. وكانوا يجيبون عندما أسألهم لماذا لا تُطلعونه بأنفسكم على ذلك: «لا نستطيع؛ لأن [مسؤولي بيت الإمام حينذاك] لا يعطوننا وقتًا للقائه»، أو يقولون لهم: «لا تزعجوا الإمام بانتقاداتكم».

على سبيل المثال، في أحد الأيام التي كان البلد يعيش فيها أزمة [الحرب]، وتتعرّض المدن للقصف، زارني في منزلي آية الله مشكيني وانتقد الأوضاع التي لا تُسرّ؛ ومما أكده: «قضايا البلد ومشكلات الحرب لا تصل إلى سمع السيّد الخميني، وهم لم يضعوه في صورة ما يحدث». وبدوري قرأت على الشيخ مشكيني رسالة من خمس صفحات كتبتها إلى المرحوم الإمام؛ وعندما سمع محتوى الرسالة رفع كفّيه إلى الأعلى وقال: «الحمد لله، الحمد لله أنكم قلتم هذه المسائل وزالت عنا المسؤولية». وقلت له: «سأكتب له حول الأوضاع، لكنني أقف وحيدًا، لماذا لا تكتبون بدوركم؟» فأجاب: «لا، هذا الذي كتبتموه يكفي. فما كنا نريد قوله قلتموه». فقلت: «ليس الأمر هكذا؛ أنتم عليكم مسؤولية أيضًا، ويجب أن تُطلِعوه على واقع الحال». ومن اللافت أنه بعد حوادث فروردين 1368ش (العزل من منصب نائب القائد في عام 1989م)، جاءني الشيخ مشكيني وقال منتقدًا أدائي عندما كنت نائبًا للإمام: «السبب في النهاية ... أنتم كتبتم إلى الإمام رسائل حادّة وأزعجتموه و...!». وكنتُ متعجبًا من هذا الكلام [الذي يناقض ما قاله لي سابقًا]، فذكّرته بما جرى سابقًا وقلت له: «أيها الشيخ مشكيني، نسيتم ذلك اليوم الذي جئتم فيه إلى بيتي، وكم كنتم تشتكون من الأوضاع وغير راضين عنها وتقولون لِم لا تنقلون هذه الأمور إلى الإمام؛ وعندما سمعتم رسالتي إلى الإمام سعدتم وشكرتم الله ...؛ في ذلك الحين كانت رسالتي جيدة وأزالت المسؤولية عن عاتقكم و(الآن) تقولون لم يكن مناسبًا لكم أن تكتبوا إلى الإمام وتزعجوه؟!».

السؤال الثالث عشر

تجاهل مشورة المقربين

من الأمور التي تؤكدونها دائمًا هي المشاورة في الأمور والاستفادة من آراء الآخرين ووجهة نظرهم؛ لكن لدى بعض أصدقائكم اعتقاد أن ذلك غير ملحوظ في سيرتكم العملية، ما جعل مواقفكم حتى إلى المقربين منكم غير قابلة للتنبّؤ، إلى أي درجة ترون هذا الحكم ضدكم صحيحًا؟

الجواب:

بلى، أعطي أهمية كبرى للمشاورة في الأمور المهمة؛ وفي ما يتعلق بالنقد الذي عرضتموه، أشير إلى ثلاث نقاط:

1 - أعتبر بعض الأمور جزئيًا وغير مهم، وعندما يكون الأمر بيّنًا وواضحًا بالنسبة لي، فإنني أعمل فكري ولا حاجة إلى المشاورة، ومن الممكن أن تكون أمور كهذه في نظر بعض الأفراد الذين يُوجّهون النقد مهمةً، واختلاف وجهات النظر إلى هذا الحد، أمر طبيعي.

2 - أحيانًا، يعرض لي أمر أراه بَيّن الرشد أو بَيّن الغي، وعندما أستشير وأتلقّى وجهة نظر ورأيًا مخالفين لي، من دون أن يكونا قائمين على استدلال قوي ومُحكم يُقنعني، فإنني في أمور كهذه، حيث يحكم الإنسان بفسادها أو صلاحها بشكل يقيني وقطعي، ولم يستطع من قدّم المشاورة أن يُغيّر يقينه، فإنه شرعًا وعقلًا يعمل بالنظر الذي رآه بنفسه لأنه هو المسؤول عنه أمام الله. وقطعًا فإن هناك من يقول بوجوب العمل بنتيجة المشاورة، حتى وإن

كانت خلافًا ليقين الإنسان. لكنني، خصوصًا في الأمور التي ترتبط بواجب الأفراد الشخصي، لستُ موافقًا.

3 - في بعض الحالات، هناك أمور، وإن كانت مهمةً وأعتبرها بيّنة الرشد، أو بيّنة الغي، وتكون المسألة واضحةً بالنسبة لي، إلى درجة أجد معها نفسي مكلفًا، هنا لا أرى حاجةً إلى المشاورة وأُقدِم على الفعل (خطاب الثالث عشر من رجب [في نقد القائد] أحد أمثلة ذلك). هذا هو منهجي، ففي الأمور التي هي واجبة إلى درجة اليقين، فإنني أعطي أهميةً قليلة إلى السبل الدبلوماسية أو وجهات نظر الآخرين؛ وإذا كان هذا المنهج خاطئًا، يُنتقد، وأقبل بهذا النقد. في هذا المجال وفي جلسة عامّة حضرها الأخ حجاريان[1]، قال منتقدًا هذا الأسلوب: «الشيخ منتظري لا يُعير انتباهًا للعقل الجمعي، ومواقفه غير قابلة للتنبؤ». ويمكنه أن يورد الإشكال الخاص بي من وجهة نظره؛ لكن أيضًا يجب ألّا يغفل عن أن المقصود بالعقل الجمعي أيضًا ليس فريقًا خاصًا أو أفرادًا بعينهم ليتوقع من الجميع أن يضعوا عقولهم جانبًا ويتبعوا عقل هؤلاء الجمعي، بمعنى اتّباع قراراتهم التي اتّخذوها والوصول إلى النتائج التي وصلوا إليها. في الحقيقة، هل كان الإصلاحيون داخل النظام وشخصية السيّد خاتمي يتبعون العقل الجمعي طوال الثمانية أعوام؟

(1) سعيد حجاريان، شخصية إصلاحية معروفة، يُعدّ من منظري التيار الإصلاحي وممن أوجدوا حلقته الفكرية (كيان)، كما كان مسؤولًا في وزارة الاستخبارات ومن مؤسسيها [في الثمانينيات]، ومن أعضاء المكتب السياسي لحزب المشاركة [في التسعينيات]، تعرّض لمحاولة اغتيال في عام 1999 عندما كان يرأس تحرير صحيفة صبح امروز التي فضحت موضوع القتل المتسلسل، ونجا من ذلك مع إعاقات جسدية، تعرض للسجن على خلفية الاحتجاجات التي جرت في عام 2009 وأُفرج عنه بعد شهور. (المترجمة)

السؤال الرابع عشر

نقد الماضي ... إصلاح المستقبل

من الممكن وجود انتقادات أخرى قابلة للذكر، لكن يجدر في هذا المجال طرح بعضها، مثل آخر، ما يُوجّه من نقد وسؤال في هذه المرحلة من البحث:

أ- إذا أردتم الآن تقييم ما يقرب من نصف قرن مرّ على نضالكم ونشاطكم السياسي، فهل لكم أن تُبيّنوا الأمور التي ترونها أخطاء أساسيةً؟

ب- لو سارت الأمور بشكل جعلكم أنتم من تتسلمون منصب القائد بعد رحيل الإمام الخميني، فما المواقف الأساسية المختلفة التي كنتم ستتّخذونها لتصلحوا الحال ولتكون على غير ما هي عليه الآن؟

الجواب:

أولًا: كما بيّنتُ سابقًا، نحن البشر، باستثناء أولئك المعصومين من الخطأ بإرادة من الله، يلازمنا الخطأ والزلل، وبشكل حتمي، فإننا في أدائنا ونشاطنا السياسي ارتكبنا أخطاء كثيرة. وأضع الآن، بعد مرور الأعوام واكتساب المزيد من التجارب، خلاصة بأهم أخطائي:

1 - في البُعد الفكري، كان أحد أهم أخطائنا هو عدم الاعتناء بحقوق الإنسان أو الاهتمام بها، وبما هو إنسان في البحوث الفقهية، اقتفينا سُنّة سلفنا الصالح واعتبرنا بعض الأبحاث بشأن الكرامة والحقوق الفردية للبشر، كأنها أفكار صنيعة غربية، بينما هي في الكثير من المسائل مأخوذة من الشرع، بل إنها

موضع تأكيد الآيات والروايات، وبعضها الآخر مما يحتاج إلى تحقيق وبحث دقيق؛ وأشرتُ إلى هذا الأمر المهم في آخر درسٍ لي من دروس الخارج بشكل عابر.

2 - من أخطائنا الكبرى أيضًا أننا لم نضع الإسلام في معرض التجزئة والتحليل من وجهة نظر مدرسة لديها حكومة وسياسة، واقتدينا بالسلف الصالح الذي كان ينظر إلى الإسلام مجردًا من الحكم والسياسة، ونحن أيضًا فهمنا الإسلام وقوّمناه على هذا النحو. في حين وجد علماء الدين من أهل السُنّة وعلى خلافنا، لأنهم عمليًا اشتبكوا بمسائل الحكم والسياسية، رؤيةً أخرى بوساطة زوايا الفروع الإسلامية، كما اختبروا في الفقه الكثير من الأبواب التي نحن غافلون عنها. وإذا أردنا أن نستند إلى مصادرنا الغنية، وأن ننظر بهذه الطريقة إلى المسائل الفقهية والاجتماعية الإسلامية، فسنجدها من الناحية الكمية والكيفية مختلفةً كثيرًا عما هو رائج في فقه الحوزة الدينية حاليًا.

قطعًا، إنني ألتمس العذر للسلف الصالح؛ لأنهم وبعد بدء فترة الغيبة الكبرى وضغط السلاطين والحكام الفاسدين على العلماء ومصلحي الشيعة، حالت روح اليأس دون تحقق حكومة شرعية مطابقة لموازين الفقه الشيعي، وفشلت حركة بعضهم وانتفاضته ولم تصل إلى النصر؛ ولذلك لم يهتم علماء الشيعة بأمور الحكم الإسلامي [والفكر السياسي]، ولم يضعوه من زوايا كثيرة موضع البحث والتقويم الاجتهادي.

يعرف الذين يدركون فترة ما قبل انتصار الثورة، جيدًا أن أكثر ما كان في متناول يد الطبقة المثقفة والمستنيرين الدينيين في إيران في المسائل السياسية والاجتماعية هي ترجمات من كتب أهل السُنّة، وعلى وجه الخصوص المفكرين المصريين واللبنانيين؛ وكان يندر أن تجد كتابًا لمفكر شيعي في هذا الخصوص، ليُعرَض على المجتمع الثقافي، وهذا معناه أن أهل السُنّة كانوا أسبق في هذا المجال، وسبق مفكرو أهل السُنّة، بأعوام، في التصدي لتبيين الحكومة الإسلامية وتعريفها وزواياها المختلفة، وكان يُراجع في هذا الخصوص كتابات [جماعة] (الإخوان المسلمين) الأولى قبل الانقسام.

بالطبع لا أريد القول إن ما في هذه الكتب كلها صحيحة، ويمكن الموافقة على ما جاء فيها كله، ومن الواضح أن فيها أيضًا موضوعات تخالف موازين الشيعة؛ لكن ما قصدته أن مفكري أهل السُنّة بدأوا بالمطالعة والتحقيق في جوانب الحكومة الدينية وزواياها قبلنا، وتركوا آثارًا وكتابات كثيرة على هذا الصعيد، تُسجّل في تاريخ الثقافة الإسلامية.

لا حاجة إلى القول إن جلسات عقدناها أنا وأصدقائي في فترة النضال [أعوام 1961-1979]، واشترك فيها أحد عشر شخصًا، منهم السيّد رباني شيرازي، مشكيني، آذري قمي، أميني، السيدان علي ومحمد خامنئي، هاشمي رفسنجاني، مصباح يزدي وعدد من أصحاب الفضيلة الآخرين، كانت تنطلق أساسًا من الإحساس بالنقص في هذا الجانب المهم؛ ومن وجهة نظرنا، كنّا نريد التحرك بهذا الاتجاه. لكن، وكما أوضحت في **المذكرات**، لم تستمر هذه الجلسات طويلًا بعد أن كُشفت، من دون أن نتمكن من معالجة النقص الذي أشرنا إليه.

3 - الإشكال المهم الآخر أيضًا الذي يُوجّه إليّ وإلى المرحوم الإمام، وإلى سائر السادة أهل النضال أيضًا، هو أننا جميعًا كنّا مسكونين بمسألة إسقاط نظام الشاه، من دون أن نفكر بصورة جدّية بمسائل ومعضلات ما بعد ذلك، ومن دون اطّلاع على تجارب مختلف الدول التي أسقطت الثورةُ فيها النظامَ الفاسدَ وأحلّت مكانه نظامًا مقبولًا. ذات يوم في قم، قلتُ للإمام: «سماحتكم تُصرّحون: يجب أن يسقط نظام الشاه؛ فهل لديكم تفكير بشأن ما بعد ذلك؟»، فرد مازحًا: «هناك شخص كان يقرأ دعاء تحويل السنة الجديدة[1] وكان يقول: 'حوِّل حالنا [ولا يذكر باقي الدعاء]'؛ فقالوا له: 'لماذا لا تقول 'إلى أحسن حال؟'، فأجاب: 'أي حال يأتي هو أفضل من حالنا الذي نحن فيه'».

كان من الواجب مُعالجة هذا النقص قبل انتصار الثورة، وكان يجب

---

(1) في عيد النوروز، عندما يبدأ العام الجديد، وإلى مائدته، يدعو الإيرانيون: «يا مُحَوِّلَ الحَوْلِ والأَحْوَالِ حَوِّلْ حَالَنَا إِلَى أَحْسَنِ الْحالِ». (المترجمة)

تكليف مجموعة من الأفراد الأقوياء الصالحين بحث مختلف جوانب حكومة المستقبل ومطالعتها؛ ومن جهة أخرى، وكما هو رائج في العالم بين قادة النضال والثورة قبل الوصول إلى النصر، كان يتوجب علينا الوصول، إضافة إلى شرح الفكر الأيديولوجي المقبول وتبيّنه، إلى بناء وتعيين الكوادر والقوى اللائقة والصالحة لإدارة مختلف شؤون الحكم في المستقبل. تطرّقت إلى نقطة مرات عدة، وهي أننا عند الانتصار بحاجة إلى ألف قاضٍ مجتهد وعاقل في الأقل، لكننا في الواقع لم نملك عشرة قضاة واجدين هذه الشروط؛ ولحق بنا ضررٌ كثير من هذا النقص.

من جانبي، أُقرّ بهذا الإشكال وأعترف بالتقصير، وبأننا أغفلنا هذا الجانب المهم. ربما يكون عذر الجميع أنه لم يكن لديهم أمل بالنصر وسقوط الشاه والوصول إلى تأسيس حكومة إسلامية.

4 - المأخذ الآخر، هو التعجيل في تدوين الدستور والمصادقة عليه [بعد الانتصار مباشرة في عام 1980]؛ ولم يكن مستعجلًا مثل هذا الأمر (تدوين الدستور) قبل اكتساب التجربة في مواجهة مشكلات الحكم. في ذلك الوقت، كانت وجهة نظر الحكومة الموقتة، ووجهة نظر الإمام أيضًا الإسراع قدر الإمكان بإعطاء البلد والثورة شكلًا قانونيًا والمصادقة على الدستور؛ في حين أنهم، لا هم ولا خبراء الدستور، كان لديهم تجربة في إدارة الدولة والحكم. الآن أعتقد أنه كان يجب إدارة البلاد مدة أطول بوساطة المجلس الثوري، قطعًا مع توسيعه كميًا وكيفيًا وإدخال أفراد أقوياء وصالحين إليه، وهو ما كان سيُمكّننا من مواجهة المشكلات واختبار الخيارات التي لم تكن متوقعة بصورة عملية، ومن المؤكد أن ذلك كان سيُعطينا بصيرة واطّلاعًا أكبر في مجال تدوين الدستور، كما كان من الممكن أن تواجهنا النواقص بشكل أقل، وهي التي شكلت في ما بعد ذريعةً لتعديل الدستور وإدراج ولاية الفقيه المطلقة [في عام 1980].

إضافة إلى ذلك، كان يجب سنُّ مادة في الدستور تُفصِّل في طريقة تعديله. وبالتأكيد فإننا في تلك الأيام كنا قد صغنا مواد عدة، إحداها تتعلق بكيفية

إصلاح الدستور ومراجعته. لكن وكما قلت، كانت الحكومة الموقتة في تلك الفترة على عجلة من أمرها، وتُصرّ على أن يُراجع الدستور ويُصادق عليه خلال مدة لا تتجاوز الشهر الواحد، وهو ما لم يتحقق، حيث استغرق الأمر ثلاثة شهور، وبعضهم نفد صبره، حتى المرحوم الإمام نفسه؛ إذ قال لي [كان منتظري حينذاك رئيس مجلس خبراء الدستور] في إحدى الجلسات: «يكفي [نقاشًا ومداولة] أنهوا هذه المسألة»، الخطأ الذي ارتكبته في ذلك الموقف، أنه كان يجب عليّ أن أضغط بشكلٍ أكبر وأُدلّل أكثر على ضرورة مناقشة عدد من المواد. كانت نتيجة هذا عمليًا، أن تعديل الدستور (الذي جاء ظاهريًا بأمر من الإمام)، جرى بوساطة 25 شخصًا، وباستثناء خمسة منهم كانوا من المجلس، كان الباقون معيّنين، ولم يكن كثيرون منهم متخصّصين في هذا المجال، ورأينا النتيجة غير المرجوة الحاصلة من ذلك. وفي هذا التعديل، جعلوا المادة التي وضعوها، وتتعلق بكيفية إصلاح الدستور من اختصاص القائد المرشد؛ من حيث تشكيل هيئة مراجعة الدستور وتركيبتها وإطار عملها، وحصروها بيد شخص واحدٍ، ولا شأن للشعب بها.

5 - نقد آخر يُوجّه إلي قبل الجميع، وهو أننا عند تدوين الدستور أعطينا معظم الصلاحيات إلى القائد المرشد، وجعلنا السلطة متمركزة في يده تقريبًا، من دون أن نفكر في طريقة جدّية لمساءلته والرقابة الفعلية والشعبية على أدائه. كنا غافلين أساسًا عن هذه النقطة، وفي عالم اليوم، ومع الاهتمام بجعل الأمور متخصصة، فإن إرجاع المسائل الاجتماعية والسياسية والعسكرية والثقافية والاقتصادية والعلاقات الدولية المعقدة إلى شخص متخصص في الفقه وحسب، سيكون سببًا في بروز مشكلات، ومن دون وجه شرعي وعقلي. إن الذي يُنتظر من الفقيه بوصفه فقيهًا، هو استنباط الأحكام الشرعية والرقابة على إسلامية القوانين في مجتمع يريد أهله الالتزام بالأحكام الإسلامية؛ وحدود هذه الرقابة المتضمنة لضمانة الإجراء يجب أن يُبيّنها القانون ويجب ألّا تكون سببًا للتدخل في المجالات والميادين الأخرى. ويطاول هذا المأخذ أيضًا قسمًا من كتاب **دراسات في ولاية الفقيه** الذي كنت قد أكدت فيه تمركز سلطات النظام في شخص الولي؛ وإن كنت أثبتُّ في هذا الكتاب نظرية الانتخاب [انتخاب الولي الفقيه بدل

التعيين]، وعلى أساسها فإن الأشكال المختلفة للحكومة، بما يشمل المركزية أو التي تقول بالفصل، يجب أن تكون مشروعة وقابلة للتحقق بوساطة الشعب.

6 – المأخذ الآخر الذي من الممكن أن يطاولني هو عدم القبول بمسؤولية تعديل الدستور [في عام 1989]. ففي فترة حساسة هي العام الأخير من عمر المرحوم الإمام، كان من بين التحركات المصيرية لهؤلاء السادة [أصحاب السلطة]، السعي لتعديل الدستور. وفي ذلك الوقت كانت مسألة عدم قانونية مجمع تشخيص المصلحة جارية على الألسن، وكنت بدوري حساسًا تجاهها؛ لأنني لاحظت أن السادة صنعوا مجلسًا لتشخيص المصلحة[2]، يجري تعيين [لا انتخاب الشعب] جميع أعضائه، استطاعوا إقرار كل ما أرادوه، وكل قانون لم يطوِ المراحل الطبيعية؛ وتحوّلوا في الواقع إلى مركز موازٍ للسلطة التشريعية. وما كان يقلقهم هو عدم قانونية المجمع، ويبدو أن مجموعة كانت تسعى لتقنينه وإدراجه في الدستور. وكان المرحوم الحاج أحمد الخميني الذي كان يقود عملية التعديل، يتحدث عن نواقص في الدستور، ومن بينها موضوع مجمع تشخيص المصلحة وغياب التنسيق بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء وعدم كفاءة المجلس الأعلى للقضاء، وأصرّ عليَّ لأني كنتُ رئيسًا لمجلس خبراء

---

(2) في تعديل الدستور الإيراني في عام 1989، أدخل مجمع تشخيص مصلحة النظام بصورة محددة وواضحة إلى بنود الدستور، وإن كان قرار تأسيس هذا المجمع قد جاء في وقت سابق وبأمر من الإمام الخميني في عام 1988، ومع التعديل الدستوري، صار المجمع مؤثرًا بصورة واضحة في تحديد الخطوط العريضة للسياسات العامة للنظام. ووفقًا للمادة العاشرة من الدستور، يعتبر تحديد هذه السياسات من ضمن وظائف القائد وصلاحياته، بعد التشاور بشأنها مع مجمع تشخيص مصلحة النظام، وقد يُحيل القائد الأعلى للثورة المشكلات التي يواجهها النظام إلى مجمع تشخيص مصلحة النظام إن لم تُحلّ بالطرائق العادية. وعلى الرغم من أن المجمع يُعدّ هيئة استشارية، فإنه يقوم بدور الحَكَم الفيصل في نزاعات البرلمان ومجلس صيانة الدستور عندما يختلفان بشأن بعض التشريعات ومدى انسجامها مع دستور الجمهورية الإسلامية، حيث تنص المادة 112 من الدستور الإيراني على أن: «تشكيل مجمع تشخيص مصلحة النظام يتم بأمر من القائد الأعلى للجمهورية الإسلامية لتشخيص المصلحة في الحالات التي يرى مجلس صيانة الدستور الإيراني أن قرار مجلس الشورى الإسلامي يخالف موازين الشريعة والدستور، في حين لا يوافق مجلس الشورى الإسلامي الإيراني، آخذًا في الحسبان مصلحة النظام»، ينظر: الدستور الإيراني، المادة 112؛ دستور إيران الصادر في عام 1979 شاملًا تعديلاته حتى عام 1989، ترجمة المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات؛ تحديث مشروع الدساتير المقارنة، في: https://bit.ly/3cK3twf

الدستور، أن أكتب رسالة إلى الإمام أُذكّره بها بالنواقص التي ذُكرت، وأن أطلب منه السماح بلجنة متخصصة، تُراجع الدستور وتُعدّله. كان يقول: «بعد أن يقبل الإمام برسالتك، ستوكل المهمة إليكم وسيكون بإمكانكم أن تعيّنوا من تريدونه في هذه اللجنة». وفي تلك الظروف، كنتُ أعتقد أن النواقص المذكورة هي ذريعة لهدف آخر، ووجدت أن ليس من المصلحة المساس بالدستور في تلك الفترة الحساسة، بعد القبول بقرار وقف الحرب (غير عالِم بأنه كانت لديهم أهدافٌ أخرى أهم من ذلك، وكانوا يفكرون بحذف شرط المرجعية من شروط القيادة وإدراج ولاية الفقيه المطلقة في الدستور أيضًا). وبناء على هذا الأساس، وعلى الرغم من إصرار المرحوم الحاج أحمد (الخميني)، فإنني رفضت ذلك، بل كتبت رسالة إلى الإمام أوضحت فيها أنني لا أجد مصلحة في تعديل الدستور في الوقت الحاضر. وتحدّثت إلى أناس آخرين مثل الشيخ [إبراهيم] أميني، وطلبت منه أن يتحدث إلى الشيخ مشكيني أيضًا لئلا يتدخل في هذه المسألة ولا يساعد بشأنها، ويبدو أنه تحدث معه. لكن بعد أن تحقق هذا البرنامج باسم الإمام وتصدّى للأمر مجموعة من الأفراد، قبِل السيدان مشكيني وأميني بذلك، وسايراه وتعاونا معه.

اليوم، أظن أنني لو قبلت تلك المسؤولية لما خرج الدستور بالوضع الذي خرج فيه، ولما أُدرجت فيه ولاية الفقيه المطلقة، ولما صار أكثر تعارضًا وتراجعت فيه المواد المتعلقة بالشعب، ولما اتخذ البلد المسار الحالي؛ بل لكانت قد رفعت الإشكاليات السابقة بعض الشيء. في ذلك الوقت كان المرحوم السيّد أحمد مُصرًّا على هذه المسألة، وتحدث بشأنها مع السيّد هادي هاشمي [الذي كان في مكتبي] الذي رد عليه بالقول: «أنتم تعرفون أنه إذا أوكلت مهمة تعيين أعضاء التعديل إلى الشيخ منتظري، فإنه لن يعتبر أمثال الشيخ حائري شيرازي والسيّد موسوي جزايري مكلفين هذا العمل فحسب، بل إنه سيدعو الأخ عزّت الله سحابي والدكتور بيمان وأمثالهم ويسند إليهم المهمة»[3]. وقبِل السيّد أحمد بذلك ظاهريًا.

---

(3) كان منتظرى معارضًا دخولَ مشايخ من أمثال حائري شيرازي وموسوي جزائري بسبب =

بالطبع، الاحتمال أيضًا أنهم كانوا يريدون في البداية أن يوظّفوني لطرح ضرورة تعديل الدستور، ثم ونظرًا إلى وجهة نظري في ما يتعلق بتركيبة الأعضاء التي تتفاوت في بعضها مع رؤية الإمام، والحساسية التي جرى إيجادها مؤخرًا لدى الإمام تجاه حركة الحرية[4] والمجموعات الوطنية المذهبية، حيث كانوا يسعون لتهيئة أرضية لدى الإمام بأنني، وعلى سبيل المثال، تربطني بهم علاقات سرية، لأُقدّمهم، وليعطوا نموذجًا عمليًا يدّعي انفصالي عن النظام والإمام، وليعظموا من حالة الاختلاف والتوتر، والله عالم.

7 - نقيصة أخرى كانت موجودة، هي أنه بعد انتصار الثورة، وبشكل تدرجي، وقعت مؤسسات الدولة والحكومة في يد أفراد مُعيّنين، ولم يبق مجال لسائر التيارات الأخرى التي كانت شريكة في الثورة الإسلامية وثبت التزامها بالإسلام ومصالح البلاد، والتي لم تكن شريكة في الثورة أيضًا، لكنها كانت ملَتزمة بمصالح البلاد وغيورًا عليها. والمؤكد أنني انتبهت إلى هذه النقيصة سريعًا، وحذّرت خلال أعوام تولي منصب نائب القائد المرشد من خطورة ذلك، مرات عدة، وخلال لقاءات مع أصحاب الصحف، طالبتهم بألا يكونوا لسان النظام فحسب، بل أن يفتحوا صحفهم لوجهات نظر المجموعات وأصحاب الفكر

= مواقفهم السياسية والفكرية المؤيدة ولايةَ الفقيه المطلقة، وداعيًا إلى إدخال رجال سياسيين ومفكرين من غير الحوزة ومن ذوي الفكر المستنير والمؤيد الحريات والمعارض ولايةَ الفقيه المطلقة وغير المحاسبة أنصار حركة نهضة الحرية. (المراجع)

(4) حركة الحرية (نهضت آزادي) هي حركة سياسية إيرانية، تقوم في هويتها على ركيزتين وطنية ودينية، أُسّست في عام 1960، على أيدي شخصيات بازرة، أهمها مهدي بازركان، آية الله طالقاني، إبراهيم يزدي، يد الله سحابي، علي شريعتي، صادق قطب زاده وغيرهم، وضمّت في صفوفها شخصيات دينية وسياسية. وكان لشخصياتها علاقات قوية مع الإمام الخميني في الفترة التي أمضاها في فرنسا، وشكل مهدي بازركان الحكومة الموقتة بعد انتصار الثورة، لكنه ما لبث أن استقال نتيجة خلافات في التوجهات السياسية مع شخصيات مؤثرة في مسار الثورة، وبعد وفاته في عام 1995، تزعّمها وزير الخارجية في الحكومة الموقتة إبراهيم يزدي، وقبل وفاته في عام 2017 ونتيجة تراجع وضعه الصحي، انتُخب محمد توسلي أمينًا عامًا للحركة، وجرى حظر الحركة قانونيًا في عام 2000 بعد أن بقيت عقودًا من مكونات الحياة السياسية. ومن أبرز مواقف الحركة معارضتها الحرب العراقية - الإيرانية، وموقفها المتحفظ تجاه ولاية الفقيه المطلقة، ينظر: الموقع الرسمي للحركة في باب أرشيف الوثائق: https://bit.ly/2KrU5Br (المترجمة)

والرأي الآخر ومطالبهم. وكان من بينهم الشيخ مسيح مهاجري المدير المسؤول لصحيفة **الجمهورية الإسلامية (جمهوري اسلامي)**، الذي تولّى إدارة الصحيفة قبل ذلك، وحتى الآن من طرف السيّد خامنئي، صاحب امتياز هذه الصحيفة، قال مهاجري باستياء ظاهر على وجهه: «شيخنا، في النهاية فإن هؤلاء الذين تقول لي أن أُدرِج وجهات نظرهم في الصحف، هم ضد الثورة و...»؛ فنظرت في وجهه وقلت: «انظر! أنت تعرف ما أقوله، وأنا أيضًا أعرف ما تقوله!»، فسكت ولم يُضِف شيئًا آخر. في ذلك الوقت كان حجة الإسلام السيّد محمد خاتمي ممثلًا للإمام ورئيسًا لمؤسسة كيهان، وعمل بمقترحي بشكل جيد في صحيفة **كيهان** وأفرد صفحة تحت عنوان: «معبر الأفكار»، كانت تنشر مختلف وجهات النظر لسائر التيارات التي لم يكن لها نفوذ أو سلطة سياسية، لكن لم يمض وقتٌ حتى بدأت الصفحة تواجه معارضة، وأوقفت. بعد ذلك جاء السيّد محمد خاتمي ذات يوم إلى مكتبي، فسأله السيّد هادي هاشمي عن سبب توقف تلك الصفحة، فأجاب ممازحًا: «في النهاية نحن لدينا أرباب [كناية عن رؤساء]!».

الآن أحس بأن هذه المسألة كانت تستحق ضغطًا أكبر ومعالجة معارضة مراكز السلطة ومتابعتها بتدبر، وكانت (تستحق) أن أسعى أكثر حتى لا يُصبح الصوت الواحد في الحكم سنّة جارية.

حدث الخطأ نفسه في ما يتعلق بتعدد الأحزاب الرسمية المستقلة والقوية، ولم نُولِ أهمية لعواقب تلك السيئة، ومع أنني في خطاباتي العامة وأحاديثي الخاصة، أكدت مرارًا تعدّد الأحزاب وحرّيتها، لكن لو جرى قوننة تعدد الأحزاب الرسمية والشعبية والإمام لا يزال حيًّا، لما وقعت البلاد بعد ذلك تحت حكم تيار يحتكر السلطة.

8 - خطئي الآخر هو تأييدي اقتحام السفارة الأميركية [في عام 1979]. أيّدت ذلك الفعل وسط تلك الأجواء؛ فيما أعتقد اليوم أن ذلك العمل لم يكن ذا فائدة تُذكر لإيران، بل ألحق ضررًا كبيرًا وأوجد حساسية ونظرة سلبية عند الشعب الأميركي والشعوب الأخرى تجاه الجمهورية الإسلامية؛ وكم كان لذلك دورٌ مؤثرٌ في بدء الحرب بوساطة صدام كانتقام وردة فعل.

حتى بعد هذا الفعل، فإننا أضعنا فرصًا جيدة في تحرير الرهائن؛ ومنها أن المرحوم ياسر عرفات عرض الوساطة في هذه القضية وأعطى وعودًا للشعب الأميركي، لكننا رفضنا وساطته، ولو قُبلت لاعتبر ذلك انتصارًا وامتيازًا كبيرًا للفلسطينيين، خصوصًا لدى الرأي العام العالمي، خصوصًا لدى الشعب الأميركي.

9 - في الشهور الأولى لانتصار الثورة، حيث لم يكن قد شُخّص مرض الإمام بالقلب، وكان حاضرًا في قم، قلت له: «من الشائع في العالم أنه وبعد حدوث انقلاب أو ثورة، ترسل الحكومة المنتصرة هيئات إلى الدول المختلفة لإبداء حسن النيّات، خصوصًا إلى الدول القريبة والمجاورة، وتوضح لها سياستها وتقدّم تطمينات بأنها لا تنوي المساس بحدودها؛ ومن الجيد أن نقوم بمثل ذلك أيضًا لنقلل من التوتر والمخاوف». الآن أرى أنه كان يجب أن أتخلّى عن هذا المقترح، بل كان من الواجب أن أُتابع المسألة وأتحدّث مع قادة البلد، وكانت غالبيتهم من أصدقائي. لو تُرجم هذا المقترح عمليًا لكان ذا تأثير كبير في منع إثارة الكثير من المشكلات، خصوصًا في مجال السياسة الخارجية.

10 - كانت الأجواء المشتعلة والملتهبة في بداية الثورة سببًا ليُنفّذ المتشددون خططًا غير مدروسة وغير ناضجة بمُسمّيات ثورية، أو لتجري على الألسنة أحاديث متطرفة، وقعت أنا أيضًا تحت تأثيرها، قليلًا وكثيرًا في بعض المواقف. وكانت الأجواء المفتعلة والابتزاز السياسي في الفترات الحرجة منذ الستينيات[5] مؤثرة أيضًا في هذا المجال.

على هذا الصعيد، أشير إلى عدد من الأمثلة المرتبطة بشخصي:

أ- كان من الأخطاء التي وقعت في أوائل انتصار الثورة، إقامة مؤسسات وأجهزة موازية، جاء بعضها خلافًا للقانون. وإذا كان وجود بعض هذه الأجهزة مبررًا بسبب الظروف الخاصة في بداية الثورة، فإن استمرار نشاطها لم يكن، وبصورة قاطعة، مبررًا. ومن هذه المؤسسات المجلس الأعلى للثورة

(5) عقد الستينيات في التقويم الشمسي، يقابله عقد الثمانينيات في التقويم الميلادي. (المترجمة)

الثقافية الذي كانت قراراته أحيانًا تتداخل مع المجال التشريعي الذي هو من اختصاصات السلطة التشريعية. وعلى غرار ذلك، إن وجود بعض المسؤولين الثقافيين لتنسيق السياسات والبرامج الثقافية للدولة هو أمر مقنع؛ لكن أن يتدخل أفراد عدة معيّنون وغير مسؤولين، في موضوع تشريع القوانين، وأن تكون قراراتهم فوق قرارت المجلس، فأمر غير مقبول ومخالف للموازين الحقوقية.

كنتُ في بداية انتصار الثورة تحت تأثير هذه الظروف الخاصة، وكنتُ من المجموعة التي تدافع عن هذه المؤسسة وعن قراراتها؛ وهذا الدفاع، وهذا الموقف، من الأمور القابلة للنقد على صعيد المواقف اليوم. ومن الطريف أنه قبل فترة قصيرة عرض أحد المقربين مني جملة كنت قد قلتها وسُجّلت قبل أعوام في جلسة خاصة دفاعًا عن قرارات المجلس الأعلى للثورة الثقافية، وقدّمها إليّ من دون ذكر قائلها، وعندما قرأت الجملة ظننت أنه هو قائلها، فقلت منزعجًا: «ما هذا الكلام الذي كتبته؟!»، وأجاب من دون تردد: «هو أحاديثكم التي قلتموها قبل أعوام!».

ب- من الأخطاء الأخرى أيضًا لبعض المسؤولين منذ البداية، ضيق النظر واللعب بالخطوط وإقصاء القوى المخلصة والمتخصصة؛ وهي العملية التي استمرت، مع الأسف، وتعاظمت في الأعوام اللاحقة. ولو جرى العمل بمقترحات كثيرين من المتخصصين الغيورين والملتزمين، الذين كانت لهم سوابق مضيئة في الثورة، وكانوا أيضًا، مقارنة برجال الدين، أكثر اطّلاعًا في المسائل السياسية، لكانت أوضاعنا أفضل مما هي عليه اليوم؛ لكن ليس لم يُعمل بتوصياتهم فحسب، بل تعرّضوا للإهانة ورُفعت شعارات ضدّهم. كنتُ في ذلك الوقت، قلّ أو كثُر، في معرفة أخبار وأفكار هؤلاء الأصدقاء [ذوي الاتجاه التنويري والإصلاحي]، وبالتدرج وقعتُ في مجال سوء الظن، وافتعلت أجواء لدى الإمام تقول إن بيت فلان الفلاني [منتظري] صار مقصدًا لليبراليين، وأنه واقع تحت إملاءاتهم. وجاءت ردّة فعلي تجاه ذلك الفضاء المفتعل انفعالية، حتى أنني في أزمة فروردين في عام 1368ش [قضية العزل في عام

1986]، وتحت ضغوط نفسية وسياسية شديدة، كتبتُ رسالة إلى الإمام متبرّئًا منهم. أعتقد الآن أن الخطأ وقع منذ البداية، وكان من الواجب، بدلًا من هذه المواقف الانفعالية أن أقف بوضوح في مواجهة السياسة الاحتكارية لدى بعض المسؤولين، وكان يجب أن أُدافع عن وجهات نظر المتخصصين الغيورين والملتزمين بالمنطق والاستدلال.

ج- يُروى عن الإمام [الباقر] المعصوم (ع) أنه قال: «إن عليًا (ع) لم يكن ينسب أحدًا من أهل حربه إلى الشرك، ولا إلى النفاق، ولكن كان يقول: هم إخواننا بغوا علينا»[6]. فالإمام علي (ع) لم ينسب أيًا ممن يقاتلونه إلى الشرك والنفاق، بل صرّح بأنهم إخواننا الذين بغوا علينا»[7].

لم يُخاطب أمير المؤمنين (ع) الذي ندّعي أننا نسير على هديه، في أي وقت، معارضيه الذين كانوا مسلحين، وقاتلوه وأراقوا دماء الأبرياء، باعتبارهم كفارًا أو مرتدين، وكان جُلّ سعيه هو هدايتهم، ومن ذلك أنه تجاوز عن ثمانية آلاف مقاتل من أصل اثني عشر ألف مقاتل وصرفهم، كانوا قد أعلنوا الحرب عليه، ولاحقًا لم يتعرّض لأي منهم؛ في حين أننا وبدلًا من هداية المخالفين، كنا نجرّهم إلى مواقف الخصومة.

ولأن هؤلاء معارضون لنا، لا يجوز لنا أن نُطلق عليهم صفة «منافق». وفي الأساس، عندما يحمل فريق ما السلاح ويقاتل، فإنه لا يعود منافقًا بوجهين، بل يصبح محاربًا، وإطلاق صفة «منافق» عليهم لا معنى له، وهو الذي ما زال رائجًا. وعلى أي حال، اختاروا مسارًا خاطئًا، يؤمن به كثيرون من مؤيديهم؛ وكان لدينا المقدرة باتّباع أسلوب أخلاقي إسلامي يجذب كثيرين منهم. لكننا قابلناهم بشعارات تدعو إلى موتهم، ودعوناهم بالمنافقين، وجعلناهم أكثر جسارة، وسلبنا من أكثرهم إمكان التراجع والعودة. كنتُ وقبل الجميع هدفًا

---

(6) الحر العاملي، كتاب الجهاد، الباب 26 من أبواب «جهاد العدو وما يناسبه»، حديث ٢٥.

(7) نص الرواية: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ الْحِمْيَرِيُّ فِي قُرْبِ الإسناد، عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عَلِيًّا (ع) لَمْ يَكُنْ يَنْسُبُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ حَرْبِهِ إِلَى الشِّرْكِ وَلَا إِلَى النِّفَاقِ، وَلَكِنَّهُ كَانَ يَقُولُ هُمْ إِخْوَانُنَا، بَغَوْا عَلَيْنَا (وسائل الشيعة، ج 15، باب حكم قتال البغاة). (المراجع)

وضحية لأعمال منظمة مجاهدي خلق وسلوكها؛ لكن يظهر أن أسلوبنا أيضًا لم يكن صحيحًا.

في اللقاءات التي عقدت في أوائل أيام انتصار الثورة مع المسؤولين في الدولة، كنتُ أُنبّههم مرارًا إلى الحديث السابق، وكنت أقول لهم: «إن تعبير منافق والمقصود به مجاهدي خلق، إضافة إلى أنه لا يُطابق الواقع، فهو سبب لإثارتهم وابتعادهم عن الجمهورية الإسلامية وشعاراتها، لكن هذا التذكير ضرّني وكان مكلفًا بالنسبة إلي، واستمروا بالأسلوب السابق نفسه. وكنتُ أنا نفسي بعد اندلاع المواجهة المسلحة مع المنظمة، وتحت تأثير الأجواء السياسية، أستخدم هذا التعبير، وكان هذا خطأً.

د- بعد مهاجمة بيتي في عام 1368ش (1989م)، ردّد المهاجمون شعارات تصفني بأنني «ضد ولاية الفقيه!»، وفي درسي بعد الهجوم، ذكرت أنني كنتُ من واضعي أسس ولاية الفقيه، وألّفت كتابًا من أربعة مجلدات، هي حاصل أعوام من دروس فقه الخارج، في ما يتعلق بإثبات الأصول والقواعد الفقهية للحكومة الإسلامية وتثبيتها، وذكرتُ نقطة مفادها أن المرحوم آية الله بروجردي يعتبر أن الحكومة الإسلامية من ضروريات الإسلام، وضمن تذكيري بهذه النقاط، قلتُ حينذاك أيام بحثي: إنني سأسمل عين من يخالف ولاية الفقيه ...؛ ولم أكن أقصد بذلك ولاية الفقيه الحالية التي تعلو الشكوى منها، بل كنت أقصد الولاية التي مظهرها النبي الأكرم (ص) والإمام علي (ع)، وعرّضني هذا التعبير في الدفاع عن ولاية الفقيه حينذاك لنقد من الأصدقاء الذين قالوا لماذا استخدمت هذا التعبير؟

وفي الأشهر الأخيرة من الحرب [العراقية - الإيرانية] التي سيطر فيها اليأس على الجميع، وكانت أجواء جبهات الحرب هادئة ومن دون حماسة، وبعد ذلك أُسقِطَت الطائرة المدنية الإيرانية بصاروخ أميركي [في أجواء مياه الخليج في عام 1988] راح ضحيتها أكثر من ثلاثمئة إنسان بريء، برزت فكرة داخل الأوساط السياسية [الإيرانية] تقول: «لماذا نحارب القوات العراقية، وهي أداة أميركا، ولا نهاجم المصالح والقواعد الأميركية في المنطقة بمجموعات

المقاومة [الإيرانية]». وحينذاك، توصلت أنا إلى هذه القناعة أيضًا، وكتبت رسالة خاصة في هذا الشأن إلى المرحوم الإمام [الخميني].

أنا اليوم، وحيث انتهى مصير ولاية الفقيه حاليًا إلى ما يبعث على الأسف، أقبل بنقد الأصدقاء وأوبّخ نفسي وأقول: تعبير كهذا ليس صحيحًا في أي ظرف كان؛ وهذا التعبير في الحقيقة هو موقف انفعالي وردة فعل على شعار «ضد ولاية الفقيه» الذي قصدني.

11 - مأخذ آخر، هو ضعف العلاقة مع المرحوم الإمام؛ إذ كانت تتباعد لقاءاتي معه بصورة واضحة، وكانت تصل أحيانًا إلى شهور عدة؛ في الوقت الذي كانت مسائل الدولة كثيرة، وكانت لقاءات مسؤولي الدولة من مستويات عدة معي كثيرة من حيث الكم والكيف أيضًا، ووجدت مسائل ومشكلات كثيرة لم يكن ميسّرًا طرحها عمليًا على الإمام، وكانوا يريدون حلًا لها. وكذلك أئمة الجمعة وعلماء المدن خلال لقاءاتهم معي، كانوا يطرحون مشكلات تخص مناطقهم، وكانوا يطلبون العون، وكنتُ أُقدّم يد المساعدة ما أمكن وأبدي الرأي بشأنها، وإذا ما احتاج ذلك إلى توصية لمسؤولي الدولة كنت ألبي مطالبهم عمليًا.

من البدهي في وضع كهذا أنه كان يجب أن تكون العلاقة أكثر مع المرحوم الإمام؛ إذ إن الكثير من القرارات المصيرية كانت بيده، لكن كثرة المشاغل والتدريس والبحث والعمل العلمي اليومي لم يُعطني مجالًا لتواصل أكبر، ولم أكن أتصوّر أن هذه المسافة سيعقبُها ضرر بالغ. وفي ما بعد صار معلومًا تقريبًا أنه كان للوضع وجه آخر؛ لأن الكثير من التذكير للمسؤولين، الذي كان له بعد انتقادي، لم يعجبهم، بل أوجد حساسية لديهم، ما جعل بعضهم في لقاءاته مع الإمام يُلبس انتقاداتي لباسًا آخر. وشيئًا فشيئًا كنتُ أحس عندما كنتُ أُقابل الإمام وأطرح معه موضوعات اعتدت تسجيلها على الورق، بأنهم أوجدوا لديه تصوّرًا ما، حيث لم يكن يأخذ ما أطرحه على محمل الجد. في النهاية صرت متأكدًا من أن الأيادي كانت ناشطة لتشوّش ذهنه بشأني؛ إلى درجة كان يقول معها الشيخ هاشمي رفسنجاني للسيد هادي هاشمي: «الإمام يقول إن ما يقوله الشيخ منتظري هو نفسه ما تقوله إذاعة بغداد».

بعد ذلك قال رفسنجاني: «إنني أتوقع أن يأتي يوم يُصدر فيه الإمام أمرًا بألا يُبثّ كلام الشيخ منتظري في الإذاعة والتلفزيون». ثم طلب الشيخ رفسنجاني من السيّد هادي أن يُنسّق معه قبل إرسال خطاباتي إلى وسائل الإعلام، وأن تنشر الأجزاء التي يراها هو تصلح للنشر. ونقل السيّد هادي مقترحه إلي، حيث رفضته بشدة.

الآن، أعتقد أن أحد العوامل الرئيسة التي مكّنت بعض الأفراد من تشويه أحاديثي المنتقدة في ذهن الإمام وجعله حساسًا نحوها، على الرغم من ترحيب الناس بتلك الأحاديث، هو هذا التباعد الزمني في لقاءاتي معه؛ ومهّد هذا التباعد الطريق لمبتغي الفتنة. ولو أن لقاءاتي معه كانت متقاربة زمنيًا، لكانت علاقتي به ومعرفتي السابقة به كفيلة بإجهاض تآمرهم. وحتى بعد حوادث فروردين 1368ش [قضية العزل 1986]، فإنني أعطيت احتمالًا قويًا بأنني إذا ما قابلت الإمام وجهًا لوجه، وأوضحت له المسائل، لكانت الشبهات قد أُزيلت من ذهنه؛ لذا طرحت هذا الموضوع عن طريق الشيخ دري نجف آبادي وكان حينذاك مديرًا مسؤولًا لمكتبي؛ الذي لم يلبث أن قال إن السيّد أحمد الخميني معارضٌ لهذا الأمر[8].

---

(8) يعتقد آية الله منتظري والقريبون منه أن الإمام الخميني لم يكتب الرسالة الشهيرة التي عزله فيها، وشككت شخصيات أخرى من تيار «حركة الحرية»، مثل الراحل إبراهيم يزدي أول وزير خارجية لإيران بعد الثورة، في صحة رسالة الإمام الخميني إلى محتشمي بور بشأن حركة الحرية [وضرورة حظرها]، وقاده ذلك إلى المحكمة وهو في الخامسة والسبعين من عمره، وقامت المحكمة بمطابقة الخط الذي كتبت به الرسالة مع خط الإمام الخميني، وقالت بالتطابق، وحكم يزدي بالسجن والجلد بتهمة الإهانة ونشر الأكاذيب وأوقف الحكم بعد تنازل مؤسسة نشر وتنظيم آثار الإمام الخميني عن القضية.

يشكك سياسيون آخرون، في مقدمهم النائب علي مطهري، ابن آية الله مرتضى مطهري، بالرسالة، خصوصًا في ما يتعلق بموقف الإمام الخميني من حركة الحرية، وعزل آية الله منتظري أيضًا، وعبّر عن شكوكه بشكل واضح في 5 شباط/ فبراير 2019 في مقابلة تلفزيونية مع برنامج «رو در رو» (وجهًا لوجه)، ومع الردود على تصريحاته، عاد في 13 شباط/ فبراير 2019 ليكتب على صفحته على إنستغرام: وأضيف الآن، أن شكي بخصوص الرسالة المتعلقة بحركة الحرية يأتي من باب أنه من المستبعد أن يحظر الإمام (رحمه الله) جماعة سياسية ذات توجه إسلامي وتاريخ نضالي طويل، ولم تنفذ عملًا مسلّحًا أوتنتهك الدستور من حقوقها، وأن يدوس بنود الدستور تحت قدمه بسهولة. أما شكي [والكلام =

12 - نقد آخر هو أنني رضختُ أمام إصرار بعض الأصدقاء على إقرار قانون تحت مسمّى «مادة واحدة» تتعلق بمنصبي كنائب للقائد، بوساطة مجلس الخبراء، ولم أمنع إقرارها. وبالتأكيد، عندما علمت بهذا المقترح من خلال آية الله طاهري أصفهاني والمرحوم آية الله الحاج الشيخ عباس أيزدي، أبلغت مجلس الخبراء معارضتي ذلك، وخاطبت بشأنها آية الله مشكيني برسالة؛ لكنني أُدرك اليوم أنه كان يجب على معارضتي أن تكون أكثر جدية، وحتى أن أعلن معارضتي هذه المادة من خلال وسائل الإعلام، وأن أقف في مواجهتها.

13 - إشكال آخر يتعلق بي وهو أحيانًا عندما كنتُ أُقدّم مقترحات جيدة يرحّب بها، لكن في مرحلة التنفيذ، لم أقم بالرقابة المناسبة عليها، وجاء الناتج خلافًا لِما كان مقصودًا. فالمقترح المتعلق بالبند «ج»[9] كان يتم إجراؤه بإصرار مني ومن آية الله بهشتي وآية الله مشكيني، ومن الأمثلة التي لا يمكن التفصيل بشأنها في هذا المجال الجدلي: تعيين ممثل في الجامعات واتحادات المعلمين والطلاب الإسلامية، ومقترح تشكيل مجلس إدارة حوزة قم الدينية، وتأسيس جامعة الإمام الصادق (ع) في طهران وتأسيس المركز العالمي للعلوم الإسلامية في المدرسة الحجتية. أذكر أن هذا الإشكال نبّه له الشيخ [أحمد] جنتي ذات

= للنائب علي مطهري] في ما يتعلق بالرسالة رقم 6/ 1/ 68 (26 آذار/ مارس 1989) حول آية الله منتظري، فهو أنه **أولًا** في تلك الفترة كان الإمام مريضًا. **وثانيًا**، لم تكن هناك حاجة لمثل هذه الرسالة، لأن آية الله منتظري كان جاهزًا ومستعدًا للاستقالة في أي لحظة. **وثالثًا**، إن نبرة الرسالة لا تتسق مع سيرة الإمام (رحمه الله) وشخصيته. بالطبع، من ناحية أخرى، فإنني أثق بمسؤولي مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني بنشر أعماله ونشرها، وبالتالي فإن المسألة ما زالت غير محسومةٍ بالنسبة إلي».

استدعى التشكيك أن تقوم مؤسسة نشر آثار الإمام الخميني بتوثيق شهادات من حملوا رسائل الإمام الخميني إلى آية الله منتظري وهم: آية الله علي خامنئي وآية الله مشكيني وآية الله هاشمي رفسنجاني. (المترجمة)، ينظر: «انتشار اسنادى از اصالت نامه امام درباره آيت‌الله منتظرى ونهضت آزادى براى اولين بار» (نشر وثائق عن أصالة رسالة الإمام الأصلي حول آية الله منتظري وحركة الحريةأول مرة)، **تسنيم نيوز**، 30 بهمن 1397 ش، شوهد في 21/ 10/ 2019، في: https://bit.ly/2RWaFNR (المترجمة)

(9) يقوم هذا المقترح على خطة لإصلاح الأراضي الزراعية وتوزيعها وتمكين الناس من الاستفادة منها بشكل جماعي، وتحت إشراف الدولة. ينظر: حسين علي منتظري، **خاطرات آيت الله حسين على منتظرى (مذكرات آية الله حسين علي منتظري)** (لوس أنجلوس: شركت كتاب، 2001)، ص 300، شوهد في 3/ 12/ 2019، في: https://bit.ly/2RYi0Na

يوم، وأصرّ على أن أقوم بتعيين هيئة للمتابعة العملية والرقابة على المشروعات والمقترحات الجديدة التي ستُحدث تغييرًا، لكنني في تلك الظروف لم أشعر بلزوم ذلك.

14 – خطأ آخر من أخطائي هو الغفلة عن بعض الأفراد من ذوي الوجهين ووضع ثقتي فيهم، وكما قلتُ، يتّضح لاحقًا أن عددًا منهم ممن كان له دور مهم في التعامل الحاد والعاري من المنطق والشرع، كان يُظهر أمامي كوجه خيِّر، والأكثر من ذلك أن بعضهم استطاع كسب ثقتي وجعلني أعهد إليه مهمات، أو أوافق على توليه مسؤوليات. وأيضًا، فإن الثقة الزائدة عن الحد في بعض الأفراد، بناء على سوابقهم الجدية، جعلتني أُقدّمهم إلى الإمام [الخميني] لتولّي مسؤوليات، يبدو أنها كانت أكبر من قدراتهم، وكان الإمام يصدر قراراته بتعينهم في تلك المسؤوليات بناء على ترشيحي واقتراحي، وهيّأ هذا الأمر بصورة كبرى الأرضية لهم ليتولوا مناصب أكثر أهمية في الأعوام اللاحقة.

في ما يتعلق بهذا الموضوع، أكتفي بهذا الإجمال وأصرف النظر عن الشرح.

أما في ما يتعلق بالقسم الثاني من السؤال

أرى أن من الواجب التوضيح، لم أكن قط طالب مقام ومنصب اجتماعي، وكان المهم بالنسبة إليّ، على الدوام، هو العمل بوظيفتي الشرعية والإنسانية. في أواخر حياة المرحوم الإمام، حيث صار مرضه معروفًا، وأثارت انتقاداتي حساسيته، هناك من أرسل إليّ، يقول: تراجع واصبر إلى أن تصير السلطة بيدك، وعندئذ يمكنك بسرعة وبشكل قاطع أن تجعل أهدافك عملية؛ لكنني لم أقتنع بهذا الأسلوب، بأي وجه. ففي ذلك الوقت، وفي مواجهة تضييع حقوق الناس، وعلى الرغم من معارضتي ومعارضة أمثالي، فإنه لحق بهؤلاء الناس الظلم وسُلبت حقوقهم باسم الإسلام والثورة، فماذا لدي من جواب أمام الله؟ كنت أعرف جيدًا أن بعض المسائل كان يُقدّم إلى الإمام بصورة مقلوبة، وكنتُ على اطّلاع بمقدار البلاء الذي حلّ بالمعارضين في السجون؛ ولم أكن قادرًا على السكوت مطلقًا، ومطمئن القلب، لأنني في المستقبل سأمسك بزمام السلطة وأعمل بما أراه.

اليوم أيضًا لا أعطي أي أهمية للوصول إلى المنصب والمكانة؛ ولستُ طالب منصب القائد، ولا أسعى لتوسيع مجال مرجعيتي. لكن وحتى لا أترك السؤال المطروح بلا جواب، أشير إلى نقاط، ليأخذها أشخاص في الحسبان، وتحضر لهم الأرضية اللازمة لخدمة الناس:

1 - في ما يتعلق بالهيكلية السياسية للبلد، من الضروري الانتباه إلى نقطة أساسية، هي ضرورة إرساء تناسب وتوازن بين السلطات والمسؤوليات في الأحوال كلها. وبالميزان نفسه الذي أُعطِيت فيه السلطة لشخص أو مؤسسة، يجب أن تتم محاسبتهم أمام الناس وممثليهم. وفي نظام الحكومة الدينية، لا معنى لمنصب [حتى منصب الولي الفقيه] لا يكون عُرضة للمحاسبة، ويجب ضمان وجودها.

إضافة إلى هذا، وبالنظر إلى تعقيد أمر الحكم والحاجة إلى التخصصات المختلفة فيه، فإن جعل السلطات كلها بيد شخص واحد [الولي الفقيه]، حتى وإن كان مستوفيًا الشروط ومقبولًا من الناس، لا يعتبر أمرًا عقلانيًا. اليوم يظهر أن طرائق الحل تكون بالفصل بين السلطات [الثلاث] في النظام الديني، يعني في مجالات الإفتاء والإجراء والقضاء، وأن تسند مسؤولية كل سلطة إلى أشخاص لديهم اختصاص في المجال واطّلاع أكبر عليه. ومن اللازم أن توكل هذه المسؤولية من الناس، وأن تكون فترة محدودة ومحددة، وأن تُضمن الرقابة على موظفي السلطة، رقابة عامة من الناس، ورقابة خاصة من ممثليهم، وليس من الضروري أن يكون المتصدي للسلطة التنفيذية فقيهًا، أو رجل دين، ويجب أن يُعطى الصلاحيات كلها التي يقتضيها المنصب، وفي المقابل يجب أن يكون مسؤولًا أمام الناس، وأن يتم إعمال الرقابة العامة والرقابة الخاصة عليه. في نظام الحكومة الإسلامية، وإن أُعطي الاهتمام لشروط الحكام ووظائفهم، إلّا أنه لم يوضع شكل خاص من الحكم، وأوكل هذا الأمر إلى عقلاء كل زمان حتى يتمكّنوا من انتخاب نموذج حكومة مناسب لهم يراعي مقتضيات العصر وحاجاته[10].

---

(10) للمزيد حول آراء الشيخ منتظري في هذا المجال، يُنظر: حسين علي منتظري، ترجمة وتحقيق صادق العبادي، نظام الحكم الديني وحقوق الإنسان، طهران: انتشارات سرايى، 2015.

بصفتي شخصًا يرافقه حِمل تجربة أعوام طويلة، فإن وصيتي التي أقصد منها الخير، إلى أولئك الذين ستتوافر لهم فرصة إصلاح النظام السياسي، أن يراعوا في هيكلية نظام الحكومة المقبل الجوانب الثقافية والاجتماعية والسياسية والمذهبية كلها، وأن يحذروا شحن الأجواء أو «صنع» الشخصيات المحورية. لا يمكن تجاهل دور الدين والمذهب في بلدنا وبُنيَتنا السياسية، ولا يكون أيضًا بالشكل الذي نشر وجاء بنتائج عكسية. وتُظهر خلفية البلد التاريخية هذا الواقع المرير، الناس وحتى النخبة، فإنها وفي ظروف خاصة، ابتُليت بالإفراط أو التفريط؛ والخشية من أن تُبتلى نخبة المستقبل في دورة الباطل من هذا الإفراط والتفريط، وأن تُكرّر أخطاء من سبقوا.

2 - عُدّ في النظام السياسي والحكم الإسلامي حق تقرير المصير من الحقوق الأساسية لجميع الناس، ولا يمكن أي فرد أو جماعة أن تفرض نفسها قيّمًا على الناس، أو أن تسلب منهم حق الاختيار. في نظام كهذا، فإن حرية الأحزاب المستقلة ووسائل الإعلام العامة أيضًا، الإذاعة والتلفزيون والصحف و... يجب أن تكون مُصانة، ولا يحق لأحد بأي ذريعة كانت أن يُصادرها لمصلحته الشخصية أو لمصلحة جماعته وتياره.

3 - في المجال الثقافي، يجب على الحكومة ألّا تستخدم الإجبار والإكراه، ولا يحق لها التدخّل في الأمور الشخصية التي لا تمس المجتمع. وتحتاج الشؤون الثقافية إلى أدوات مناسبة، ويجب أن تُنفّذ برامجها على المدى الطويل بدقة وكياسة. ولا ينفصل مجال الفكر عن هذه المقولة. وإعمال الفكر والتفكير من وجهة نظر العقل والشرع لا يستحق المواخذة والمعاقبة؛ وإظهار ذلك وإبرازه حق من حقوق الإنسان الأساسية. ويُرد على الفكر والرأي اللذين يعتبران منحرفين بالمنطق والاستدلال القوي والمُحكَم، لا بالمحاصرة والمصادمة والمعاقبة. وتدل آيات القرآن الكريم المتعددة وسير رسول الله (ص) والأئمة المعصومين (ع) كلها على رفض أساليب القهر في مجال الفكر والثقافة؛ وهو ما لا يمكن تفصيله في هذا المختصر.

4 - في المجال الاقتصادي، من اللازم الأخذ في الحسبان آراء

المتخصصين الاقتصاديين ووجهات نظرهم، ويجب السعي للوصول إلى المعايير الدولية وتشجيع الانفتاح والتعامل الاقتصادي مع الدول الأخرى والمنظمات التجارية الدولية والإقليمية بشكل مبرمج، يضمن ألا يتخلف البلد عن القافلة العالمية. ويجب إعطاء امتيازات للقطاع الاقتصادي والاهتمام بالقطاع الزراعي وإمكانات الدولة على هذا الصعيد. ويجب ألا تُنسى طبقة محدودي الدخل، وعلى الحكومة أن تؤمن الرفاه النسبي للمواطنين بوصفه حقًا من حقوقهم الأساسية. وعلى الحكومة ومن خلال التخطيط الصحيح أن تخطو نحو إقرار العدالة وتأمين حوائج الناس الأساسية، لا أن تكون سببًا في اتساع رقعة الفقر والفجوة الشديدة بين الطبقات الاجتماعية من جهة ومشجعًا على إنفاق الطبقات المرفّهة من جهة أخرى.

5 - في مجال السياسة الخارجية، يجب، ضمن الاهتمام بالاستقلال ورفعة البلد، اجتناب أي فعل أو قول غير عقلاني من شأنه أن يوتر الأجواء [مع الدول الأخرى]، ويجب الابتعاد من المشاعر اللحظية والشعارات غير المجدية والادّعاءات التي هي في الغالب للاستهلاك الداخلي، أو تستخدم لتصفية الحسابات بين التيارات السياسية، وقبل ذلك كله الاهتمام بالمصالح العامة في إطار من الضوابط الإنسانية والشرعية. اليوم، وبالنظر إلى انتشار العلاقات والاتصالات اليومية بين الدول، لا تستطيع أي دولة أن تضرب سورًا حول نفسها، فلا تقيم اتصالًا مع الدول الأخرى، ومن دون هذه العلاقة مع الدول الأخرى لا يمكنها أن تستمر في الوجود.

6 - إن الحكومة التي تستطيع أن تخطو نحو العُلى والنمو هي تلك التي تستفيد من وجهات نظر المتخصصين وأهل الخبرة في كل تخصص. وكان من أخطائنا الكبرى بعد انتصار الثورة عدم الاهتمام بهذا الأمر. نحن لم نُقصّر على صعيد إسناد العمل والمسؤوليات إلى المتخصصين فحسب، بل تجاهلنا أيضًا رؤيتهم الغيور، وهناك أفراد كثر ظنوا أنفسهم عقلًا كليًا، وعلى الرغم من أنهم لم يمتلكوا الاطلاع الكافي، فإنهم أدلوا بدلوهم في كل مجال، وأبدوا رأيهم وأعملوه.

كما بيّنتُ سابقًا، يجب علينا ألا نغفل عن هذه الحقيقة، أن الفقيه بما هو فقيه مكلف استنباط أحكام الشرع ومصادرها، وهو من أهل النظر وصاحب رأي؛ وإذا اقتصر تخصص الفقيه على الفقه، فإنه في نظر العقل والشرع غير مُجاز مطلقًا باتخاذ القرار في المسائل السياسية والاقتصادية والدولية المعقدة. ويقول حكم الشرع والعقل وسير عقلاء العالم، يجب إرجاع كل أمر تخصصي إلى أهل التخصص.

7 - إن صدق مسؤولي الحكومة الإسلامية مع الناس من الأمور المهمة التي قليلًا ما اهتُمّ بها. ويجب ألّا يتصرف المسؤولون وكأنهم أصحاب البلد وأن الناس بلا حرمة؛ وباستثناء ظروف خاصة وموضوعات معينة وزمان محدود، لا يجوز جعل أمور الدولة سرًا لا يعلمه الشعب؛ ويجب عدم تقديم معلومات إليهم تخالف الواقع، أو إعطاء وعود غير واقعية. إن هذا الأمر، كما نشهده اليوم، يوجب النظرة السلبية ويسلب ثقة العامة من النظام، ويجعل بضاعة الإشاعة رائجة، وفي النهاية يضيع الدعم الشعبي من يد الحكومة.

8 - على الحكومة أن تجتنب الإسراف في الإنفاق من بيت المال، وأن تبتعد عن الاستغلال الاقتصادي؛ وأن تُقدّم العمل الجدي بدلًا من الرياء وإطلاق الشعارات في هذا المجال. وعلى المسؤولين ووجهاء المجتمع أن يبتعدوا عن التشريفات المكلفة وغير المُجدية، وأن يكونوا صادقين مع الناس.

جاء في الكلمات القصار من كتاب **نهج البلاغة** (37) أن أمير المؤمنين الإمام علي (ع)، بعد أن هرع دهَاقين الأنبار إلى مقابلته (بمزيد من التعظيم والتكريم) سألهم: «ما هذا الذي صنعتموه؟ فقالوا: 'هذا رسم نصنعه للملوك والأمراء'»، فأنكر عليهم ذلك، وقال لهم: «والله ما ينتفع بهذا أُمراؤكم، وإنّكم لتشقّون به على أنفسكم، وتشقّون به على آخرتكم. وما أخسر المشقّة وراءها العقاب، وما أربح الدّعة معها الأمان من النّار». وللأسف، فإننا اليوم، وخلافًا لهذا القول الذي يعود إلى 1400 عام، نهرع كهؤلاء (الدّهاقين) و... وتحت عنوان الإعلام والإخبار، يجري عرضه والدفاع عنه.

يجب أيضًا ألا يكون مستوى معيشة المسؤولين أعلى من عموم الناس،

ويجب ألا يماشوا الكماليات وحياة الأشراف. نقرأ في الخطبة 209 من **نهج البلاغة**: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَرَضَ عَلَى أَئِمَّةِ الْعَدْلِ أَنْ يُقَدِّرُوا أَنْفُسَهُمْ بِضَعَفَةِ النَّاسِ كَيْلَا يَتَبَيَّغَ بِالْفَقِيرِ فَقْرُه»[11].

عندما شارك عثمان بن حنيف (رضي الله عنه)، الصديق والوالي المُنصَّب من أمير المؤمنين علي (ع)، في مجلس لم يُسمح للفقراء بالدخول إليه، عاتبه (أمير المؤمنين) عتابًا شديدًا وأرسل إليه رسالة يقول له فيها: «... 'أَلاَ وَإِنَّ إِمَامَكُمْ قَدِ اكْتَفَى مِنْ دُنْيَاهُ بِطِمْرَيْهِ، وَمِنْ طُعْمِهِ بِقُرْصَيْهِ. أَلاَ وَإِنَّكُمْ لاَ تَقْدِرُونَ عَلَى ذلِكَ، وَلكِنْ أَعِينُونِي بِوَرَعٍ وَاجْتِهَادٍ، وَعِفَّةٍ وَسَدَادٍ ... وَلَوْ شِئْتُ لاَهْتَدَيْتُ الطَّرِيقَ، إِلَى مُصَفَّى هذَا الْعَسَلِ، وَلُبَابِ هذَا الْقَمْحِ، وَنَسَائِجِ هذَا الْقَزِّ، وَلكِنْ هَيْهَاتَ أَنْ يَغْلِبَنِي هَوَايَ، وَيَقُودَنِي جَشَعِي إِلَى تَخَيُّرِ الاَطْعِمَةِ. وَلَعَلَّ بِالْحِجَازِ أَوِ بِالْيَمَامَةِ مَنْ لاَ طَمَعَ لَهُ فِي الْقُرْصِ، وَلاَ عَهْدَ لَهُ بِالشِّبَعِ. أو أَبِيتَ مِبْطَانًا وَحَوْلِي بُطُونٌ غَرْثَى وَأَكْبَادٌ حَرَّى ... أَأَقْنَعُ مِنْ نَفْسِي بِأَنْ يُقَالَ: أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ، وَلاَ أُشَارِكُهُمْ فِي مَكَارِهِ الدَّهْرِ ...'»[12]. هذا مع أن عثمان بن حنيف لم يسرق بيت المال، ولا أساء التصرف بأمواله، بل لأنه اشترك في محفل تحضره الطبقة المرفهة والثرية فحسب.

9 - أخيرًا، الحكومة مسؤولة عن مراعاة حقوق الجميع، ومن جملتهم المعارضون، ويجب عليها أن تعاملهم بالعفو والمداراة. ولم يكن الناس في أي وقت من الأوقات على مستوى واحد في ما يتعلق بالإيمان والالتزام بالشريعة

---

(11) «يَتَبَيَّغَ بِالْفَقِيرِ فَقْرُه»: يغلبه، وقوله (أن يُقدّروا أنفسهم بضعفة الناس)، أي يشتبهوا ويمثلوا. وتبيغ الدم بصاحبه وتبوغ به، أي هاج به. وفي الحديث (عليكم بالحجامة لا يتبيغ بأحدكم الدم فيقتله) وقيل أصل (يتبيغ) يتبغى فقلب جذب وجبذ، أي يجب على الإمام العادل أن يشبه نفسه في لباسه وطعامه بضعفة الناس - جمع ضعيف - لكيلا يهلك الفقراء من الناس فإنهم إذا رأوا إمامهم بتلك الهيئة وبذلك المطعم، كان أدعى لهم إلى سلوان لذّات الدنيا والصبر عن شهوات النفوس، ينظر: عز الدين عبد الحميد بن هبة الله بن أبي الحديد، **شرح نهج البلاغة**، تحقيق محمد إبراهيم (بغداد: دار الكتاب العربي؛ بيروت: دار الأميرة للطباعة والنشر والتوزيع، 2007)،، ج 11، ص 34. (المترجمة)

(12) صبحي الصالح، **نهج البلاغة**، الرسالة 45؛ ينظر أيضًا: حامد العبد الله وعبد الله سهر، «العدالة السياسية عند الإمام علي بن أبي طالب (ع)»، **آفاق الحضارة الإسلامية، العدد 9** (صفر 1423)، ص 49-116. (المترجمة)

والموازين الإسلامية، ويجب عدم التعرّض لحقوقهم من هذا الباب. إن حقوق الأفراد منفصلة عن درجات الإيمان. نقرأ في القرآن الكريم، مخاطبًا تعالى الرسول الأكرم (ص): ﴿وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَىٰ خَائِنَةٍ مِّنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاصْفَحْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ (المائدة: 13).

نُقل عن الإمام علي أمير المؤمنين (ع) أنه قال: «جمال السياسة العدل في الإمرةِ والعفو مع القُدرةِ»[13]. وتمتلئ آيات القرآن الكريم وسيرة حكم الرسول الأكرم (ص) و[الإمام علي] أمير المؤمنين (ع) بالرفق والمداراة والعفو والرحمة بالناس، خصوصًا مع المعارضين السياسيين ومعارضي العقيدة؛ وهو ما لا يتّسع هذا المجال لتفصيله.

في النهاية، ورد في هذا النص أسماء أشخاص، فذلك جاء بقصد الرواية والحكاية، لا بقصد الشكوى، لأنه ليس عندي شكوى على أحد، وأعتبر أن الصفح خير من الانتقام والشكوى. وأقدم بعض الناس على أفعال بمقتضى الموقع الذي شغلوه أو التحليل الذي كانوا قد وصلوا إليه، ولا يلزم ذلك القول إن جميعهم أو دائمًا، جاءت أفعالهم بسوء نيّة، كما أنه كان لدي أخطائي التي أشرت إليها في هذا النص. إنني أطلب المغفرة لنفسي ولهؤلاء الذين ألحقوا ظلمًا بي وبعائلتي وأصدقائي بأي نحو كان؛ وحيث إنه أمر مرّ بالنسبة إلينا، آمل بأن يكون ما جرى درسًا وعبرة للمقبلين. وإذا ما وُجد شخص أغضبته هذه الروايات، أو ظنّ أن له حقًا أضعناه، فإنني أطلب منه الصفح وحق الرد محفوظ له. ندعو الله أن يوفقنا لنكون مصداقًا لقوله ﴿وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ﴾ (المائدة: 54)»، وأن نُصغي أكثر فأكثر إلى نداء النفس اللوامة المأمورة من الله بمراقبتنا.

---

(13) عبد الواحد التميمي الآمدي، **غرر الحكم ودرر الكلم**، ط 2 (قم: دار الكتاب الإسلامي، 1410هـ)، الجزء 1، الحديث 4792، ص 341.

أسأل الله تعالى سعة في الصدر للحكّام والتوفيق في التعلّم والعمل بالواجبات الإلهية والإنسانية للجميع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

12 آذر 1385ش، الموافق 11 ذي القعدة 1427هـ (3 كانون الأول/ ديسمبر 2006م) (الميلاد المبارك للإمام الرضا (ع)).

قم المقدسة، حسين علي منتظري

(تمت المراجعة والتدقيق في الأول من شهر اسفند 1387ش، الموافق 23 صفر 1430هـ (19 شباط/ فبراير 2009م)).

المراجع

1 - العربية

الآمدي، عبد الواحد التميمي. **غرر الحكم ودرر الكلم**. ط 2. قم: دار الكتاب الإسلامي، 1410هـ.

الآملي، محمد تقي. **غرر الفرائد في فن الحكمة وشرحها (شرح المنظومة) للفيلسوف الإسلامي الكبير الحاج ملا هادي السبزواري**. مشهد: دار المرتضى، [د. ت.].

ابن أبي الحديد، عز الدين عبد الحميد بن هبة الله. **شرح نهج البلاغة**. تحقيق محمد إبراهيم. بغداد: دار الكتاب العربي؛ بيروت: دار الأميرة للطباعة والنشر والتوزيع، 2007.

جوادي آملي، عبد الله. **ولاية الفقيه ولاية الفقاهة والعدالة**. ترجمة عرفان محمود. بيروت: الدار الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، 2002.

الحر العاملي، محمد بن الحسن. **تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة**. ط 2. قم: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، 1414 هـ.

حمية، خنجر. **العرفان الشيعي**. بيروت: دار الهادي، 2004.

الخميني، روح الله. **أنوار الهداية في التعليقة على الكفاية**. ط 3. تهران: مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني، 1427هـ.

______. **صحيفة الإمام: تراث الإمام الخميني (قدّس سرّه) (خطابات، نداءات، مقابلات، أحكام، وكالات شرعية، رسائل شخصية)**. ترجمة منير مسعودي. 22 مج. طهران: مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني، 2009.

رزق، خليل. **العرفان الشيعي: أبحاث السيّد كمال الحيدري**. بيروت: دار الهادي، 2008.

الشراع. (3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1986).

الشيخ الصدوق، أبو جعفر محمد بن علي بن باباويه القمني. **عيون أخبار الرضا**. بيروت: مطابع مؤسسة الأعلمي، 1984.

______. **من لا يحضره الفقيه**. قم: من منشورات جماعة مدرسي حوزة قم الدينية، [د. ت.].

الشيخ المفيد، محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي. **الاختصاص**. ط 1. تصحيح وتعليق علي أكبر الغفّاري. ط 2. قم: منشورات جمعية المدرّسين في الحوزة العلميّة، نشر وتصوير المؤتمر العالميّ لألفيّة الشيخ المفيد، 1413 هـ.

الشيرازي، صدر الدين. **الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة**. ط 4. بيروت: دار إحياء الكتاب العربي، 1990.

الصمادي، فاطمة. **التيارات السياسية في إيران: صراع الساسة ورجال الدين**. ط 2 مزيدة ومنقحة. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019.

الطهراني، السيّد محمد حسين الحسيني. **رسالة لبّ اللباب في سير وسلوك أولي الألباب**. ترجمة عباس نور الدين. بيروت: دار المحجة البيضاء، 1412هـ.

عاشور، السيّد علي. **الولاية التكوينية لآل محمد (ع)**. [د. م.]: مؤسسة تحقيقات ونشر معارف أهل البيت، [د. ت.].

العبد الله، حامد وعبد الله سهر. «العدالة السياسية عند الإمام علي بن أبي طالب (ع)». مجلة **آفاق الحضارة الإسلامية**. العدد 9 (صفر 1423).

علي بن أبي طالب. **نهج البلاغة**. شرح الشيخ محمد عبده. بيروت دار المعرفة، [د. ت.].

القشيري، الإمام أبو القاسم. **الرسالة القشيرية**. القاهرة: مطابع مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، 1989.

كجك، مروان. **تخريج أحاديث مجموعة فتاوى ابن تيمية**. بيروت: دار ابن حزم، 1998.

مجلة الأسبوع العربي. (17 تشرين الثاني/ نوفمبر 1986).

مجلة المجتمع (الكويت). (تشرين الثاني/ نوفمبر 1986).

المجلسي، محمد باقر. **بحار الأنوار لدرر أخبار الأئمة الأطهار**. 110 مجلدات. بيروت: دار احياء التراث العربي، 1983.

منتظري، حسين علي. **دراسات في ولاية الفقيه وفقه الدولة الإسلامية**. قم: المركز العالمي للدراسات الإسلامية، 1408هـ.

نجف آبادي، نعمت الله صالحي. **الشهيد الخالد الحسين بن علي عليه السلام**. ترجمة وتقديم سعد رستم. بيروت: الانتشار العربي، 2013.

الهجويري، أبو الحسن علي بن عثمان. **كشف المحجوب**. دراسة ترجمة وتعليق إسعاد قنديل. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2007.

2 - الفارسية

اسفندياري، محمد. **پیک آفتاب: پژوهشی در کارنامه زندگی وفکری آیت الله سید محمود طالقانی (رسول الشمس: بحث في السيرة الحياتية والفكرية لآية الله السيّد محمود طالقاني)**. تهران: صحيفة خرد، 1383ش.

أيزدي، مصطفى. **فقيه عاليقدر (الفقيه العالي القدر)**. تهران: سروش، 1366ش.

باقي، عماد الدين. **«واقعيت ها وقضاوت ها» مصاحبه اى است با آيت الله حسين على منتظرى (الوقائع والأحكام حوار مع أية الله حسين علي منتظري)**. قم: مكتب آية الله منتظري، 1377ش.

الخميني، روح الله. **صحيفه امام: مجموعه آثار امام خمينى (س) بيانات، پيام ها، مصاحبه ها، احكام، اجازات شرعى ونامه ها (صحيفة الإمام: البيانات، الرسائل، المقابلات، الأحكام، الفتاوى الشرعية والمخاطبات)**. تهران: مؤسسة تنظيم ونشر آثار امام خمينى، 1378ش.

رحماني، قدرت الله. **پى پرده باهاشمى رفسنجانى (بصراحة مع هاشمي رفسنجاني)**. تهران: انتشارات كيهان، 1382ش.

رفسنجاني، علي أكبر هاشمي. **انقلاب وپيروزى (الثورة والانتصار)**. ط 2. تهران: دفتر نشر معارف انقلاب، 1383ش.

______. **پس از بحران (بعد الأزمة)**. تهران: معارف انقلاب اسلامى، 1386ش.

______. **دوران مبارزه (مرحلة النضال)**. تهران: دفتر نشر معارف انقلاب، 1376ش.

______. **عبور از بحران (العبور من الأزمة)**. ط 3. تهران: دفتر نشر معارف انقلاب إسلامي، 1378ش.

رفيع بور، فرامرز. **توسعه تضاد (التنمية والتضاد)**. تهران: انتشارات دانشگاه شهيد بهشتى، 1376ش.

ري شهري، محمد محمدي. **خاطرات سياسي (المذكرات السياسية)**. ط 3. تهران: مؤسسه مطالعات وپژوهشهاى سياسى، 1369ش.

______. **خاطرها (المذكرات)**. تهران: مركز اسناد انقلاب اسلامى (مركز وثائق الثورة)، 1383 و1384ش.

______. **سنجه انصاف (معيار الإنصاف)**. ط 7. قم: انتشارات دار الحديث، 1390ش.

زاده، جواد علي رضا، حجة الإسلام محسن صالح. **جامعه مدرسين حوزه علميه قم از آغاز تاكنون (جمعية مدرسي حوزه قم العلمية من البداية إلى اليوم)**. تهران: مركز اسناد انقلاب اسلامى (مركز وثائق الثورة الإسلامية)، 1385ش.

شهيداني، سهراب مقدمي وميثم عبداللهى چيرانى. **نقدى بر مدخل «خمينى، روح الله» در دايره المعارف بزرگ اسلامى (نقد على مدخل «الخميني، روح الله» في دائرة المعارف الإسلامية الكبرى)**. تهران: بنياد تاريخ پژوهى ودانشنامه انقلاب اسلامى، 1395ش.

فوزي، يحيى. **تحولات سياسي اجتماعي بعد از انقلاب اسلامي در ايران (التغيرات السياسية والاجتماعية في إيران بعد الثورة الإسلامية)**. ط 2. تهران: چاپ ونشر عروج، 1384ش.

مجلة **خواندنيها**. العدد 21 (14 بهمن 1357ش) (3 شباط/ فبراير 1979).

محمدآقا، علي ومحمد صديقى. **افول يک مبارز؛ نقدى بر وصيت نامه سياسى، مواضع وخط مشى دكتر مظفر بقايى (أفول مناضل؛ نقد للوصية السياسية، المواقف والمسار للدكتور مظفر بقايي)**. تهران: المؤلفان، 1365ش.

منتظري، حسين علي. **مبانى فقهي حكومت إسلامي (المباني الفقهية للحكومة الإسلامية)**. تهران: نشر كيهان، 1367ش.

______. **بخشى از خاطرات (جزء من المذكرات)**. قم: مكتب آية الله منتظري، 1379ش.

______. **ديدگاهها پيامها ونظريات منتشره فقيه عاليقدر حضرت آيت الله العظمي منتظري در زمان حصر غير قانوني (وجهات نظر الرسائل والنظريات المنشورة للفقيه عالي القدر حضرة آية الله العظمى منتظري في فترة الإقامة الجبرية غير القانونية)**. ط 3. قم: مكتب آية الله العظمي منتظري، 1383ش.

______. **خاطرات آيت الله حسين على منتظرى (مذكرات آية الله حسين علي منتظري)**. لوس أنجلوس: شركت كتاب، 2001.

نجف آبادي، نعمت الله صالحي. **عصاي موسى (ع)، يا، درمان بيماري غلو (عصا موسى (عليه السلام) أو علاج مرض الغلو)**. تهران: انتشارات أميد فردا، 2001.

______. **شهيد جاويد حسين بن على عليه السلام (الشهيد الخالد الحسين بن علي عليه السلام)**. ط 4. تهران: اميد فردا، 1378ش.

ورعي، سيد جواد. **مبانى ومستندات قانون أساسى (أصول ومستندات الدستور)**. قم: دبيرخانه مجلس خبرگان رهبرى (الأمانة العامة لمجلس الخبراء)، 1385ش.

هيرو، ديلب. **ايران در حكومت روحانيون (إيران تحت حكم رجال الدين)**. ترجمة محمد يعقوبي. تهران: انتشارات باز، 1386ش.

يزدي، إبراهيم. **آخرين تلاش در آخرين روزها (المساعي الأخيرة في الأيام الأخيرة)**. تهران: انتشارات قلم، 1389ش.

فهرس عام

-أ-

آذري قمي، أحمد: 86، 161

الأجهزة الاستخبارية: 110

أجهزة الأمن الإيرانية: 77

الأحكام الإسلامية: 52، 163

أحمدي نجاد، محمود: 24

الإخوان المسلمون: 160

الأدب الفارسي: 19

إذاعة بغداد: 172

الأراضي العراقية: 55، 112-113، 116

أسبوع الوحدة: 21

الاستكبار العالمي: 56

إسرائيل: 55-56

إسلامي، سعيد (إمامي): 80

إسلامية القوانين: 163

أصفهان: 19، 74، 76، 85-86، 94، 138

الإصلاحيون: 15، 145، 147، 158

إطلاق سراح الرهائن الأميركيين من لبنان: 57، 90

أفغانستان: 83

اقتحام السفارة الأميركية: 14، 167

الإمام المعصوم: 46، 96، 170

الإمامة: 35، 40، 42-44

إمامة جمعة طهران/ إمامة طهران: 15، 118، 127-128

إمامة العترة: 41

أميني، إبراهيم: 161، 165

انتفاضة 15 خرداد (1963): 20

أنصاري، حسين علي: 100

أهل/ آل بيت النبي/ عترته: 28-29، 37، 39-40، 43-44

أهل الذمة: 138

أيزدي، عباس: 174

أيزدي، مصطفى: 98

الأئمة المعصومون/ الأئمة/ الأئمة العظام: 33، 36، 39-41، 43-44، 177

-ب-

باريس: 123، 125-126

باهنر، محمد جواد: 83

بروجرد: 20

بروجردي، محمد حسين: 20، 44، 47، 50-51، 103، 119-120، 152، 171

بقايي (سياسي وعضو في البرلمان): 49
بندر عباس: 142
البهائيون: 79
بهشتي، محمد حسين: 49، 51، 83، 118-119، 174
بويندكستر، جون: 90
البيت الأبيض: 57، 89
بيت الإمامة: 40-41
بيمان، حبيب الله: 165
-ت-
تاريخ الثقافة الإسلامية: 161
تبريزي، حسين موسوي: 99
تحرير الرهائن (السفارة الأميركية في إيران): 168
التشيُّع: 131
تهراني، حسن آقا: 86
التيار الانحرافي الوهابي: 76
تيار الحركة الإصلاحية: 143
-ث-
الثورة الإسلامية في إيران (1979): 13، 19، 27-28، 35، 50-51، 67، 72، 74، 79-82، 84، 89، 91، 104-105، 122، 126-127، 136، 154، 161-162، 166-167، 169، 175
- أبناء الثورة المخلصون: 135
- الإطاحة بالثورة: 68
- انتصار الثورة (الإسلامية): 19-21، 27، 50، 67، 75، 81-82، 121، 126، 160-161، 166، 168، 171، 178
- انقلاب ضد الثورة: 68
- أهداف الثورة: 66، 91، 121
- بداية الثورة: 47، 52، 99، 102، 104، 168
- تاريخ الثورة: 117
- تجارب الثورة: 83
- تصاعد الثورة ضد النظام: 20
- تصدير الثورة: 89
- جيل الثورة: 117
- خدمة الثورة: 105
- رموز الثورة: 20
- قائد الثورة: 23، 26، 70، 128
- قيم الثورة: 66
- مباحثات الثورة: 20
- المجلس الأعلى للثورة/ مجلس الثورة/ المجلس الثوري: 83، 104، 118، 123، 125، 168-169
- محاكم/ محكمة الثورة: 99، 103-105
- المحكمة العليا للثورة: 105
- مرشد الثورة: 23، 26، 128
- مسائل الثورة: 59
- مناهضو الثورة: 27
الثوريون الإسلاميون في النصف الثاني من القرن العشرين: 19
-ج-
جمعية المدرسين: 83، 86، 103، 123، 139
جمعية المؤتلفة/ حزب المؤتلفة: 88، 101
الجمهورية الإسلامية (الإيرانية): 13-14، 17، 19، 21، 55، 90، 95، 117، 167، 171

- الأمة الإيرانية: 38
- إيران: 14-17، 19، 21، 23، 50، 53-57، 68، 74، 76-77، 83، 87، 89-90، 92، 95، 113، 122، 145، 150-151، 160، 167
- تاريخ إيران المعاصر: 27
- تاريخ الجمهورية الإسلامية: 23
- دستور الجمهورية الإسلامية: 19، 21، 129
- مؤسس الجمهورية الإسلامية: 23
- نظام الجمهورية الإسلامية: 19، 134

جنتي، أحمد: 98، 174
جنتي، علي: 98
الجيش العراقي: 56
جيلاني، محمدي: 105

-ح-

حائري شيرازي، محمد الدين: 165
حجاريان، سعيد: 158
الحجاز: 180
حجت، محمد: 118
حجتي كرماني، محمد جواد: 84
حديث الثقلين: 39
الحرب العراقية - الإيرانية (1980-1988): 14، 21-22، 25، 55-57، 88، 91، 111-116، 121، 136، 155، 165، 167، 171
الحرس الثوري: 15، 22، 82-84، 88، 92-94
حركات التحرر: 15، 83-84، 90
الحركة الإسلامية (إيران): 20، 78، 122-123
حركة الحرية: 166
الحركة الخضراء في إيران: 24-25، 28
حزب الجمهورية الإسلامية: 83-84
حسن، آيت: 49-50
الحسن العسكري: 31
الحسين بن علي بن أبي طالب (الإمام): 36-39، 44، 78
حسين، صدام: 55، 115، 167
حسينيان، روح الله: 16، 136، 138-139
حسينية الإرشاد: 76
حسينية الشهداء: 23
حسينية قم: 138
الحكم الإسلامي: 14، 160، 177
الحكومة الإسلامية: 77-78، 160، 171، 179
الحكومة الإسلامية (إيران): 20، 38، 51
الحكومة الدينية: 46، 52، 161، 176
حوادث/ أزمة فروردين 1368ش (العزل): 155، 169، 173
حوزة قم الدينية: 35، 44، 103، 123، 138، 152، 174
حي عشق علي: 84

-خ-

خاتمي، محمد: 15، 143، 145-147، 158، 167
خامنئي، علي: 14-15، 23، 26، 60، 82، 84، 87، 101، 117-118، 122، 125-130، 132، 134، 137، 139، 142، 146، 149-150، 152، 167
خامنئي، محمد: 161
خامنئي، هادي: 100
الخبراء العسكريون الإسرائيليون: 55
خراساني، سعيدي: 74

خرم آبادي، حسن طاهري: 140
خرم آبادي، مهدي (قاضٍ): 100، 105
خرمشهر: 22، 55، 111-112، 114-115
خطاب الثالث عشر من رجب: 69-70، 143-144، 149، 158
الخلافات المذهبية: 77-78
خلافة الرسول الأكرم: 42
خلخالي، صادق: 99، 146
الخُمس: 95
الخميني، أحمد: 59، 72، 84، 92، 101، 107، 127، 164-165، 173
الخميني (الإمام): 13-15، 19-23، 38، 44، 46-48، 51-63، 66، 68، 71-72، 74-82، 87، 89، 93-94، 96-105، 107-121، 123، 127، 130، 143، 147، 149، 151-152، 154-155، 159، 161-170، 172-173، 175
خوانساري، أحمد: 74
الخوئي (آية الله): 149

-د-

الدعاية ضد الإسلام: 40
دعايي، محمود: 100
دهاقين الأنبار: 179
الدول الإسلامية: 77
الدول العربية: 112

-ر-

رباني شيرازي، عبد الرحيم: 74، 118، 161
رسولي (ضابط تحقيق): 79
الرضا (الإمام): 182
رضائي، محسن: 83
رفسنجاني، هاشمي: 15، 53-54، 57، 59، 64، 83-84، 87، 89، 111-113، 115-116، 125، 142، 161، 172-173
رهائن السفارة الأميركية (إيران): 14، 57
الروايات السنية: 40
الروايات الشيعية: 40
روحاني، حسن: 54
روحاني، صادق: 67، 71-72
ري شهري، محمد: 16، 60، 62، 72، 91، 93-94، 96، 98
ريغان، رونالد: 55، 57، 89-90

-س-

ساطع، حسن: 94
السافاك: 20، 38، 74-77، 81-83، 95، 123، 154
سجن إيفين: 20، 81، 93، 100-102، 146
سجن الشاه: 19
السجناء السياسيون (إيران): 20، 120
سحابي، عزت الله: 165
السعودية: 83
سعيديان فر، محمد جعفر: 94، 97-98
سلطاني، يحيى: 103
السنّة/ أهل السنّة: 21، 39، 160-161
سنّة النبي/ السنّة النبوية: 39، 43، 49
السيد المرتضى: 39

-ش-

الشباب الثوريون (إيران): 78-79
الشرع الإسلامي المقدس: 138
شرعي، محمد علي: 99-100، 103-104

شريعتمداري، محمد كاظم: 60، 67-69، 71
شريعتي، علي: 74-76، 78، 100
شمس آبادي، أبو الحسن: 75-76، 79، 81-82، 85
الشيخ المفيد، محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي: 39
شيراز: 104
شيرازي، أبو الحسن: 137
الشيعة: 19، 21، 39، 41، 131، 140-141

-ص-

الصادق (الإمام): 33، 108، 174
صانعي، يوسف: 99
صحيفة **الجمهورية الإسلامية (جمهوري اسلامي)**: 167
صحيفة **كيهان**: 53، 59، 87، 111-112، 116، 167
صدر، آقا رضا: 68
صفوي، رحيم: 142
صلاة جمعة طهران: 126-128
صلواتي، محمود: 93-94
الصهيونية: 80
صواريخ تاو: 56، 89

-ط-

طالقاني، محمود: 20-21، 124-127
طاهري أصفهاني، جلال الدين: 118، 173-174
طبس: 122
طهران: 20، 47، 85، 126، 137، 174
الطوسي (الشيخ): 39

-ع-

العالم الإسلامي: 41، 130
عثمان بن حنيف: 180
العراق: 83، 113
عرفات، ياسر: 168
علماء الشيعة: 39، 160
علي بن أبي طالب (الإمام): 40، 147، 170-171، 179-181
عمليات الفتح المبين وبيت المقدس: 112، 116

-غ-

غصب الخلافة: 40
غفوري، جلالزاده: 127
غلبايغاني، محمد رضا: 67-68، 75، 151
الغيبة الكبرى: 160

-ف-

فارسي، جلال الدين: 90
فاطمة الزهراء: 36، 39-40
فلاحيان، علي: 91
فلسطين: 83

-ق-

قائدي، محمد علي: 153
قدوسي، علي: 103
قرباني فر، منوجهر: 53، 89
قضية فدك: 36، 40-41
قضية القتل المتسلسل: 25، 79-80
قم: 13، 19-20، 35، 51، 62، 69، 84، 86، 101-102، 118-119، 122-123، 127، 134، 137، 145، 161، 168، 182
قمي، حسن (آية الله): 67، 71

قميص عثمان: 74
قوات الاستخبارات: 137
قوات التعبئة «بسيج»: 145
القوى الثورية: 71، 83، 96، 103، 105
القيادة العليا للحرس: 83
-ك-
كاشاني، أبطحي: 105
كاملان: 137
كردستان العراق: 111
كرمان: 102
كرماني، فهيم: 102-103
كروبي، مهدي: 24
كريمي، جعفر: 138
كِريمي، داوود: 135
الكونغرس الأميركي: 55
كيمايي، علي أصغر: 146
كيميايي: 91
-ل-
لاجوردي، أسد الله: 99-102
الليبراليون: 13، 169
-م-
ماكفارلين، روبرت: 14-15، 53-54، 56-57، 66، 89
مجالس اتحاد الولايات والحوادث: 120
مجاهدي خلق (منظمة): 13، 96، 101، 109-110، 171
مجتمع المسلمين/ المجتمع الإسلامي: 77، 121
المجلس الأعلى للأمن الوطني/ مجلس الأمن الوطني: 140، 145
المجلس الأعلى للثورة الثقافية: 169
المجلس الأعلى للقضاء/ مجلس القضاء الأعلى/ المجلس العالي للقضاء: 86، 100-101، 105، 164
مجلس الخبراء (خبراء الدستور): 21، 23، 47، 49-50، 103، 127، 131-132، 162-163، 174
مجلس خبراء القيادة: 22، 129، 132
مجلس الدفاع الأعلى/ المجلس الأعلى للدفاع: 56، 112-113
مجلس الشورى: 15، 23، 90، 97، 107
مجلس الشورى الإسلامي: 102
مجلس صيانة الدستور: 98، 131
المجموعات الوطنية المذهبية: 166
المحاكم الثورية: 103
محقق داماد، مصطفى: 136
محقق، محمد (محقق داماد): 20
محمد رضا بهلوي (الشاه): 78، 84، 95، 104، 162
محمد (النبي): 21، 28، 36-37، 39-43، 107، 171، 177، 181
مدرسة التشيع: 39
المدرسة الحجتية: 174
مدرسة دار الشفاء الدينية: 137
المدرسة الفيضية (الدينية): 20، 135
المركز العالمي للعلوم الإسلامية: 174
المسجد الأعظم في قم: 145
مشفى لقمان الحكيم: 137
مشكيني، علي: 99، 103-104، 132، 152، 155، 161، 165، 174
مشهد: 60، 93، 123، 126
مصدق، محمد: 146
مصر: 83

مصلحو الشيعة: 160
مطهري، مرتضى: 20، 96، 118-120، 123، 152
مظاهري، محمد: 85
المعادون للإسلام: 37
معارضو الإسلام: 40
معسكرات الحرس: 145
معين، مصطفى: 146
معيني، حسن: 88
المفاوضات السرية (أميركا - إيران): 54
مفتح، محمد: 118، 128
المفكرون الإسلاميون في النصف الثاني من القرن العشرين: 19
مقتدايي (مرتضى مقتدى): 85
المقدسون (جماعة): 77
منتظري، علي: 111
منتظري، محمد: 74، 82، 85، 118
مهاجري، مسيح: 167
المواجهة المسلحة مع منظمة مجاهدي خلق: 171
الموازين الإسلامية: 181
موازين الشيعة: 161
مؤسسة التبليغات الإسلامية: 98
المؤسسة العامة للتفتيش: 136
مؤسسة كيهان: 167
موسوي أردبيلي، عبد الكريم: 86، 99-101
موسوي بجنوردي، محمد: 86-87، 105
موسوي جزايري، محمد علي: 165
موسوي خوئيني ها، محمد: 99
موسوي، مير حسين: 24
موسى بن جعفر: 41
مؤمن، محمد: 99، 103-104، 139-140
ميثمي، لطف الله: 138

-ن-

نجاد، حسن: 91
النجف: 50، 77
نجف آباد: 19، 79
نجف آبادي، أميد: 89
نجف آبادي، دري: 173
نجف آبادي، محمد علي هادي: 111-112
نجف آبادي، معين: 142
نجف آبادي، نعمت الله صالحي: 35، 75
نجفي، مرعشي: 67
النظام الإسلامي: 121، 128
نظام الحكومة الإسلامية: 176
نظام الحكومة الدينية: 176
النظام السياسي في إيران: 25، 114، 177
نظام الشاه: 20، 74، 76، 82، 95، 161
النظام الشيوعي: 95
نظران، محمد علي: 113
نفت شهر (نفط شهر): 116
النهضة الإسلامية: 77، 120

-هـ-

الهادي (الإمام): 43
هارون الرشيد: 41
هاشمي شاهرودي، محمود: 130
هاشمي، علي: 93
هاشمي، محمد تقي: 93

هاشمي، مهدي: 15، 61-62، 73-74، 79-80، 82-83، 85-87، 89-90، 92-93، 95
هاشمي، هادي: 15، 61-62، 81، 102، 109، 165، 167، 172
هرمزكان: 142
هيئة العفو العام: 100
هيئة مراجعة الدستور: 163
-و-
واشنطن: 21
وردي نجاد، فريدون: 54
وزارة الاستخبارات الإيرانية: 25، 80، 86، 88، 91، 97-98، 105، 110، 150، 153
الوفد الأميركي: 54، 64
الوفد الإيراني: 89-90
الولايات المتحدة الأميركية/ أميركا: 14-15، 53-57، 59، 89-90
ولاية أهل البيت: 44
الولاية التشريعية: 43
الولاية التكوينية: 43
ولاية الفقيه: 14، 21-22، 24، 45-47، 49-52، 143، 163، 171-172
ولاية الفقيه المطلقة: 21، 23، 45-46، 144، 146، 162، 165
ولايتي، علي أكبر: 108
الولي الفقيه: 22، 46-47، 52، 62، 130، 163، 176
الوهابية: 76
-ي-
يزدي، إبراهيم (أمين الإمام المعتمد): 125
يزدي، محمد: 109
يزدي، مصباح: 161
اليمامة: 180